

التعليق المالي الحديث

طبقاً للمعايير الدولية

للإبلاغ المالي

IFRS

التحليل المالي الحديث
طبقا للمعايير الدولية
للابلاغ المالي

IFRS

الدكتور
شعيب شنوف

الطبعة الأولى

1433هـ-2012م

محمفوظة
جميع الحقوق

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2012/3/1144)

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

Copyright ®

All Rights Reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

الرواد والمرجع الأصدق للكتاب الجامعي والأكاديمي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس: 5331289 - 6 - +962، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail: Zahran.publishers@gmail.com

www.zahranpublishers.com

المحتويات

1	المقدمة:
3	الباب الأول
3	التحليل المالي الاستراتيجي للقوائم المالية
3	الباب الأول
5	التحليل المالي الاستراتيجي للقوائم المالية
5	أولا - المدرسة التقليدية:
6	ثانيا- مدرسة الفكر المالي الاستراتيجي:
11	الباب الثاني
11	آثار وانعكاسات المعايير المحاسبية الدولية
11	الباب الثاني
13	آثار وانعكاسات المعايير المحاسبية الدولية
13	أولا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول:
13	ثانيا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي السابع:
14	ثالثا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر:
20	خامسا - بالنسبة لسندات المساهمة والكفالات المدفوعة،
21	الباب الثالث
21	التحليل المالي الحديث

- 21 الباب الثالث
- 23 التحليل المالي الحديث
- 24 أولا- أهمية وقدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس:
- 25 ثانيا- البيانات المالية ومشكلة محاسبة التضخم:
- 26 ثالثا- إعداد وعرض المعلومات المحاسبية
- 37 سادسا - تحليل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية
- 49 سابعا - تحليل القوائم المالية في الأسواق المالية
- 53 الباب الرابع
- 53 دراسة وتحليل القوائم المالية
- 53 الباب الرابع
- 55 دراسة وتحليل القوائم المالية
- ثانيا- تحليل عناصر حسابات الميزانية المعدة طبقا للنظام المحاسبي
- 59 المالي في الجزائر:
- 72 أ- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجرين:
- 74 ب- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمؤجرين:
- 79 ث- القيم الثابتة المتنازل عنها في شكل امتياز:
- 80 ج- القيم الثابتة الجارية:

- 85 3- دراسة وتحليل عناصر المخزونات والحسابات الجارية:
- 85 أ- حالة الجرد المتناوب
- 85 أ-1 المعالجة المحاسبية لمشتريات المواد الأولية والبضائع المستهلكة:
- 86 أ-2 المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع:
- 86 ب- حالة الجرد الدائم:
- 86 ب-1 المعالجة المحاسبية للمشتريات الخاصة بالمواد الأولية والبضائع المستهلكة:
- 87 ب-2 المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع
- 88 ت- مخزونات بالخارج:
- 88 ث- تدني القيمة الخاصة بالمخزونات:
- 89 ج- تقييم المخزونات
- 94 4- دراسة وتحليل عناصر حسابات الغير:
- 114 تطبيق:
- 139 الباب الخامس
- 139 تحليل الاستغلال
- 139 الباب الخامس
- 141 تحليل الاستغلال
- 141 أولا- حسابات النتائج:
- 148 ثانيا- دراسة وتحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:
- 148 1. تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:

155	ثالثا- تحليل الاستغلال الوظيفي
164	الباب السادس
164	دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة
164	الباب السادس
166	دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة
167	أولا- جدول التدفقات النقدية طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع
182	رابعا- تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة المؤشرات المالية:
197	يمكن ان يكون المحلل المالي أمام الحالات التالية:
205	الباب السابع
205	التغيرات في حقوق المساهمين
205	الباب السابع
207	التغيرات في حقوق المساهمين
210	الباب الثامن
210	التحليل الشمولي للمؤشرات المالية - النسب المالية المشتركة والنسب المعيارية
210	الباب الثامن
212	التحليل الشمولي للمؤشرات المالية - النسب المالية المشتركة والنسب المعيارية
212	أولا- النسب المشتركة: ⁽¹⁾
229	الباب التاسع
229	الأساليب الحديثة في التحليل المالي
229	الباب التاسع

231	الأساليب الحديثة في التحليل المالي
233	ثانيا- الأساليب الرياضية
237	الباب العاشر
237	استخدام الاساليب الاحصائية في التنبؤ بالفشل المالي وقياس الاحتيال المالي
243	1-نموذج ومدخل Zeta-Score
247	2- نموذج:Altman
250	4- نموذج Taffler
251	5-نموذجGordan Springate
252	6- نموذج Zmijewski
253	7- نموذج Zavgren ⁰ :
254	8- نموذج - kida:
256	9- نموذج Altman and mc cough
278	المصادر والمراجع

المقدمة:

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص للوضع المالي الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة الحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها.

ومن بين القوائم المالية الجديدة التي يمكن أن تفيد المحلل المالي نجد جدول التدفقات النقدية للخرزينة، الذي يمكن تحليله من خلال بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها منه، بحيث تعتبر من الوظائف المهمة للتحليل المالي، حيث يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات لا يظهرها جدول حسابات النتائج ولا الميزانية التي يتم اعدادها على أساس الاستحقاق.

وبالتالي فان البيانات المالية التي تظهر من خلال حسابات النتائج والميزانية لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركات والمؤسسات، لذلك يعتبر جدول التدفقات النقدية الذي يتم اعداده على الأساس النقدي بمثابة صلة الوصل بين القوائم المالية الأخرى، كما يعتبر أكثر ملاءمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة، ومن أهم الأهداف التي يخدمها جدول التدفقات النقدية القدرة على تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركات ومؤسسات الأعمال، وتقييم السيولة وسياسات التمويل في المؤسسة. بالإضافة الى تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة.

وعلى هذا الأساس فإن الربح صافي الذي يظهره حسابات النتائج لا يعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي الذي تحصلت عليه المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، كما أن المركز المالي الذي تصوره ميزانية المؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية لا يعبر هو الآخر عن مركزها النقدي في نهاية تلك الفترة.

ومنه فإن التحليل المالي هو عبارة عن الأساليب والطرائق الإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوف المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل المنظور، والتحليل المالي هو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات.

الباب الأول
التحليل المالي الاستراتيجي للقوائم المالية

الباب الأول التحليل المالي الاستراتيجي للقوائم المالية

ان بناء الاستراتيجية الصحيحة للمؤسسات يجب ان تستند الى عملية التحليل المالي الاستراتيجي، خاصة ان عالم اليوم اصبح يتسم بالانفتاح الاقتصادي الكامل وحرية حركة رؤوس الأموال البشرية والمادية عبر الحدود والمنافسة الشديدة، وهذه الطرح لم يأت وليد اليوم أو الصدفة، وانما جاء نتيجة للعديد من التطورات المهمة في حقل ادارة الأعمال على المستوى، العالمي والتي ساد خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ان عملية التحليل المالي الاستراتيجي تؤدي الى تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية، هذه الفكرة تلقى قبولا عاما على مستوى أغلب المدراء الماليين في مؤسسات الأعمال الدولية .

ويمثل التحليل المالي أحد وظائف الادارة المالية التي تحتل مكانا بارزا في معظم الشركات ومؤسسات الأعمال بالموازنات مع وظائف التسويق، وادارة الموارد البشرية وادارة الانتاج والعمليات الأخرى، وهناك مدرستان في عملية التحليل المالي⁽¹⁾.

أولا - المدرسة التقليدية:

يعرف التحليل المالي من خلال هذه المدرسة على أنه عبارة عن تقييم للأداء المالي للمؤسسة وذلك بهدف معرفة نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، ومن ثم وضع الحلول لنقاط الضعف لمعالجتها والمحافظة وتعزيز نقاط القوة فيها، وتعتمد هذه العملية على مجموعة من المعايير او المقاييس التي يمكن استخدامها للتعرف على طبيعة الأداء المالي للمؤسسات والذي يعكس نتائج الأداء في الوظائف

(1) حيدر الفريجي، جوبلية 2007

والادارات الأخرى، وهذه المعايير هي مقاييس الربحية أو التكلفة، مقاييس السيولة والديونينية، مقاييس النشاط أو ادارة الأصول ومقياس النمو.

يعتمد هذا المدخل على المحيط الداخلي فقط للمؤسسة، وتعتبر ان النشاطات الداخلية للمؤسسة هي محل الاهتمام الوحيد لعملية التحليل المالي، دون الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسة نظاما مفتوحا، ونتيجة للتطورات المتسارعة في العالم ونتائج ظاهرة العولمة الاقتصادية، لكن أصبحت هذه النظرة قاصرة عن متطلبات المنافسة والبقاء والنمو التي تتطلب الابداع المستمر المستند الى ادارة المعرفة ونظم المعلومات، وحتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية، وكنتيجة لذلك ظهرت المدرسة الجديدة للفكر المالي الاستراتيجي.

ثانيا- مدرسة الفكر المالي الاستراتيجي:

وحسب الخبراء تعتبر هذه المدرسة متكاملة بحيث يعد التحليل المالي الاستراتيجي أحد أركانها الأساسية، وظهرت على أيدي روادها الأوائل أمثال ثومبسون وبورتر وغيرهم، ووفقا لهذه المدرسة فان عملية التحليل المالي لا تنحصر في تحليل وتقييم الأداء المالي لأنشطة المؤسسة الداخلية فحسب، وانما تشمل وتتسع الرؤية لتشمل البيئة الخارجية للمؤسسات والشركات، والتي تتمثل في العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والثقافية العامة التي تقع خارج سيطرة الادارة وتتأثر بها المؤسسة بصورة أو بأخرى وتشمل هذه البيئة الجزء الأهم والأقرب الى المؤسسة، والذي يسمى بالمحيط الخاص والتي تتكون من العملاء والموردين، نقابات العمال، المنافسون، الحكومة، المستهلكين.

هذه المتغيرات هي الأقرب الى المؤسسة والتي تتعامل معها بصورة مباشرة على اعتبار أن المؤسسة سوق مفتوح، وعليه يجب خضوع هذه المتغيرات الى التحليل أيضا، وعليه فان عملية التحليل المالي الاستراتيجي ركزت على تقييم

جميع المتغيرات باستخدام أدوات التحليل المالي الاستراتيجية لغرض التعرف على الفرص والتهديدات المالية في محيط المؤسسة، ومن الأمثلة على الفرص الاستراتيجية انسحاب المنافسين، انخفاض أسعار المواد الأولية أو الطاقة، زيادة إيرادات الزبائن، وغيرها، في حين تشكل ظواهر الكساد الاقتصادي، دخول منافسين جدد، تغير وتبدل تفضيلات الزبائن ومركز المؤسسة لدى العملاء تهديدات حقيقية للمؤسسة، ومن خلال الموازنة بين تحليل المحيط الداخلي الذي ينتج عنه تحديد نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة، وتحليل المحيط الخارجي الذي ينتج عنه تحديد الفرص والتهديدات البيئية التي تواجه المؤسسة يمكن تحديد الاستراتيجية المثلى للمؤسسة في المستقبل المنظور. وتعتبر مصفوفة SWOT⁽¹⁾ إحدى الأدوات التي يمكن استخدامها في هذا المجال، والتي تمثل الحروف الأولى للقوة، الضعف، الفرص، والتهديدات.

حيث يمكن اتباع استراتيجية النمو في حالة توفر نقاط قوة أكبر لدى المؤسسة مع وجود فرص بيئية خارجية، في حين ستواجه المؤسسة استراتيجية التراجع والانسحاب اذا ما كانت تعاني من نقاط ضعف كبيرة مع وجود التهديدات الخارجية، في حين سيتم اتباع استراتيجيات أخرى في الحالات الأخرى، وبذلك ومن خلال تحديد الاستراتيجية المثلى للمؤسسة، فإنه سيكون من الممكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، والتي تتمثل في النمو والاستمرار والتغلب على المنافسين وكسب الزبائن وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة، ان هذا التحليل لا يقتصر على المؤسسات الانتاجية سواء كانت صناعية أم خدمية وانما يمكن استخدامها وتكييفها للمؤسسات غير الهادفة للربح أو المؤسسات الحكومية غير الانتاجية اذ يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات الذي ينصب على تخفيف التكاليف

(2) تمثل القوة Strength، الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، والتهديدات Threats

SWOT= Strength+ Weaknesses+ Opportunities+ Threats

والتقليل من تبذير الموارد، والاستخدام الأمثل للوقت وزيادة انتاجية العامل، كما يتم تحليل متغيرات المحيط الخارجي للتعرف على احتياجات زبائن المؤسسة والفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

يعتبر التحليل المالي الاستراتيجي بالنسبة لأنشطة المؤسسات والنتائج التي يفصح عنها أهمية كبرى للعديد من للأطراف المهمة بمعرفة الأداء المالي للمؤسسات، سوى كانت ادارة، مستثمرين، مقرضين أو جهات رقابية، ويأتي ذلك في إطار الضرورة بأهمية مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي لدى المهتمين بمعرفة أداء هذه المؤسسات، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء نموذج تحليلي⁽¹⁾ يمكنه التفرقة بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الأقل نجاحا أو المتعثرة والتنبؤ بأوضاعها المستقبلية وبما يساعد في عقلنة وترشيد القرارات المتخذة من طرف أصحابها،

كما يمكن القول ان المؤشرات المالية تعكس الأداء المالي الاستراتيجي للمؤسسات من خلال تشخيص للوضعية المالية للكيان وتحديد نقاط قوته وضعفه، كما ان التحليل المالي الاستراتيجي يعتبر النموذج الأمثل والمكون من مجموعة المؤشرات المالية والذي يمكن استخدامه في التحليل المالي، لتحديد المؤسسات ذات الأداء الناجح والمؤسسات الأقل نجاحا، والتنبؤ بدقة بالاتجاهات المستقبلية للمؤشرات المالية.

(3) محمد همام علي بن همام، 2004

خلال سنة 1968 ظهرت أولى محاولات تطوير نموذج إحصائي للتنبؤ بالفشل المالي والتي أعدها Tamar i، وهي تعتبر من الدراسات الرائدة في مجال التنبؤ بالفشل المالي .

وحسب المختصين في مجال التحليل المالي فان الدراسة المعدة في سنة 1967 من قبل Beaver، وتليها دراسة Altman في سنة (1) 1968، ساهمت بشكل كبير في تطوير البحث في هذا المجال وذلك من خلال عدد من الدراسات التي جاءت بعد ذلك، ونظر لوجود مؤشرات ونسب مالية عديدة، فان الاعتماد على نسبة مالية ومؤشر مالي واحد للتنبؤ بالفشل المالي غير كافي وليس له مصداقية ولا يمكن الاعتماد عليه، لذلك ينبغي على المحلل المالي اختيار المؤشرات التي تخدم أهدافه؛ وعلى الرغم من تركيز العديد من المحللين على نسبة تغطية الفائدة، لذلك يمكن القول أن أسلوب التحليل التمييزي المتعدد Multi Discriminant Analysis يعتبر من أكثر الأساليب الإحصائية المستخدمة، وبالرغم من قيام عدد من الباحثين بالاعتماد على نماذج إحصائية مختلفة، كالنماذج الخطية اللوغاريتمية Mutli nominal Logit، ومدخل بيز Bayesian Analysis، وطريقة الشبكات العصبية Neural Networks، لكن وجلة من المبررات والأسباب المتعددة أعتبر المحللين الماليين أن التحليل التمييزي المتعدد كان المقياس الواقعي للمقارنة بين تلك النماذج، مهما كانت الطريقة المتبعة في التحليل .

(1) Altman, Edward I., "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy", Journal of Finance, September 1968, pp. 589-609.

الباب الثاني
آثار وانعكاسات المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية
للابلاغ المالي على التحليل المالي

الباب الثاني آثار وانعكاسات المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للابلاغ المالي على التحليل المالي

من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي في العديد من البلدان ، وتطبيق ذلك في المؤسسات ، حاولنا تناول انعكاسات تطبيق هذه المعايير على التحليل المالي في المؤسسة ، ومنه سوف نتطرق الى أهم المعايير المحاسبية الدولية التي لها تأثير مباشر على مهنة المحلل المالي ، والتي تتناول محتوى القوائم المالية ، واعادة تقييم عناصر الأصول و عناصر الخصوم ، وكيفية تصنيف هذه العناصر الى عناصر طويلة المدى و أخرى قصيرة المدى.

أولا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول:

فان تحليل القوائم المالية يكون أكثر ثراء ومصادقية مما كان عليه في السابق بحيث نجد الى جانب الميزانية التي تحتوي على معطيات السنة المالية الجارية نجد أرصدة السنة المالية السابقة، بالإضافة الى تصنيف الميزانية الى عناصر متداولة وغير متداولة، هذا التصنيف يخدم احتياجات المحلل المالي. كما نجد من خلال حسابات النتائج أن الأعياء تصنف حسب الطبيعة وحسب الوظائف، بالإضافة جدول تغيرات الأموال الخاصة.

ثانيا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي السابع:

نجد جدول تدفقات الخزينة الذي يمنح للمحلل المالي مؤشرات ونسب مالية جديدة لقياس جودة السيولة والربحية لم تكن متوفرة من خلال القوائم المالية السابقة، بالإضافة الى مؤشرات مالية مشتركة بين القوائم المالية الأخرى، ونظرا لأهمية جدول تدفقات الخزينة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، فانه يمكن أن يساعد المحلل المالي في اتخاذ قرارات هامة.

ثالثا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر:

من خلال التحليل المالي الكلاسيكي يقوم المحلل المالي باعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للقيم الحقيقية أو السوقية نظر لعدم مسايرة القيم التاريخية للاقتصاد التضخمي.

وحسب المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال محاسبة القيمة القيمة العادلة فانه يجب اعادة تقييم القيم الثابتة المادية مرة على الأقل في السنة بالقيم العادلة عوضا للتكلفة التاريخية، بحيث ينبغي أن يتم إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمايلي:⁽¹⁾ القيمة العادلة للأراضي والمباني هي عادة قيمتها السوقية، وتحدد هذه القيمة بالثمين الذي يجريه خبراء ومهنيون أكفاء.

القيمة العادلة لعناصر التجهيزات والمعدات هي قيمها السوقية المحددة بالثمين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك العناصر أو بسبب أنها نادرا ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية الخاضعة للاهلاك.

يعتمد تكرار إعادة التقييم على التغيرات في القيمة العادلة لعناصر الاستثمارات موضع إعادة التقييم، فحينما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بشكل جوهري عن قيمته الدفترية فإنه يصبح ضروريا إجراء إعادة تقييم أخرى، تواجه بعض عناصر الاستثمارات تغيرات متقلبة كبيرة في قيمتها العادلة وهذا يتطلب إعادة تقييم سنوية، ولا يكون هذا الإجراء ضروريا بالنسبة لعناصر

(1) أنظر، شعيب شنوف، المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، من خلال محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزء الثاني، 2009

الاستثمارات التي لا تواجه تغيرات كبيرة في قيمتها العادلة، وبدلا عن ذلك فقد يكتفي بإجراء إعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات.

عندما يعاد تقييم أي عنصر من الاستثمارات فإن الاهتلاك المتراكم حتى تاريخ إعادة التقييم بحيث:

يعاد حسابه بما يناسب التغير في القيمة الدفترية الإجمالية للأصل حتى تكون القيمة الدفترية للأصل مساوية للقيمة المعاد تقييمها، وتستخدم هذه الطريقة في حالة إعادة تقييم أصل بواسطة مؤشر للتكلفة الجارية المهلكة؛

يستبعد في مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل وصافي القيمة المقدرة لقيمة الأصل المعاد تقييمها، مثلا تستخدم هذه الطريقة في حالة المباني التي يعاد تقييمها بما يعادل قيمتها السوقية؛

عندما يعاد تقييم عنصر من الاستثمارات يجب إعادة تقييم كل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات التي ينتمي إليها الأصل؛

إذا أدت إعادة التقييم إلى زيادة في القيمة الدفترية للأصل فيجب إدراج الزيادة مباشرة ضمن الأموال الخاصة تحت عنصر فائض إعادة التقييم، ولكن يعترف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كربح في حدود ما يقابل الانخفاض الناتج من إعادة تقييم نفس الأصل والذي سبق اعتباره تكلفة؛

إذا أدت إعادة التقييم إلى انخفاض في القيمة الدفترية للأصل فيجب الاعتراف بالانخفاض كتكلفة، ولكن يجب مقابلة انخفاض إعادة التقييم مباشرة بمكاسب إعادة التقييم بمقدار لا يتعدى الانخفاض في القيمة المدرجة كمكاسب إعادة التقييم التي تم احتسابها لنفس الأصل؛

يمكن تحويل فائض إعادة التقييم المدرجة ضمن الأموال الخاصة مباشرة إلى الأرباح المحجوزة إذا تم تحقق الفائض، ويتحقق فائض إعادة التقييم بكامله إذا تم إيقاف أو إزالة الأصل، ولكن يتم تحقق جزء من الفائض أثناء استخدام الأصل بواسطة المؤسسة، وفي هذه الحالة تكون قيمة الفائض المحقق عبارة عن الفرق بين الاستهلاك على أساس القيمة المدرجة المعاد تقييمها للأصل والاهتلاك على أساس تكلفة الأصل الأصلية، ولا تتم عملية تحويل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحجوزة من خلال جدول حسابات النتائج.

يتم معالجة تأثيرات إعادة تقييم الممتلكات، التجهيزات والمعدات على الضرائب طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والخاص بضرائب الدخل المؤجلة⁽¹⁾.

رابعا - من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأربعون العقارات الاستثمارية:

يجب على المؤسسة التي اختارت محاسبة القيمة العادلة أن تقيس جميع عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة،

كما ينبغي تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.

القيمة العادلة للعقار الاستثماري هي غالبا قيمته السوقية، وتقاس القيمة العادلة بالسعر الأكثر احتمالا والذي يمكن الحصول عليه بشكل معقول في السوق بتاريخ الميزانية ليطمأنى مع مفهوم القيمة العادلة، وهو أفضل سعر ممكن الحصول عليه بشكل معقول من البائع، والسعر الأكثر ملاءمة يمكن الحصول عليه بشكل معقول

(1) أنظر، شعيب شنوف، المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، ضرائب الدخل المؤجلة من خلال محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزء الأول، 2008

من الشاري، هذا التقدير يستثنى بالتحديد سعرا مقدرًا مضخمًا أو منخفضًا نتيجة لشروط أو ظروف خاصة مثل التمويل غير النمطي، ترتيبات البيع وإعادة التأجير، اعتبارات خاصة أو امتيازات منحت من طرف مرتبط بعملية البيع.

تحدد المؤسسة القيمة العادلة بدون أية خصومات لتكاليف العملية والتي قد تتحملها المؤسسة عند البيع أو الاستبعاد.

يجب أن تعكس القيمة العادلة للعقار الاستثماري حالة السوق الفعلية والظروف كما هي في تاريخ الميزانية، وليس كما في تاريخ ماضي أو مستقبلي.

القيمة العادلة المقدره هي محددة بوقت كما في تاريخ معين، لأن الأسواق وظروفها قد تتغير، بأن قد تكون القيمة المقدره غير صحيحة أو غير مناسبة في وقت آخر، يفترض تعريف القيمة العادلة تبادل وإكمال العقد من أجل البيع متلازمين بدون أي انحراف في السعر والذي قد يحدث في عملية متكافئة بين أطراف راغبة وذات إطلاع في حالة كان التبادل والإكمال غير متلازمين.

تعكس القيمة العادلة للعقار الاستثماري بين أشياء أخرى دخل الإيجار من عقود الإيجار الحالية والفرضيات المعقولة والمدعومة التي تمثل وجهة نظر السوق بما تفترضه أطراف ذات إطلاع ورغبة عن دخل الإيجار من عقود إيجار مستقبلية بما يتناسب مع ظروف السوق الحالية.

في حالة غياب أسعار حالية في سوق نشط، تأخذ المؤسسة جملة من معلومات بعين الاعتبار من عدة مصادر، تشمل:

- أسعار حالية من سوق نشط لعقارات لها طبيعة وحالة وموقع مختلف أو عرضه لعقود إيجار أو عقود أخرى مختلفة، معدلة لتعكس هذه الفروقات؛

- أسعار حديثة لأسواق أقل نشاطا مع تعديلات لتعكس أي تغيرات في الظروف الاقتصادية منذ التاريخ الذي حصلت فيه العمليات بهذه الأسعار؛
- تنبوءات التدفق النقدي المخصومة مبنية على تقديرات للتدفقات النقدية، مدعومة بشروط عقود ايجار حالية وعقود أخرى وبأدلة خارجية مثل أجور السوق الحالية لعقارات مشابهة في نفس الموقع والحالة، واستخدام معدلات خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لعدم اليقين في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

تختلف القيمة العادلة عن القيمة المستخدمة المعرفة في المعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون، تعكس القيمة العادلة معرفة وتقديرات المشاركين في السوق، بالإضافة إلى عوامل ملائمة للمشاركين في السوق على وجهه العموم، وعلى العكس فإن القيمة المستخدمة تعكس منفعة وتقديرات المؤسسة، بالإضافة إلى عوامل خاصة بالمؤسسة قد تكون مقتصرة على المؤسسة وغير قابلة للتطبيق على المؤسسات عموم، على سبيل المثال لا تعكس القيمة العادلة أي: (1)

- قيمة إضافية مستمدة من تكوين محفظة عقارات في مواقع مختلفة؛
- تعاونات بين العقارات الاستثمارية وأصول أخرى؛
- الحقوق القانونية والقيود القانونية المقتصرة فقط على المالك الحالي؛
- مزايا ضريبية أو أعباء ضريبية مقتصرة على المالك الحالي.

(1) شعيب شنوف، 2008.

- تتجنب المؤسسة العد المزدوج للأصول والخصوم المعترف بها في الميزانية كأصول وخصوم منفصلة عند تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري، على سبيل المثال:
- غالباً ما تكون المعدات مثل المصاعد وأنظمة التكييف جزء مكمل للمباني ومتضمن في العقار الاستثماري عموماً، بدلاً من الاعتراف بها بشكل منفصل كممتلكات وأجهزة ومعدات؛
- تشمل القيمة العادلة للعقار الاستثماري بشكل عام القيمة العادلة للأثاث إذا كان المكتب مؤجراً بالأثاث، لأن دخل الإيجار يخص المكتب المؤثث، لا تعترف المؤسسة بذلك الأثاث كأصل منفصل عندما يكون الأثاث متضمناً في القيمة العادلة للعقار الاستثماري؛
- لا تشمل القيمة العادلة للعقار الاستثماري دخل عقد إيجار تشغيلي مدفوع مسبقاً أو مستحق، لأن المؤسسة تعترف به كالتزام أو أصل منفصل.
- صعوبة قياس القيمة العادلة بدقة: عندما تمتلك المؤسسة العقار الاستثماري لأول مرة أو عندما يصبح عقاراً استثمارياً لأول مرة نتيجة لاكتمال الإنشاء أو التطوير أو بعد التغيير في الاستخدام أنها لن تكون قادرة على تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري بشكل موثوق على أساس متواصل، هذا ينشأ فقط عندما لا تتكرر عمليات سوقية مماثلة ولا تتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة على سبيل المثال، بناءً على تنبؤات التدفق النقدي المخصوم، في هذه الحالات، يجب على المؤسسة أن تقيس ذلك العقار الاستثماري باستخدام المعالجة المفضلة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، يجب افتراض القيمة المتبقية للعقار الاستثماري على أنها صفر، يجب على المؤسسة الاستمرار بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر حتى استبعاد العقار الاستثماري.

تقيس المؤسسة جميع عقاراتها الاستثمارية الأخرى بالقيمة العادلة عندما تجبر في الحالات الاستثنائية، للأسباب المذكورة، على قياس العقار الاستثماري باستخدام المعالجة المفضلة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر.

إذا تم قياس المؤسسة سابقا العقار الاستثماري بالقيمة العادلة يجب عليها الاستمرار بقياس العقار بالقيمة العادلة حتى التنازل، أو حتى يصبح العقار عقارا مشغولا من المالك أو حتى تبدأ المؤسسة بتطوير العقار للبيع اللاحق من خلال النشاط الاعتيادي للعمل حتى إذا أصبحت عمليات سوقية مماثلة أقل تكرارا أو أصبحت أسعار السوق أقل توفرا.

خامسا - بالنسبة لسندات المساهمة والكفالات المدفوعة،

كان يجب اعادة تبويبها وتحويلها من الحقوق الى القيم الثابتة الأخرى، لكن حسب المعايير المحاسبية الدولية أصبحت تسجل في الميزانية المحاسبية مباشرة في الأصول الثابتة، فمن خلال النظام المحاسبي المالي تسجل سندات المساهمة ضمن القيم الثابتة المالية في حساب 26 مساهمات وحقوق مرتبطة بالمساهمات، ونفس الأمر ينطبق على الكفالات المدفوعة التي يتناولها حساب 27 قيم ثابتة مالية أخرى

يبقى المشكل في كيفية التعامل مع المخزون الدائم، والذباين الذين يسددون ما عليهم خلال فترة تتجاوز السنة؛

بالإضافة الى مصاريف البحث والتطوير التي يتناولها حساب 203 في النظام المحاسبي المالي اذا كانت لا تتوافق مع تعريف ومفهوم الأصول يجب ان تحذف من القيم الثابتة وبالمقابل تحذف من الأموال الخاصة، وهذا لتحديد الوضعية المالية الصافية للمؤسسة.

الباب الثالث
التحليل المالي الحديث

الباب الثالث التحليل المالي الحديث

أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكيفية عمل التحليل المالي لتلك القوائم والتقارير عن السيولة والربحية واليسر المالي ومعدلات الدوران الخاصة بالنشاط، وكذلك عن مدى سلامة المركز المالي، وهذا لضمان تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتحليل المالي المتكامل والمتقدم، وكيفية اختيار الإستراتيجية المثلى للتطبيق في المؤسسة لتحقيق الربحية أو لتفادي حدوث الخسائر، وهذا باستعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي والتمثلة في التحليل الائتماني ومتابعة العملاء وكيفية تحليل القروض وتعثر الديون ومتابعتها، وكيفية تحليل حسابات العملاء ومتابعة تحصيل الديون المستحقة للمؤسسة، ويمكن أن نحدد موضوع ومحتوى التحليل المالي المتقدم وإعداد الدراسات المالية من خلال التالية:

- يتحدد موضوع ومحتوى التحليل المالي من خلال معايير المحاسبة الدولية التي تحكم إعداد وتحليل القوائم المالية، طبيعة، أهداف المحلل المالي، وأهمية التحليل المالي للقوائم المالية وطرائق وأساليب تحليلها .
- كما يتضمن متطلبات قياس وتحليل الأداء النقدي للمؤسسة؛ تحليل وقياس الأداء النقدي، وأهميته بالنسبة للمؤسسة، تحليل نوعية وجودة الربحية، وتحليل السيولة؛ تحليل وتقييم السياسات المالية للمؤسسة؛ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام تحليل الأداء النقدي .
- تشمل الأساليب الحديثة للتحليل المالي المتكامل؛ إستراتيجية تحقيق الأرباح، إستراتيجية عدم تحقيق الخسائر، والإستراتيجية المتوازنة؛ وبعض

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تطبيق استراتيجيات التحليل المالي

المتقدم .

أولاً- أهمية وقدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس:

تسعى إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف ذات الصلة فيها إلى استخدام أدوات للتنبؤ بخطر الإفلاس، وتعتمد من خلالها على معلومات محاسبية، وفي هذا الإطار يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى إمكانية وقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بخطر الإفلاس؟ وهل تتأثر فاعلية التنبؤ بنوعية هذه المعلومات؟ وما مدى ضرورة استخدام المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس⁽¹⁾؟

تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس وتتجلى أكثر عند استخدام طريقة تحليل القوائم المالية من خلال التحليل المالي، والتي تعتبر من أهم الطرائق وأكثرها فاعلية، فالتحليل المالي يتناول بالدراسة موضوع خطر الإفلاس من زوايا عديدة، وباستخدام أساليب وأدوات عديدة، تختلف أهميتها باختلاف طبيعة وأهداف المحلل المالي نفسه.

يمكن إعداد التحليل المالي وذلك بالرجوع إلى الكشوف المحاسبية والقوائم المالية الختامية والجدول الملحقة، وقد كان من الضروري إجراء بعض التعديلات اللازمة عليها لتحويلها إلى معلومات مالية، أو بمفهوم آخر الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، وذلك لاعتماد هذه الكشوف بالدرجة الأولى على التكلفة التاريخية ولا تساير مشكلة التضخم.

(1) نورالدين زعبيط و نور الدين مزياني، 2007

لكن مع تبني المعايير المحاسبية الدولية أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة ويمكن استخدامها من طرف المحلل المالي دون إجراءات التعديلات التي كان معمولاً بها.

من خلال التحليل المالي يمكن تقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة الماضية والحالية والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل وهذا التحليل يعتمد بدرجة أولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة.

ثانيا- البيانات المالية ومشكلة محاسبة التضخم:

تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية الحقيقة القائلة بأن هناك مدارس فكرية مختلفة للمحاسبة عن التضخم وأثر انعكاساته على القوائم المالية للمؤسسات، وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد في البلدان التي تعمل بها الفروع والشركات التابعة الأجنبية. ولهذا الغرض قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بمحاولة معالجة هذه الإشكاليات المطروحة، وذلك بإصدار معايير تتماشى والاقتصاد التضخمي، وفي هذا الإطار أصدرت المعيار رقم 6 وهو التفاعل المحاسبي مع التغير في الأسعار، وتم تعويضه بعد ذلك بالمعيار المحاسبي رقم 15 تحت عنوان المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار، بحيث ينص على ضرورة الإفصاح عن جملة من المعلومات في التقارير المالية للمؤسسات في ظل التضخم⁽¹⁾، ويكون الإفصاح عن التعديلات التي طرأت حول القيمة المعدلة للاهتلاكات الخاصة بالأصول الثابتة، وقيمة تعديلات المبيعات، والتكلفة الجارية للممتلكات بما فيها المخزونات، وكذلك التعديلات على العناصر النقدية، والأثر الشامل على الدخل كما ينبغي الإفصاح

(1) IASCF, the Abbreviated Text IFRSs, IASCF, London 2003, p: 121.

عن الطرائق المحاسبية المستخدمة في حساب المعلومات السابقة ونوع الأرقام القياسية المستعملة، وفي هذا الإطار دائماً قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي رقم 21، بعنوان المحاسبة عن آثار التغييرات في أسعار الصرف الأجنبية. إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 الذي ينطبق على القوائم المالية الرئيسية⁽¹⁾.

ثالثاً- إعداد وعرض المعلومات المحاسبية

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك اختلافات بينها، هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى إن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محلياً.

ولقد أدى اختلاف تلك الظروف إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر البيانات المالية كالأصول والخصوم وحقوق الملكية والدخل والمصاريف، كما أدت تلك الظروف إلى استخدام معايير مختلفة للاعتراف بعناصر البيانات المالية وتفضيل أسس مختلفة للقياس، يضاف إلى ذلك تأثير نطاق البيانات المالية والإفصاحات الواردة بتلك البيانات لتحقيق عناصر البيانات المالية، وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس.

وتعمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB جاهدة على تضييق نطاق تلك الاختلافات عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات

(1) www.focusIFRS.com/IAS29

والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية، وتعتقد اللجنة أنه يمكن تحقيق المزيد من التوافق عن طريق التركيز على البيانات المالية التي تعد بهدف توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتقد مجلس إدارة لجنة المعايير المحاسبية الدولية بأن البيانات المالية التي يتم إعدادها لتحقيق هذا الهدف تلبي الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها⁽¹⁾:

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها؛
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم؛
- الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المؤسسة؛
- تجسيد السياسات الضريبية؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم؛
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني؛
- اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات؛
- والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

ويدرك مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بأن الحكومات بصفة خاصة قد تفرض متطلبات مختلفة أو إضافية لتحقيق أهدافها الخاصة إلا أنه يتوجب أن لا تؤثر تلك المتطلبات على البيانات المالية المنشورة لتلبية احتياجات المستخدمين

(1) محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم، 2005

الأخرين إلا إذا كانت تلك المتطلبات تلبي احتياجات هؤلاء المستخدمين الآخرين وغالبا ما يتم إعداد البيانات المالية طبقا لنموذج محاسبي يعتمد على التكلفة التاريخية، والمحافظة على القيمة الاسمية لرأس المال، وقد تكون بعض النماذج والمفاهيم الأخرى أكثر ملاءمة لأغراض إمداد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد إجماع على التغيير، ولقد تم وضع هذا الإطار بحيث يكون قابلا للتطبيق بالنسبة للعديد من النماذج المحاسبية والمفاهيم الخاصة برأس المال والمحافظة عليه.

1- احتياجات مستخدمي البيانات المالية للمعلومات: يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة. ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات، وتشمل تلك الاحتياجات على ما يلي⁽¹⁾:

أ- المستثمرين: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالأسهم.

ب- العاملين: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

ت- المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

(1) شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بترولسيوم، 2007، ص: 60.

ث- **الموردون وغيرهم من الدائنين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي .

ج- **العلاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل .

ح- **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد، وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها .

خ- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

2- **أهداف التحليل المالي الحديث:** تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل

على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

- يهدف التحليل المالي الى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة
- بالإضافة إلى متابعة العملاء تحليل مخاطر تعثر العملاء، سياسات تحصيل الديون، نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون .
- تحليل الجدارة الائتمانية وقرارات الائتمان . استخدام تحليل معدل العائد ونموذج الائتمان في التنبؤ .
- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية.
- يهدف التحليل المالي الى دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية والتخطيط المستقبلي لاقامة المشاريع، وتقييم الأداء بعد قيام المشاريع

3- البعد الزمني للتحليل المالي:

أ. التحليل المالي قصير المدى

يمكن ان يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا لتحليل القوائم المالية في المدى القصير، ويعتمد على تحليل السيولة والتدفقات النقدية ودراسة التداول والربحية، ومعرفة رأس المال العامل واحتياجاته.

ويمكن القيام بالتحليل لغايات الاقراض في الأجل القصير من خلال دراسة

وتحليل:

- المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تحليل السيولة ؛
- مفهوم صافي رأس المال العامل؛
- نسب التداول واستخداماتها ومحدداتها ؛
- نسب السيولة السريعة وأهميتها؛
- العلاقة بين هيكل الأصول المتداولة ومركز السيولة ؛
- معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل؛
- معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين؛
- متوسط الدورة التشغيلية.

ب. التحليل المالي طويل المدى

يمكن أيضا ان يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا لتحليل القوائم المالية في المدى الطويل ويركز هنا التحلل المالي على الهيكل المالي وتحليل الأصول الثابتة والربحية في المدى الطويل وتوزيع الأرباح وتأثير ذلك على الأسهم في البورصة، ومدى الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل

ويمكن القيام بالتحليل لأغراض الاقراض في الأجل الطويل من خلال دراسة

وتحليل:

- العوامل التي تهم المقرض في الأجل الطويل؛
- طبيعة الهيكل المالي للمقترض وأثره على قرار الاقراض؛
- النسب المالية في تقييم قدرة المقترض على السداد في الأجل الطويل؛
- نسب المديونية وتفسيراتها؛
- نسب الملكية وتفسيراتها.

رابعا- كيفية تقييم أداء مؤسسة ماليا:

بعد أن نحصل على الأرقام الأساسية من الكشوف المحاسبية وما تعنيه هذه القوائم المالية، فإننا نجد أنفسنا نتساءل عن كيفية استخدام هذه الأرقام، ماذا يعني أن الربح الصافي لمؤسسة سونا طراك هو 100 مليار هذه السنة، وماذا يعني أن مؤسسة أخرى حققت أرباحا 20 مليار؟ هل المؤسسة الأولى أفضل من الثانية؟ هل المؤسستان ناجحتان؟ هل المؤسستان مستقبليهما مزدهر؟ في الحقيقة كل ما عرفناه من هذين الرقمين أن كلا من المؤسستين حققت أرباحا هذه السنة، ولا يمكننا الإجابة على أي من الأسئلة المطروحة، لأننا لا نعرف قيمة استثمارات كلا من المؤسستين حتى نقارن بينهما، ولا نعرف أرباحهما في السنوات السابقة حتى نعرف إن كانت أرباحهما في ازدياد أم لا، كذلك لا نعرف أرباح المؤسسات المماثلة لكل منهما حتى نستطيع أن نقيم أداءهما مقارنة بالمؤسسات المماثلة، هذا يقودنا إلى الطرائق المختلفة لاستخدام القوائم المالية لتقييم أداء المؤسسات، ولكن نحتاج قبل ذلك إلى التعرف على أدوات وأساليب التحليل المالي الحديث، مثل النسب المالية، لما لها من أهمية وقيمة في تحليل القوائم المالية.

خامسا- التحليل المالي الكلاسيكي:

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على تعديل الميزانية المحاسبية والانتقال إلى الميزانية المالية. ولكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لابد من إتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة تشمل الآتي:

1- المرحلة الأولى: إعادة توييب وتصنيف عناصر الميزانية المحاسبية بما يتلاءم مع التحليل المالي:

نظراً لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساساً على التكلفة التاريخية، وبالتالي لا تسير الاقتصاد التضخمي، فإن المحلل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض القيم طبقاً للقيم السوقية، وإعادة تصنيف وترتيب بعض العناصر الأخرى طبقاً لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية التي تحتويها الميزانية، وفق الأسلوب الذي يمكن أن تساعد في عملية استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك البيانات المالية وبما يمكن أن يسهل له أيضاً القيام بالخطوات المالية، ومن أمثلة عمليات التصنيف والترتيب التي يمكن أن يقوم بها المحلل المالي هو إعادة ترتيب مكونات عناصر الأصول إلى ثابتة ومتداولة ومكونات الخصوم إلى أموال دائمة وديون قصيرة المدى، نظراً لوجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذلك لاستخراج نسب المالية، وكذلك استخراج رأس المال العامل الدائم، وتشمل التعديلات العناصر التالية:

أ. إعادة توييب عناصر الأصول ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ السيولة ومبدأ السنوية في إعادة تصنيف عناصر الأصول حتى يتحصل على كتل متجانسة تساعد في تحقيق أهدافه، بحيث تكون عناصر الأصول بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

أ-1 الاستثمارات وتضم القيم المعنوية باستثناء مصاريف التأسيس لأنه ليس لها قيمة حقيقية في السوق، الأراضي، تجهيزات الإنتاج مثل

المعدات والأدوات وتجهيزات المكتب، تجهيزات اجتماعية، والاستثمارات قيد الانجاز.

أ-2 قيم ثابتة أخرى: تضم بعض العناصر المصنفة كعناصر متداولة ضمن المخزونات أو الحقوق من خلال الميزانية المحاسبية، ولكن نظراً لطبيعتها وظروفها يجب إعادة تصنيفها ضمن القيم الثابتة ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

- المخزون الذي يضمن استمرارية النشاط أو ما يسمى بمخزون الأمان الذي يبقى لمدة تتجاوز السنة في المخازن، لذلك يعتبر مخزون دائم؛
 - سندات المساهمة والضمانات المدفوعة من الغير، هذان العنصران نظراً لطبيعتهما الطويلة المدى، إلا إذا كانت معطيات تخالف ذلك؛
 - الزبائن والحسابات الملحقه للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة.
- ب- إعادة تبويب عناصر الخصوم ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ استحقاقية الخصوم ومبدأ السنوية في التفرقة بين الديون الطويلة والمتوسطة المدى من جهة، والديون قصيرة المدى من جهة أخرى، بحيث تكون عناصر الخصوم بعد التعديلات الضرورية كمايلي:

ب-1 الأموال الدائمة: تضم العناصر التالية:

- الأموال الخاصة تشمل حقوق المساهمين أو رأس المال بالإضافة إلى الحسابات الملحقه مثل الأرباح المتراكمة، الاحتياطات ...؛
- الديون الطويلة والمتوسطة المدى.

ب-2 الالتزامات قصيرة المدى وتشمل مختلف الديون قصيرة الأجل التي ينبغي على المؤسسة سدادها خلال السنة، مثل حسابات الموردين والحسابات الملحقه، الضرائب المستحقة...

ج- يسجل فرق إعادة التقدير في حساب خاص به، ومن المفروض أن فرق إعادة التقدير الموجب يخضع للضرائب على اعتبار أنه ربح إجمالي قبل الضريبة⁽¹⁾.

(1) يتوقف هذا على طبيعة إعادة التقدير، هل اختيارية أم رسمية؟ وماهي الجهة التي تقوم بالتحليل المالي؟ و حاليا يعالج إعادة التقدير طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل المؤجلة.

2- المرحلة الثانية: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة-المقارنة

يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات المالية من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين بعضها البعض وبما يمكن أن يساعده في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة من وجهة نظر المحلل المالي، ويلاحظ أن المحلل المالي كلما كان دقيقا في إيجاد العلاقات المهمة والتي يمكن أن تحقق فائدة من استخدامها كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها .

3- المرحلة الثالثة: تحليل وتفسير النتائج

من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها وفقا للمراحل السابقة يجب على المحلل المالي أن يقوم بتفسير وتوضيح الأسباب التي قادت إلى تحقيق تلك النتائج، وذلك من خلال الاستعانة بواحد أو أكثر من معايير التحليل المالي الموضحة سابقا، في سبيل إعطاء الحكم الصحيح عن تلك النتائج.

وتعتبر عملية تفسير النتائج من أهم الأعمال التي يقع على عاتق المحلل المالي القيام بها، حيث أن مجرد استخراج نتائج انطلاقا من العلاقة بين عناصر القوائم المالية، لا يمثل شيئا مهما ومفيدا إذا لم يكن هناك تفسير واضح له وبما يمكن أن يحقق الفائدة لدى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج عملية التحليل المالي في سبيل اتخاذ قراراتها المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والأعمال والنشاطات والسياسات المالية التي قامت بها في أثناء الفترة المالية المعنية بعملية التحليل.

سادسا - تحليل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

المعروف في العديد من البلدان الناشئة استخدام الميزانية في شكلها الشائع الذي يشبه حرف T حيث كانت تمثل ميزانا بين الأصول في الجانب الأيمن والخصوم وحقوق الملكية في الجانب الأيسر، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تطلبت عرض عناصر محددة كحد أدنى بالميزانية، وقد بدأت بلدان عديدة منها الجزائر بالالتزام بتلك المعايير فقد تضمن قرار وزارة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي الصادر حسب قانون 07-11 نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما أئنه من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول، والمعيار المحاسبي السابع.

ويعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة اصطلاح صافى الأصول المتداولة أو رأس المال العامل⁽¹⁾.

ويتم تبويب وتصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة، بتحديد أصول والتزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية، ويستند هذا التبويب إلى ما إذا كانت عناصر الأصول تستنفذ وعناصر الالتزامات تسوى خلال عملية تولد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية للمؤسسة، وهي عادة تمثل متوسط الفترة التي تنقضي فيما بين حيازة المواد الخام التي تدخل في التشغيل وتحقق التدفق النقدي النهائي بالمؤسسة.

1- منهجية وخطوات التحليل المالي

(1) أنظر : وليد الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، 2004

تعتمد على تحليل القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيم العادلة⁽¹⁾، وتحليل العوامل المحيطة بالمؤسسة، هذه العوامل التي تتوقف على خبرة المستثمرين، مثل السوق، المنافسة، الأسعار، وتأثيرها على المؤسسة ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم، والعوامل المرتبطة بالأرباح المحققة والمتوقعة، بالإضافة إلى التدفقات النقدية، وتوزيعات الأرباح الحالية والمتوقعة.

تعتمد منهجية التحليل المالي على التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية، وعناصر القوائم المالية الأخرى خاصة جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى تحليل الموارد والاستخدامات، عن طريق النسب المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار.

ويمكن اتباع الخطوات التالية عند القيام بالتحليل المالي:

- تحديد الهدف من التحليل المالي، وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي؛
- جمع البيانات المحاسبية وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر؛
- تحليل أدوات وأساليب التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف حتى يمكن الوصول الى أفضل النتائج؛

(1) لكن يجب مراعاة نص المادة 16 من النصوص التطبيقية لقانون 07-11، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008، والتي تنص على ان تقيد في المحاسبة عناصر القوائم المالية وتعرض بالتكلفة التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

- تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهذه المؤشرات.
- قراءة النتائج وتفسيرها، لاتخاذ القرارات المناسبة.

2- كيفية قراءة وتحليل نتائج التحليل المالي:

يمكن قراءة وتحليل النتائج التحليل من خلال الأطراف التي لها علاقة والمعنية بالتحليل المالي، بحيث:

أ. الأطراف المعنية بالتحليل المالي (1):

أ-المستثمرون الحاليون والمحتملون: يهتم المستثمرون بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير، وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح والوضع المالي والهيكل للمؤسسة، ومقارنة وضعية المؤسسة بالمؤسسات المماثلة، وهذا بهدف تطوير المؤسسة وتوضيح أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم؛

ب-المساهمون أو الملاك: يعتبر المساهمون مسؤولين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المؤسسة، من حيث تصحيح الأداء ورقابته وتنفيذ الخطط والموازنات؛

ت-الدائنون: يهتم الدائنون بالسيولة في المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، بالإضافة إلى ربحية المؤسسة

(1) Securities & Commodities Authority, financial analysis general framework, p:25

وهيكلها المالي، ومعرفة مصادر الأموال، والسياسات السابقة التي انتهجتها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها المالية، ومدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛

ث- وسطاء الأوراق المالية: يهدف الوسطاء إلى معرفة التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية، وتحديد أسهم المؤسسات التي يمكن اعتبارها فرص استثمار جيدة؛

ج- إدارة المؤسسة: تقريبا نفس اهتمامات المساهمين وأصحاب حقوق الملكية؛

ح- العاملون في المؤسسة: من أجل معرفة والحكم على كفاءة وفعالية الانجاز، مما يؤثر على مستوى الإنتاجية وغيرها؛

خ- المصالح الحكومية: ممكن أن تكون لها أهداف عديدة تختلف باختلاف الأطراف فقد تكون مصلحة الضرائب، وقد تكون أهداف ذات صبغة رقابية من طرف الحكومة؛

د- المحللون الماليون المختصون: هناك مؤسسات مختصة في التحليل المالي والفني، تقوم بهذه العملية إما بمبادرة من هذه المؤسسات أو بناء على طلب من المؤسسات والشركات المعنية.

3- أهمية تحليل القوائم المالية:

تناول كيفية تحليل وتفسير القوائم المالية لأغراض الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتوازن المفترض أن تحققه الإدارة بين مصادر الأموال وأوجه استخدام تلك الأموال المتاحة .

يمكن القول أن عملية قراءة وفهم وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعا خاصا من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، وبناء على هذا سنحاول عرض الأساسيات

المتعلقة بأهم المؤشرات المالية شائعة الاستخدام، والتي جرى العرف على تسميتها بالتحليل المالي والذي هو في الحقيقة تحليل للقوائم المالية، حيث أن مجال التحليل المالي أوسع بكثير من مجال تحليل القوائم المالية⁽¹⁾.

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الاستثمار، أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، وفي ظل ظروف اقتصادية معينة.

4 - أدوات وأساليب التحليل المالي الحديث:

عندما يقوم الطبيب الحكيم بتقييم حالة مرضية لشخص ما فإنه يبدأ بتقدير إن كان هذا الشخص مريضا فعلا أم لا ؟ ثم يقارن بين نتائج تحاليل المريض ونتائج أمثاله أي الأرقام المعتادة للشخص الطبيعي، والأرقام المعتادة لمن هم في مثل سنه، وكذلك قد يطلب منه إجراء تحاليل على فترات متباعدة لكي يرى إن كانت حالته تتحسن أم لا ؟ هذا هو ما يمكن أن نفعله لتقييم أداء المؤسسات باستخدام القوائم المالية والنسب المستنتجة منها.

وبالتالي فالتحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة وممنهجة للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقديم أداء الكيان سواء كان مؤسسة، شركة، شخص طبيعي، شخص معنوي، أو مشروع استثمار، في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل،

(1) أنظر : وليد الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي،

فالتحليل المالي يساعد على معرفة مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، وعلى نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية والكشوف المحاسبية الختامية وتحليلها، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوتت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتاً في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية وأهداف المحلل المالي، ومن بين هذه الأدوات والأساليب هناك الاقتصادية، الاحصائية والرياضية المستخدمة في تحليل الأنشطة الاقتصادية، ويمكن لنا تلخيص الأدوات والطرائق الأساسية في تحليل القوائم المالية فيما يلي (1) :

أ- التحليل الأفقي استخداماته ومحدداته: يسمى التحليل الأفقي-التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي، ويرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج.

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن

(1) Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA,2005

قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية⁽¹⁾

كما يمكن أن نسمي هذا الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أم في تدهور وانحدار.

ب- التحليل العمودي للقوائم المالية واستخداماته: يسمى بالتحليل العمودي- المطلق أو التحليل المالي الساكن، ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزاءها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية⁽²⁾.

يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء وغير مريح، وإن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد البنك فهذا مؤشر سيء جدا.

(1) أنظر : شنوف شعيب، 2008.

(2) Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA,

كما يطلق أيضا على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وبهذه الكيفية تتم حساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي، وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقديات إلى إجمالي الأصول المتداولة، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، ومنه فإن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم .

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.

ت- استخدم أكثر من أسلوب لتحليل أداء المؤسسات: عموما يتم استخدام التحليل العمودي والأفقي ولا يتم الاستغناء بأحدهما عن الآخر، فمثلا قد تكون مؤسسة تعمل في قطاع متدهور جدا ولكنها من أفضل المؤسسات وتحقق أقل خسائر، في هذه الحالة لا يمكننا أن نغفل عن أداء المؤسسة السيء وأنها تحقق خسائر لأن القطاع كله متعثر، وقد نفكر في تغيير نشاط المؤسسة أو تصفيتها أو عدم الاستثمار فيها. وكما ذكرت سالفا فإن تحقيق المؤسسة لنسب مالية جيدة

ولكنها تقل كثيراً عن متوسط المؤسسات المنافسة يعني أن أداء المؤسسة غير مقبول في ظل اقتصاد السوق وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لذلك فإن استخدام هذه الأساليب والطرائق يعطينا صورة أكثر تكاملاً، أما أسلوب مقارنة النتائج بما كان مخططاً فهو أمر يختص بإدارة المؤسسة، ولا يتمكن المستثمرين من معرفة هذه الخطط ولا يهتمون أساساً بها.

ث- تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً لدرجة أن الغالبية تخطط بين التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية والتحليل المالي الذي هو أعم وأشمل من مجرد تحليل القوائم المالية: (1).

ومهما يكن من أمر فإن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أم قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية.

ومن مميزات التحليل المالي باستخدام النسب، سهولة احتساب النسبة المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين مؤسسة وأخرى، وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية، وتكمن أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف النسب المالية حسب الأغراض

(1) أنظر: وليد نبيه، دراسة حول تحليل القوائم المالية باستخدام النسب، مارس 2006

المستخدمة فيها إلى مجموعات رئيسية، وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية، ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي⁽¹⁾:

- تحليل السيولة، نسب السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها؛

- تحليل الربحية من خلال نسب المردودية: تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة؛

- تحليل النشاط من خلال نسب الكفاءة: تقيس قدرة إدارة المؤسسة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيراد؛

- تحليل الهيكل التمويلي من خلال نسب الرافعة المالية أو المديونية: تقيس قدرة المؤسسة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وكذلك المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها؛

- نسب مالية أخرى: مثل نسب السوق التي تقيس خصائص الأسهم العادية التي تعتبر ذات أهمية لحملة الأسهم، والمستثمرين والمقرضين، والمحللين الماليين والبنوك. إذ تقيس نسب السيولة والنشاط والمديونية المخاطر، بينما تقيس نسب الربحية والسوق العائد.

التحليل الأساسي وهو يتضمن استخدام القوائم المالية وتحليلها بالأساليب المختلفة ومن ضمن هذه الأساليب ما يطلق عليه التحليل بالنسب المالية.

(1) أنظر: شنوف شعيب، المرجع السابق.

لكن يجب الإشارة إلى أن المحللون الماليون المحترفون يعتبرون أن النسب المالية لا حصر لها وأنها يمكن أن تنتج عن طريق قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية على عنصر آخر، أما الهدف من استخراج النسبة المالية فيجده المحلل المالي نفسه ويعرف كيفية الاستفادة منه لأغراضه المسطرة.

يمكننا في هذا المقال أن نتطرق باختصار إلى هذه الجزئية من التحليل المالي باستخدام النسب المالية ومعاني النسب المختلفة بأسلوب مبسط نتمنى أن يفيد المهتمين بهذا المجال.

ج-قراءة وتفسير النسب والمؤشرات المالية: بالنسبة للمحلل المالي الناجح فان النسب المالية دون معنى لا قيمة لها، وهو ما يعنى أن أي نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحا تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى المؤسسة، لكن ليس هناك ما يسمى نسب نموذجية لكل المؤسسات، أي أنه لا توجد مؤشرات نمطية يمكن استخدامها كمعايير للحكم على جودة أو ضعف النسبة، ولكن يتم استخدام مؤشرات للمؤسسات الناجحة في القطاع الذي تعمل به المؤسسة عن نفس الفترة ويتم استخدامه للحكم على النسبة، كما يتم استخدام تلك النسبة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الإيجاب.

كما يجب المقارنة بالأهداف المحددة سابقا قبل بداية كل سنة تقوم إدارة المؤسسة بوضع أهداف المؤسسة في السنة الموالية ومن ضمنها بعض الأرقام المالية، بعد نهاية السنة فإن إدارة المؤسسة تقوم بمقارنة ما تحقق مع ما كان مخططا لتحديد مناطق الضعف وتحديد أسباب عدم تحقيق بعض الأهداف.

لكن يجب أن يدرك المحلل المالي بأنه لن يجد كل المعلومات في القوائم المالية، فالقوائم المالية تحتوي على أرقام هامة جدا، ولكننا نحتاج أن نلها في ضوء متغيرات كثيرة مثل تقلبات السوق ودخول منافسين جدد، والبدء في

الاستثمار في مشاريع جديدة، ووجود أعباء مالية مؤقتة وغيرها، فمثلا قد تحقق مؤسسة ناجحة خسائر بعد أن كانت تحقق أرباحا نظرا لأنها بدأت مشروعاً جديداً سوف يؤتي ثماره في السنوات القادمة، كذلك قد تحقق مؤسسة أرباحاً نتيجة لحدوث طفرة في الطلب على منتجها، والتوقعات لاستمرار أو انهيار هذا الطلب تحدد نظرنا للأداء المتوقع للمؤسسة في الدورات المحاسبية المقبلة.

ح-كيفية اختيار النسب المالية الأكثر دلالة: يوجد العديد من النسب التي قد يصادفها وتتبادر إلى ذهن المحلل المالي، في ضوء فهم النسب المالية المذكورة، هنا يمكننا فهم فائدة أي نسب مالية، كذلك فإننا قد نستحدث نسب مالية توضح أداء المؤسسة في جانب معين، فمثلاً لمعرفة ما إذا كانت مؤسسة ما تنفق على التكوين مثل المؤسسات الأخرى فإننا نقارن ذلك بنسبة مصاريف التكوين إلى صافي المبيعات، وإذا أردنا معرفة ما إذا كان الإنفاق على الإشهار مبالغاً فيه فإننا نقارن بين نسبة مصاريف الإشهار إلى صافي المبيعات مقارنة بالمؤسسات المنافسة. لكن يجب الإشارة إلى اختلاف تعريف النسب المالية لأنه يوجد بعض الاختلافات في تعريف النسب المالية مثل استخدام نسبة المديونية حسب قيمتها في الميزانية، عند استخدام نسب مالية من موقع ما ومقارنتها بنسب مالية من مصدر آخر، فيجب التأكد من أن النسب المالية محسوبة في كلتا الحالتين بنفس الأسلوب حتى تكون المقارنة مقبولة وذات دلالة.

خ-استخدام المؤشرات المالية التي تؤثر على قراراتك كمحلل مالي: انطلاقاً من أهداف المحلل المالي تكون بعض الأرقام والنسب المالية أكثر أهمية من غيرها، فإن كنت بنك ستقرض هذه المؤسسة فإنك تهتم بنسب السيولة، وإن كنت تفكر في شراء أسهم فإن المحلل المالي يهتم بنسب الربحية ونسب القيمة السوقية أكثر من النسب الأخرى، وإن كنت تقوم بمقارنة مؤسستك بالمنافسين فإنك تهتم

بمعظم النسب، وإن كنت تهتم بمقارنة أداء المؤسسة في العمليات الأساسية مثل الإنتاج، فإنك تهتم بنسبة هامش مجمل الربح، لذلك فإن لا يلزم تحليل جميع الأرقام وجميع النسب في كل تحليل مالي، وإنما يتم تحليل الأرقام والنسب ذات العلاقة حسب أهداف المحلل المالي، وماهي الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي، هل هي أطراف خارجية مثل البنوك أو مؤسسات منافسة، أم أطراف داخلية مثل إدارة المؤسسة⁽¹⁾

سابعا - تحليل القوائم المالية في الأسواق المالية

ينبغي إلزام جميع المؤسسات بإعداد ومراجعة ونشر القوائم المالية السنوية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، وذلك حتى يتم حماية المتعاملين بالبورصة وكذلك قيام مراجعي الحسابات بمراجعة نشرات طرح الأوراق المالية وفقا لقواعد المحاسبة والمراجعة حسب المعايير الدولية، ويجب ان تتضمن تقارير مراقب الحسابات معلومات دقيقة وواضحة حول صحة ما ورد في القوائم المالية، كما يجب أن يوضح التحفظات في حالة وجودها.

كما ينبغي الإشارة الى أن قرارات الاستثمار ومزيج التمويل وسياسة توزيع الأرباح، تؤثر على قيمة أسهم المؤسسة، وبالتالي يكون من المهم جدا معرفة العوامل التي تحدد سعر السهم واتجاهاته سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمحتملين. كما يتم إنشاء صندوق تأمين المتعاملين في مجال الأوراق المالية ضد المخاطر غير التجارية، وصندوق ضمان التسويات المالية لمراكز المتعاملين في الأوراق المالية.

(1) Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA,2005

كما يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية مهما للمؤسسات وخاصة المسعرة في البورصة بحيث: (1)

- من حيث الاطمئنان على المؤسسة والاستمرارية والاتجاه إلى النمو وتحقيق أرباح، أو من حيث التدهور وتحقيق خسائر ثم الفشل.
- يحدد التحليل المالي حالة النشاط من حيث المنافسة، أو القطاعات التي تنتمي لها المؤسسة مثل المؤسسات المماثلة لها في الحجم والسياسيات الاقتصادية، فإذا كانت المؤسسة تحقق معدل ربح أعلى من هذه المؤسسات، فهي مؤسسة ناجحة وإذا كانت هذا المعدل يتجه للنمو منذ سنوات فهي مؤسسة قوية.
- التحليل المالي يحدد مدى تأثير السهم بالعمليات والقرارات والسياسات المالية التي تتبعها المؤسسة.
- التحليل المالي للقوائم المالية يوضح مدى الصلابة في ارتفاع سعر السهم للمؤسسة هل هي حقيقية متأثرة بقوتها أو أنها هشة ناتجة من عمليات المضاربة غير.
- في حالة هبوط سعر السهم مع مؤسسات ناجحة وقوية، يتم اتخاذ القرار بالبيع أو لا، لأن هذا السعر ليس حقيقي، فالحقائق المالية المستخرجة بالتحليل المالي لقوائم المؤسسة على مدار سنوات تعطي فكرة بأن المؤسسة والنشاط التي تنتمي له يحقق أرباح.

(1) هيئة الأوراق المالية، ندوة حول تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق المالية، الفرع للاستشارات، أبو ظبي، دبي، سبتمبر 2006.

- التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة على مدار عدة سنوات لمؤسسة ما، مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها يعطي فكرة على مدى قوة أو ضعف المؤسسة، وان سعر السهم المعروض أو المتداول في البورصة قيمته عادلة أم أنه مبالغ فيه.

ثامنا - مجالات التحليل المالي الحديث (1):

1. **التحليل الاستثماري:** يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكله الأموال الدائمة ومعرف مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والسيولة في المدى القصير
2. **التحليل الائتماني:** يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية، ...) وعلاقته مع المقرض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم؛
3. **تحليل الاندماج والشراء:** يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما؛
4. **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تحليل الربحية أو المر دودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو؛

(1) أنظر: شنوف شعيب، 2008. مرجع سبق ذكره

5. التحليل من أجل التخطيط: يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض أسواق المواد الأولية، المنتجات، السلع والخدمات. والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي.⁽¹⁾

(1) هيئة الأوراق المالية، تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق المالية. مرجع سابق

الباب الرابع دراسة وتحليل القوائم المالية

الباب الرابع دراسة وتحليل القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل: (1)

من خلال النظام المحاسبي المالي، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم الكشوف المحاسبية التالية:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- الجداول الملحقة والإيضاحات.

- **الميزانية:** تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

- **حسابات النتائج:** ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء؛

(1) أنظر: قانون 07-25، 11 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 مايو 2008

- جدول تدفقات الخزينة أو سيولة الخزينة: يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغييرات التي تحدث في العناصر السابقة الخاصة بالميزانبة وحسابات النتائج، ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة؛

- جدول تغير الأموال الخاصة؛ يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية؛ من خلال النظام المحاسبي المالي كما سبق وأن ذكرنا أنه تم اعتماد القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي يتناول تدفقات الخزينة،

ويمكن عرض نماذج أولية لهذه القوائم المالية، لكن عند إعدادها من طرف المؤسسات يجب مراعاة خصوصيات كل كيان، بحيث يمكن إضافة بعض العناصر وحذف أخرى على حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها.⁽¹⁾

أولا - القوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية:

تناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والذي يهدف إلى عرض البيانات المالية للأغراض العامة في شكل كشوف محاسبية أو قوائم مالية ختامية حتى تكون قابلة للمقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة أو مع المؤسسات الأخرى المنافسة والمماثلة في النشاط.⁽²⁾

(1) أنظر : شنوف شعيب، 2009، مرجع سبق ذكره

(2) Laurent Bailly, comprendre les IFRS, Maxima, France paris, 2005, P:13

يُطبق هذا المعيار في عرض القوائم والبيانات المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين. ويتولى مجلس الإدارة أو الهيئة المديرة أو مدراء المالية الإشراف على إعداد وتقديم القوائم والبيانات المالية.

تقدم البيانات المالية معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية وتشمل العناصر التالية: (1)

- ممتلكات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الأصول؛
- التزامات المؤسسة المتمثلة في إجمالي الديون؛
- حقوق المساهمين المتمثلة في إجمالي الأموال الخاصة؛
- إيرادات وأعباء المؤسسة بما فيها الأرباح والخسائر؛
- والتدفقات النقدية للخرينة.

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية والبيانات المالية تتضمن المميزات والخصائص التالية:

- ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية؛ عدم المقاصة؛ القابلية للمقارنة؛
- يجب أن تعطي صورة صحيحة على المركز المالي للمؤسسة، محايدة، وتعكس الجانب الاقتصادي للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني؛
- تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في النشاط، وعلى أساس محاسبة الالتزامات أو ما يسمى بمحاسبة الاستحقاق.

(1) أنظر: شنوف شعيب، المرجع السابق

1- عناصر القوائم المالية: (1)

أ- الميزانية: تعرض الميزانية حسب الأصول المتداولة وغير المتداولة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة السيولة.

أ-1 - الأصول المتداولة: يجب تصنيف أصل على أنه متداول في الحالات التالية:

- عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به خلال الدورة التشغيلية العادية للاستغلال؛
- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي من أجل استغلاله خلال المدى القصير، وأن يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية؛
- عندما يكون نقدا أو أصلا نقديا مماثلا ولا توجد شروط على استعماله.
- كل العناصر الأخرى تعتبر أصول غير متداولة، وتشمل الممتلكات الملموسة وغير الملموسة والتشغيلية والمالية التي بطبيعتها طويلة الأجل.

أ-2 - الالتزامات المتداولة: يجب تصنيف التزام على أنه متداول في الحالات التالية:

- عندما يتوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية للاستغلال؛
- عندما يستحق التسوية خلال اثني عشر شهرا من تاريخ إعداد الميزانية؛
- كل العناصر الأخرى تعتبر التزامات غير متداولة.

(1) Laurent Bailly, , comprendre les IFRS, OP-cit , P:15

- وعموما يجب أن تشمل الميزانية كحد أدنى العناصر التالية: الممتلكات وتجهيزات الإنتاج والمعدات؛ الممتلكات غير الملموسة؛ الأصول المالية؛ المخزونات؛ الحقوق التجارية والحسابات المدينة المماثلة؛ النقد والنقد المعادل؛ حسابات الحقوق الدائنة، أصول أو خصوم ضريبية مؤجلة.
- رأس المال والاحتياطيات؛ الالتزامات المتداولة وغير المتداولة المنتجة للفوائد المخصصات والمؤونات؛ حصة الأقلية.

ثانيا- تحليل عناصر حسابات الميزانية المعدة طبقا للنظام المحاسبي المالي في الجزائر:

تتضمن الميزانية المعدة طبقا للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي تتوافق الى حدى ما مع المعايير المحاسبية الدولية. مع عدم وجود أرقام للحسابات من خلال المعايير الدولية مثلها في ذلك مثل المحاسبة الأنقوسكسونية، العناصر التالية:⁽¹⁾

1- دراسة حسابات الأموال الخاصة: ، وتشمل الحسابات التالية وهي أرصدة دائنة بطبيعتها:

حساب 10⁽²⁾: رأس المال، الاحتياطيات والحسابات المماثلة

حساب 11 محول من جديد

حساب 12 نتيجة الدورة

حساب 13 الأعباء والإيرادات المؤجلة

(1) أنظر: شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية.
(2) بالنسبة للنظام المحاسبي المالي كل حساب له رقم حساب، أما المعايير المحاسبية الدولية لا تاخذ بعين الاعتبار أرقاما للحسابات مثلها مثل المحاسبة الأنجلوسنسونية

حساب 15 مؤونات الأعباء – خصوم غير متداولة

حساب 16 قروض وديون مماثلة

حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات

حساب 17 ما بين الوحدات والفروع

حساب 18 ما بين الوحدات والفروع

يتفرع حساب الأموال الخاصة حسب الشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة نشاطها، وذلك كما يلي:

- حساب 101 رأس المال (رأس المال الاجتماعي، أموال الاستغلال،...)؛

- حساب 103 منح مرتبطة برأس المال الاجتماعي؛

- حساب 104 فرق التقدير؛

- حساب 105 فرق إعادة التقدير؛

- حساب 106 احتياطات؛

- حساب 107 فرق إعادة تقييم السندات؛

- حساب 108 حساب المستغل؛

- حساب 109 رأس المال المسجل غير المطلوب.

رأس المال: يسجل في حساب 101 هنا يجب أن نميز بين الأموال الجماعية والأموال الشخصية عند المعالجة المحاسبية بحيث:

أ- حالة المؤسسات الفردية

- **حساب أموال الاستغلال:** عندما تكون المؤسسة فردية أي حالة الأموال الشخصية، هنا يجعل هذا الحساب دائما بقيمة الحصص المقدمة أو عند تاريخ الإقفال عندما يكون رصيد حساب المستغل 108 دائنا. ويجعل عند تاريخ الإقفال مدينا عندما يكون رصيد حساب المستغل 108 مدينا.

ب- حالة المؤسسات الجماعية

- **رأس المال الاجتماعي:** عندما تكون المؤسسة فردية فان رأس المال المطلوب يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو الحصة المقدمة للمساهمة في رأس المال، أما في المؤسسات العمومية فان رأس المال المطلوب يمثل القيمة المقابلة للحصص العينية أو النقدية المقدمة من طرف الدولة أو الجماعات المحلية. بحيث يجعل الحساب الفرعي لحساب رأس المال الاجتماعي دائما بقيمة رأس المال المسجل في عقد الشركة (يجعل دائنا بمبالغ رأس المال الموجود في عقد الشركة)، وكذلك يجعل دائنا بقيمة زيادة رأس المال، كما يجعل مدينا في حالة تخفيض رأس المال مهما كانت الأسباب، والرصيد المدين لهذا الحساب يعبر عن حقوق الشركة اتجاه المساهمين.

- **فرق التقدير:**، يسجل في هذا الحساب الربح أو الخسارة غير المسجل في النتيجة، الناتج عن تقييم بعض عناصر الأصول بالقيمة العادلة.

- **فرق إعادة التقدير:** يتناولها حساب 105، يسجل في هذا الحساب القيمة الزائدة الناتجة عن إعادة تقييم القيم الثابتة وهذا حسب إعادة التقييم القانونية.

- **الاحتياطات:** يتناولها حساب 106، يسجل في هذا الحساب كل أنواع الاحتياطات ويجعل دائنا بها. ويجعل مدينا في حالة اهتلاك الخسائر من الاحتياطي.

- **فرق الموازنة للسندات للمعاد تقييمها:** يتناولها حساب 107، يسجل في هذا الحساب الفرق عندما تكون القيمة الإجمالية للمعاد تقييمها للسندات أكبر من قيمة الاقتناء.

- **الأموال الشخصية للتاجر - حساب المستغل:** يتناولها حساب 108، يسجل فيه قيمة الأموال التي وضعها المستغل تحت تصرف المؤسسة ويجعل دائنا بها كذلك قيمة الأرباح المتراكمة للدورات السابقة ويجعل مدينا بقيمة خسائر الدورات السابقة، وكذلك العمليات الخاصة بالمستغل تسجل مباشرة في حساب المستغل.

- **رأس المال المسجل غير المطلوب:** يتناولها حساب 109، يجعل دائنا، مقابل جعل حساب 456 شركاء-عمليات على رأس المال مدينا عند ما يتم طلب رأس المال، والرصيد المدين لحساب 109 يمثل حقوق المؤسسة لدى الشركاء.و يجعل مدينا مقابل جعل حساب 101 دائنا.

- **محول من جديد أو الترحيل من جديد:** يتناولها حساب 11، يستعمل هذا الحساب في ترحيل جزء من الأرباح والخسائر التي قررتها الجمعية العامة، بحيث يكون رصيد دائن في حالة محول من جديد ربح، ورصيد مدين في حالة محول من جديد خسارة.

- **نتيجة الدورة:** يتناولها حساب 12، يجعل دائنا بقيمة الربح ويجعل مدينا بقيمة الخسارة، ويرصد هذا الحساب في الشركة حسب قرار توزيع النتيجة.

أما في الشركات الخاصة فيرصد باستعمال حساب 10_x وهذا في بداية الدورة المحاسبية اللاحقة.

الأعباء والإيرادات الموجبة: يتناولها حساب 13، ويسجل في هذا الحساب

مايلي:

- حساب 131 إعانات التجهيزات؛
- حساب 132 إعانات أخرى للاستثمارات؛
- حساب 133 ضرائب أصول مؤجلة ؛
- حساب 134 ضرائب خصوم مؤجلة؛
- حساب 135 إيرادات وأعباء أخرى مؤجلة.
- **الحسابات الخاصة بإعانات التجهيزات وإعانات أخرى للاستثمارات؛**
تجعل دائنة بقيمة الإعانات مقابل جعل حساب من الصنف الثاني 21x
مدينة في حالة ما إذا كانت الإعانات في شكل تجهيزات مجانية أو
حساب من الصنف الرابع 4x مدينة في حالة الإعانات عبارة عن
تمويل.

- حساب الضرائب المؤجلة:

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والوقت الذي تحسب فيه، وهو نهاية الدورة المحاسبية، فان الضريبة تدفع في شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة انطلاقا من مبلغ الضريبة للدورات السابقة، وفي آخر الدورة المحاسبية وعند إعداد جدول النتائج والميزانية، يحسب الفرق بين ما تم تسديده تقديريا وما تم تحققه فعليا من نتيجة، وهنا قد ينتج التزام ضريبي مؤجل في حالة النتيجة المحققة أكبر من المقدرة والفرق يجب أن يسدد، أما في حالة العكس، فينتج ضريبة أصل مؤجلة، لا يمكن استرجاعها ولكنها تبقى تسبقا للدورة المحاسبية المقبلة، بحيث يكون:

يجعل حساب 133 ضرائب أصول مؤجلة مدينة مقابل جعل حساب 692 دائنا

كما بحيث يجعل 134 حساب ضرائب خصوم مؤجلة دائنا مقابل جعل حساب

693 مدينة

- مؤونات الأعباء – خصوم غير متداولة: يتناولها حساب 15

- يجعل هذا الحساب دائناً بقيمة مؤونة الأعباء، وكذلك بقيمة المؤونات الخاصة بالتقاعد ويقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا.

- في نهاية كل دورة محاسبية ينبغي إعادة النظر في المؤونة سواء بالنقصان أو الزيادة بحيث:

- يجعل حساب مخصصات المؤونات المعنية مدينا في حالة ارتفاع قيمة المؤونة.

- يجعل حساب 78x استرجاع أعباء الدورات السابقة دائناً في حالة نقص في المؤونة أو حالة إلغائها لأنها غير مبررة أو أصبحت بدون هدف.

- 153 حساب منح وحسابات ملحقة: يسجل في هذا الحساب الالتزامات الخاصة بمنح التقاعد والمكفآت الملحقة الخاصة بعمال المؤسسة والشركاء.

- 156 حساب المؤونات الخاصة بتجديد القيم الثابتة

- **الديون والقروض المماثلة:** يتناولها حساب 16، يجعل هذا الحساب دائناً بقيمة القروض الإجبارية، وكذلك بقيمة قرض عقد الإيجار- تمويل في حساب 167، وكذلك يجعل دائناً بقيمة الكفالات المقبوضة في حساب 165. والقروض البنكية حساب 164

- **ديون متعلقة بالمساهمات:** يتناولها حساب 17، يجعل دائناً بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة، وكذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم. ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط

- العمليات ما بين الوحدات والفروع: يتناولها حساب 18، يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع والوحدات فيما بينها، ويجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة.

2- دراسة وتحليل عناصر الأصول الثابتة:- العناصر غير المتداولة:

تضم حسابات القيم الثابتة المعنوية والمادية، القيم الثابتة المالية، قيم ثابتة أخرى. تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة، وتضم القيم المعنوية، القيم المادية، الأصول المالية، وبعض الأصول الأخرى،

- قيم ثابتة معنوية يتناولها حساب 20 القيم المعنوية وفرق الاقتناء
- قيم ثابتة مادية يتناولها حساب 21 القيم الثابتة المادية
- قيم ثابتة للتنازل في شكل امتياز يتناولها حساب 22 قيم ثابتة للتنازل - للامتياز-
- القيم الثابتة الجارية يتناولها حساب 23 قيم ثابتة قيد الانجاز.
- قيم ثابتة مالية يتناولها حساب 26 حقوق متعلقة بالمساهمات وحساب 27 قيم ثابتة مالية أخرى
- اهتلاك القيم الثابتة يتناولها حساب 28
- تدني قيمة القيم الثابتة يتناولها حساب 29
- أ- القيم المعنوية وفرق الاقتناء: يتناولها حساب 20 ويضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة، أنظمة الإعلام الآلي، الماركات التجارية والبراءة الصناعية، شهرة المحل (Good will) وقيم ثابتة معنوية أخرى. ويتفرع إلى:
 - حساب 203 مصاريف تطوير القيم الثابتة؛
 - حساب 204 برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة؛
 - حساب 205 رخص، مركبات؛

- حساب 207 فرق الاقتناء أو شهرة المحل (Goodwill)
- حساب 208 قيم معنوية أخرى.
- **مصاريف تطوير القيم الثابتة:** يتناولها حساب 203، يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المصاريف الخاصة بالبحث والتطوير ويقابله في الجانب الدائن حساب 731 إنتاج قيم ثابتة معنوية، كما يتم ترصيد حساب 203 مصاريف البحث والتطوير عندما يتم اهتلاكها، وذلك بجعل هذا الحساب دائنا ويقابله في الجانب المدين حساب 28.
- **برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة:** يتناولها حساب 204، يجعل حساب 204 مدينا بقيمة تكلفة أو اقتناء برامج الإعلام الآلي ويقابله في الجانب الدائن حساب الغير أو الحسابات المالية، أو حساب 731 إنتاج قيم ثابتة معنوية في حالة إنتاج هذه البرامج من طرف المؤسسة.
- أما العمليات الأخرى الخاصة بالقيم المعنوية غير المسجلة في الحسابات السابقة تسجل مباشرة في الأصول الثابتة المعنوية (205 أو 208) في الجانب المدين ويقابلها في الجانب الدائن حسابات الغير أو الحسابات المالية.
- **حالة التنازل أو خروج القيم الثابتة المعنوية:** الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التنازل عن القيم الثابتة غير المادية تحدد بالفرق بين قيمة سعر البيع المقدر والقيمة المحاسبية، ويعالج محاسبيا في الأعباء (حساب فرعي 65) أو الإيرادات (حساب فرعي 75) على حسب الحالة.

- **فرق الاقتناء أو شهرة المحل (Goodwill):** يتناولها حساب 207،
يسجل في هذا الحساب فرق الاقتناء أو شهرة المحل في حالة تجميع
المؤسسات أو إدماج مؤسسة في أخرى أو عملية ضم مؤسسة لأخرى.
- ب- القيم الثابتة المادية:** يتناولها حساب 21، يضم هذا الحساب الأراضي،
المباني، مركبات تقنية، وقيم ثابتة مادية أخرى:

حساب 211 الأراضي؛

حساب 212 تهيئات أراضي؛

حساب 213 مباني؛

حساب 215 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية؛

حساب 218 قيم ثابتة مادية أخرى وتضم معدات النقل، تجهيزات وأثاث
مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع، وتهيئات
وتركيبات.

يجعل حساب القيم الثابتة المادية مديناً بقيمة الحصص المقدمة من طرف
الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول الثابتة ضمن ممتلكات المؤسسة
أو بتكلفة إنتاجها في حالة ما إذا كانت هذه القيم مصنعة أو منتجة من طرف
المؤسسة ذاتها.

ويقابلة في الجانب الدائن إحدى الحسابات التالية، وذلك حسب الحالة:

حساب 101 رأس المال

حساب 456 رأس المال – الشركاء

حساب فرعي 40_x المورد

حساب 732 إنتاج القيم الثابتة المادية.

- حالة التنازل أو خروج القيم الثابتة المادية بغرض البيع: الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التنازل عن القيم الثابتة المادية تحدد بالفرق بين قيمة سعر البيع المقدر والقيمة المحاسبية، ويعالج محاسبيا في الأعباء حساب فرعي 65 أو الإيرادات حساب فرعي 75.

ت-القيم الثابتة المؤجرة وفقا لعقود الإيجار-تمويل: يضم هذا الحساب القيم التي هي ليست ملك للمؤسسة حسب القانون لكن تتوفر فيها شروط تمكنها من أن تكون ضمن عناصر الأصول وكمثال على ذلك عقود الإيجار- تمويل، وبعض القيم الثابتة الأخرى التي هي في إطار التنازلات في شكل امتياز

ت-1- التسجيل في دفاتر المستأجر:

يسجل عقد الإيجار- تمويل في الأصول، بحيث يجعل إحدى حسابات القيم الثابتة لدينا حساب فرعي 21 ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون عقود الإيجار التمويلية في الجانب الدائن).

وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب ديون عقود الإيجار التمويلية لدينا بمبلغ السداد، وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل لدينا وفي الجانب الدائن يكون حساب الخزينة أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

ت-2- التسجيل في دفاتر المؤجر:

يسجل مبلغ الأصل محل عقد الإيجار- تمويل في الحقوق طويلة الأجل (القيم الثابتة المالية) حساب 274 حقوق عقود الاتجار التمويلية، ولا يمكن تسجيلها ضمن الممتلكات حتى ولو كان المؤجر لديه عقد امتلاك هذا الأصل.

وعند التحصيل يسجل في الجانب الدائن 274 حساب قروض وحقوق خاصة
بعقد الإيجار-تمويل وحساب 762 إيرادات الأصول المالية. مقابل تسجيل حساب
الخبزينة مديناً.

ت-3- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار-تمويل من خلال المعايير المحاسبية الدولية

تناولها المعيار المحاسبي الدولي: (1) IAS17:

الحالات التي تؤدي عادة إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد تمويلي:

- العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار؛
- عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق؛
- عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية؛
- إذا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعليا على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
- إذا كانت الممتلكات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.

(1) Laurent Bailly ,Op-cit ,pp:49-53

- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار-تمويل⁽¹⁾ :

أ- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجرين:

تتم محاسبة و عرض العمليات والأحداث الأخرى حسب جوهرها وحقيقتها المالية وليس حسب شكلها القانوني فقط، وبينما يحدد الشكل القانوني لاتفاقية إيجار بأنه لا يمكن للمستأجر أن يحصل على حق ملكية قانوني في الأصل المؤجر، فإنه في حالة عقد الإيجار التمويلي يشير الجوهر والحقيقة المالية إلى أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استعمال الأصل المستأجر خلال معظم عمره الإنتاجي مقابل التزامه بدفع مبلغ مقابل ذلك الحق مساويا تقريبا للقيمة العادلة للأصل ومصاريف التمويل المتعلق به.⁽²⁾

يجب على المستأجرين الاعتراف بعقود الإيجار-تمويل على أنها أصول وخصوم في الميزانية بمقدار مبالغ مساوية عند بدء العقد للقيمة العادلة للأموال المستأجرة، أو إذا كانت أقل من ذلك بمقدار القيمة العادلة للحد الأدنى من دفعات الإيجار وعند حساب القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار يكون عامل الخصم هو سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان من الممكن تحديده عمليا.

ليس من المناسب بالنسبة للالتزامات الخاصة بالأصول المستأجرة أن يتم عرضها في القوائم المالية كخصم من الأصول المستأجرة، وإذا تم من أجل عرض الالتزامات في صدر الميزانية إجراء تمييز بين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة فإنه يتم عمل نفس التمييز لالتزامات عقد الإيجار.

(1) أنظر المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر، شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية

(2) Hervé PUTEAUX, préparer le passage aux normes IAS/IFRS, 2005, pp : 126-140

كثيرا ما يتم تحمل مصاريف أولية مباشرة فيما يتعلق بأنشطة إيجار محددة كما في التفاوض بشأن ترتيبات الإيجار وتأمينها، والمصاريف التي تحدد على أنها تعود بشكل مباشر للأنشطة التي يقوم بها المستأجر لعقد الإيجار-تمويل يتم إدخالها كجزء من المبلغ المعترف به كأصل بموجب عقد الإيجار.

يجب تقسيم دفعات الإيجار بين تكلفة التمويل وتخفيض الخصوم القائم، كما يجب أن توزع تكلفة التمويل على الفترات أثناء مدة عقد الإيجار لإنتاج سعر فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الخصوم لكل فترة.

من ناحية عملية عند توزيع تكلفة التمويل على الفترات أثناء مدة عقد الإيجار يمكن استعمال شكل ما من أشكال التقريب من أجل تسهيل عملية الحساب.

ينشأ من عقد الإيجار-تمويل مصاريف اهتلاك للأصل وكذلك مصاريف تمويل لكل فترة محاسبية، ويجب أن تكون سياسة الاهتلاك للأصول المؤجرة متفقة مع السياسة الخاصة بالأصول المملوكة القابلة للاهتلاك، ويجب حساب الاهتلاك المعترف به بناء على الأساس المبين في المعيار المحاسبي رقم 16، وإذا لم يتوفر تأكيد معقول بأن ملكية الأصل ستنتقل في نهاية عقد الإيجار إلى المستأجر فإنه يجب اهتلاك الأصل بالكامل على مدى مدة العقد أو عمره الإنتاجي أيهما أقصر.

يتم توزيع المبلغ القابل للاهتلاك لأصل مؤجر على كل فترة محاسبية خلال فترة الاستعمال المتوقعة على أساس منتظم يتفق مع سياسة الاهتلاك التي يتبناها المستأجر فيما يتعلق بالأصول المملوكة القابلة للاهتلاك، وإذا كان هناك تأكيد معقول بأن المستأجر سيحصل على الملكية في نهاية مدة عقد الإيجار تكون فترة الاستعمال المتوقعة هي العمر النافع للأصل، وخلافا لذلك يتم استهلاك الأصل على مدى مدة عقد الإيجار أو عمره النافع أيهما أقصر.

يمكن أن لا يتساوى مبلغ مصاريف الاهتلاك للأصل ومصاريف التمويل للفترة مع دفعات الإيجار المستحقة للفترة، وعلى ذلك ليس من المناسب الاعتراف ببساطة بدفعات الإيجار المستحقة كمصاريف في حسابات النتائج، وتبعاً لذلك ليس من المحتمل أن يتساوى الأصل والالتزام بعد بدء عقد الإيجار.

من أجل تحديد ما إذا كان أصل مؤجر قد انخفضت قيمته، أي عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من ذلك الأصل أقل من مبلغه المسجل تطبق المؤسسة معيار المحاسبة الدولي الذي يتناول انخفاض قيمة الأصول، والذي يحدد المتطلبات الخاصة بكيفية قيام المؤسسة بإجراء المراجعة للمبلغ المسجل لأصولها، وكيفية تحديد مبلغ الأصل القابل للاستعادة، ومتى يجب الاعتراف بالخسارة في الانخفاض أو عكسها.

ب- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية للمؤجرين:

- ينبغي على المؤجرين الاعتراف بالأصول التي هي في حوزتهم بموجب عقد إيجار تمويلي في ميزانياتهم وعرضها كذمة مدينة بمقدار مبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار.
- طبقاً لعقد الإيجار التمويلي يتم بشكل ضمني تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية القانونية من قبل المؤجر، وهكذا فإن دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي لتعويض ومكافأة المؤجر عن استثماره وخدماته.
- يجب أن يكون الاعتراف بالدخل التمويلي بناء على نمط يعكس نسبة عائد دوري ثابت على صافي استثمار المؤجر القائم فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي.

- يهدف المؤجر إلى توزيع الدخل التمويلي على مدة عقد الإيجار على أساس منتظم ومنطقي، وتوزيع الدخل هذا هو بناء على نمط يعكس عائدا دوريا ثابتا على صافي استثمار المؤجر القائم فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي، وبالنسبة لدفعات الإيجار المتعلقة بالفترة المحاسبية، باستثناء تكاليف الخدمات فإنه يتم تطبيقها مقابل إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار، وذلك لتخفيض كل من المبلغ الأساسي ودخل التمويل غير المكتسب.
- كثيرا ما يتحمل المؤجرون عند التفاوض والترتيب لعقد إيجار مصاريف مباشرة أولية مثل العمولات والرسوم القانونية، وبالنسبة لعقود الإيجار- تمويل يتم تحمل هذه المصاريف المباشرة الأولية لإنتاج دخل تمويل، ويتم الاعتراف بها إما في الحال في الدخل أو يتم توزيعها مقابل هذا الدخل على مدى مدة عقد الإيجار، ويمكن تحقيق الحالة الأخيرة بالاعتراف بالتكلفة كمصاريف بمقدار المبلغ الذي تم تحمله والاعتراف كدخل في نفس الفترة بجزء من دخل التمويل غير المكتسب مساويا للتكاليف الأولية المباشرة.
- يجب على المؤجرين سواء كانوا منتجين أو تجار الاعتراف بالربح أو الخسارة في الدخل للفترة حسب السياسة التي تتبعها المؤسسة للمبيعات المباشرة، وإذا عرضت أسعار فائدة منخفضة بشكل غير حقيقي يجب أن يقتصر ربح البيع على الربح الذي ينطبق لو أنه تم تقاضي سعر فائدة تجاري ويجب الاعتراف بالتكاليف المباشرة الأولية كمصاريف في حسابات النتائج عند بدء عقد الإيجار.

- كثيراً ما يعرض المنتجين أو التجار على العملاء الاختيار بين بيع الأصل أو استئجاره، وينشأ عن عقد إيجار-تمويل لأصل من قبل صانع مؤجر أو تاجر مؤجر نوعان من الدخل:
- الربح أو الخسارة المعادلة للربح أو الخسارة الناتجتين من بيع مباشر للأصل المؤجر بأسعار البيع العادية، مما يعكس أي خصم على الكمية أو خصم تجاري منطبق؛
- دخل التمويل على مدى مدة عقد الإيجار.
- يمثل إيراد المبيعات الذي يسجله المؤجر سواء كان منتجاً أو تاجراً عند بدء عقد الإيجار القيمة العادلة للأصل المؤجر، أو إذا كان أقل من ذلك القيمة الحالية للحد الأدنى من الدفعات المستحقة للمؤجر محسوبة على أساس سعر فائدة تجاري، وتكون تكلفة البيع المعترف بها عند بدء مدة عقد الإيجار هي التكلفة أو المبلغ المسجل إذا كان مختلفاً عن ذلك للممتلكات المؤجرة ناقصاً القيمة الحالية المتبقية غير المضمونة، والفرق بين إيراد المبيعات وتكلفة البيع هو ربح البيع المعترف به حسب السياسة التي تتبعها المؤسسة فيما يتعلق بالمبيعات.
- يقوم المؤجرون سواء كانوا منتجين أو تجاراً في بعض الأحيان بعرض أسعار فائدة منخفضة بشكل غير حقيقي لجذب الزبائن، وينجم عن استعمال هذا السعر الاعتراف بجزء زائد من إجمالي الدخل في العملية في وقت البيع، وإذا عرضت أسعار فائدة منخفضة بشكل غير حقيقي فإن ربح البيع سيقنصر على الربح الذي كان سيتحقق لو أنه تم تقاضي سعر فائدة تجاري.

- يتم الاعتراف بالتكاليف الأولية المباشرة كمصاريف عند بدء مدة عقد الإيجار لأنها تتعلق بشكل رئيسي باكتساب ربح البيع للمنتج أو التاجر.

-حالة عمليات البيع وإعادة الإيجار:

- تشمل عملية البيع وإعادة الإيجار قيام البائع ببيع أصل وإعادة تأجير نفس الأصل، ويكون عادة بدل الإيجار وسعر البيع مرتبطين مع بعضهما حيث يتم التفاوض بشأنهما كصفقة، وتعتمد عملية البيع وإعادة الإيجار على نوع عقد الإيجار.
- إذا نتج عن عملية البيع وإعادة الإيجار عقد إيجار-تمويل يجب عدم الاعتراف في الحال بأي زيادة في عائدات البيع عن المبلغ المسجل على أنها دخل في القوائم المالية للمستأجر، وبدلاً من ذلك يجب تأجيلها وإطفائها على مدى مدة عقد الإيجار.
- إذا كانت إعادة الإيجار تمثل عقد إيجار تمويلي اعتبرت العملية بمثابة وسيلة يقوم بموجبها المؤجر بتقديم التمويل للمستأجر واعتبار الأصل أنه ضمان، ولهذا السبب ليس من المناسب اعتبار الزيادة في عائدات البيع عن المبلغ المسجل على أنها دخل، وهذه الزيادة يتم تأجيلها وإطفائها على مدى مدة عقد الإيجار.
- إذا نتج عن عملية البيع وإعادة الإيجار عقد إيجار تشغيلي وكان من الواضح أن العملية تمت على أساس القيمة العادلة فإنه يجب الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الحال، وإذا كان سعر البيع أقل من القيمة العادلة فإنه يجب الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الحال، فيما عدا أنه إذا تم تعويض الخسارة بدفعات إيجار مستقبلية بأقل من سعر السوق فإنه يجب تأجيلها وإطفائها بما يتناسب مع دفعات الإيجار على مدى الفترة التي يتوقع استخدام الأصل خلالها، وإذا كان سعر البيع أعلى من القيمة العادلة

فإنه يجب تأجيل وإطفاء الزيادة عن القيمة العادلة على مدى الفترة التي يتوقع استخدام الأصل خلالها.

- إذا كانت إعادة الإيجار تمثل عقد إيجار تشغيلي وتم تحديد دفعات الإيجار وسعر البيع بمقدار القيمة العادلة اعتبرت هذه العملية عملية بيع عادية، ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الحال.

- بالنسبة لعقد الإيجار التشغيلي إذا كانت القيمة العادلة في وقت البيع وعملية إعادة الإيجار أقل من المبلغ المسجل لأصل فإنه يجب الاعتراف في الحال بخسارة تساوي الفرق بين المبلغ المسجل والقيمة العادلة.

- بالنسبة لعقد الإيجار-تمويل ليس من الضروري إجراء هذا التعديل إلا إذا كان هناك انخفاض في القيمة، وفي هذه الحالة يخفض المبلغ المسجل إلى المبلغ القابل للاسترجاع حسب معيار المحاسبة الدولي الذي يتناول انخفاض قيمة الأصول.

- تنطبق متطلبات الإفصاح بالنسبة للمستأجرين والمؤجرين بالتساوي فيما يتعلق بعملية البيع وإعادة الإيجار، ويؤدي الوصف المطلوب لترتيبات الإيجار الهامة إلى الإفصاح عن أحكام فريدة أو غير عادية للاتفاقية أو لشروط عمليات البيع وإعادة الإيجار.

ث- القيم الثابتة المتنازل عنها في شكل امتياز:

القيم الثابتة المادية أو المعنوية الموضوعية للتنازل تسجل في حساب 22 وبنفس الشروط الخاصة بالحسابين قيم ثابتة معنوية وقيم ثابتة مادية

يضم هذا الحساب

حساب 221 أراضي للتنازل، حساب 223 بنايات للتنازل، حساب 225 تهيئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل، وحساب 229 حقوق المتنازل.

ج- القيم الثابتة الجارية:

يتناولها حساب 22 ويضم هذا الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي هي في قيد الانجاز، وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلى التسبيقات التي تم دفعها من أجل الحصول على القيم الثابتة.

وعموماً يسجل في هذا الحساب الأصول التي هي في طور الانجاز أو التحصيل والتي لم يتم إنجازها أو الحصول عليها في نهاية الدورة.

ويرصد هذا الحساب عند اقتناء الاستثمار أو اكتمال إنجازها وذلك باستعمال الحسابات المعنوية للقيم الثابتة حساب فرعي 21x.

الاستثمارات الجارية لا تهتك، وإنما يمكن أن يسجل لها نقص قيمة تقديرية أثناء الأشغال.

- يمكن أن يتم إنجاز الأصل الثابت بوسائل المؤسسة الخاصة، في هذه الحالة يسجل الاستثمار في حساب 23x وبالمقابل يسجل في حساب 73x إنتاج القيم الثابتة بعد أن تسجل الأعباء حسب طبيعتها في الصنف السادس، أو

- أن يكون الاستثمار تم إنجازها من طرف الغير وهنا يسجل في حساب 23x وبالمقابل يجعل إحدى حسابات الصنف الرابع (حسابات الغير) بقيمة أو نسبة الانجاز دائناً.

- أما الحالة الثالثة يتم دفع تسبيق من أجل الحصول على استثمارات، هنا ينبغي تسجيلها في حساب 238 وبالمقابل يستعمل في الجانب المقابل حساب 40x.

ح- دراسة عناصر القيم الثابتة المالية:

ح- 1 حقوق متعلقة بالمساهمات:

يتناولها حساب 26 ويضم هذا الحساب: سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة، حقوق المساهمات خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات.

يجعل هذا الحساب مديناً بقيمة الاقتناء أو حصة المساهمة (قيمة الأسهم)، وكذلك بالحقوق المتعلقة بالأسهم ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير.

وفي حالة التنازل عن هذه الأسهم يسجل زائد القيمة أو نقص القيمة في حساب الإيرادات أو الأعباء على حسب الحالة (حساب فرعي 75x أو حساب فرعي 65x).

يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة، حقوق المساهمات خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات من خلال الحسابات التالية:

- حساب 261 سندات الفروع المنتسبة؛
- حساب 262 سندات المساهمة الأخرى؛
- حساب 265 سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة؛
- حساب 266 الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع؛
- حساب 267 المساهمات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع؛
- حساب 268 الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة؛

- حساب 269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.

وسندات المساهمة هي تلك السندات التي تمتلك بشكل دائم والمعبرة عن نشاط المؤسسة المؤسسة المصدرة لها، وتسمح لحاملها بممارسة تأثير على المؤسسة المصدرة لتلك الأسهم وفرض الرقابة عليها.

والقيمة التي تسجل بها في دفاتر المؤسسة هي تكلفة شرائها من سعر الشراء إلى مصاريف الاقتناء الملحقة،

ح- 2 قيم ثابتة مالية أخرى:

يتناولها حساب 27 يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة: أسهم القيم الثابتة لنشاطات (1' activité de portefeuille)؛ قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة. أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية.

وعموما يضم حساب الثابتة المالية الأخرى الحسابات التالية:

- حساب 271 السندات من غير سندات المساهمة، والسندات المثبتة لنشاط

المحفظة المالية؛ 272 سندات التي تمثل حق الدين الدائن؛

- حساب 273 سندات نشاط المحفظة -طويلة الأجل- ؛

- حساب 274 الحقوق المترتبة بعقود الإيجار التمويلية؛

- حساب 275 ودائع وكفالات مدفوعة؛

- 276 الحسابات الدائنة الأخرى طويلة؛

- 279 باقي الدفع على سندات غير المسددة-طويلة الأجل-.

- **حساب 271** السندات من غير سندات المساهمة، وسندات نشاط المحفظة المالية: يسجل فيه السندات من غير سندات المساهمة، والسندات نشاط المحفظة المالية التي لا يتم اقتناؤها ليس بغرض بيعها في الأجل القصير، حيث يجعل هذا الحساب مديناً بتكلفة الاقتناء مقابل جعل في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير.
- **حساب 272** سندات التي تمثل حق الدين مثل حصص الأموال المشتركة الموظفة التي تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بشكل دائم حيث يجعل هذا الحساب مدين بتكلفة الاقتناء مقابل جعل إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير دائنة.
- **حساب 273** سندات نشاط المحفظة طويلة الأجل ونشاط المحفظة يتمثل بالنسبة للمؤسسة في استثمار كل أصوله أو جزء منها في محفظة سندات، ويمارس هذا النشاط دونما تدخل في تسيير المؤسسات المحتازة سنداتها. حيث يجعل هذا الحساب مديناً بتكلفة الاقتناء مقابل جعل إحدى الحسابات المالية أو حسابات الغير دائناً.
- **حساب 274** الحقوق المرتبطة بعقود الإيجار التمويلية: يصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية. ومع وجود في عقد الإيجار التمويلي إمكانية أن يشتري المستأجر الأصل في نهاية العقد، ويتوقع الحصول بشكل جوهري على كافة المنافع من استخدامه وتحمل جميع المخاطر، على أن يسجل المستأجر الأصل محل التأجير في عقد الإيجار التمويلي في الممتلكات من خلال الميزانية.

- حساب 275 الودائع والكفالات المدفوعة التي تشكل ديونا دائنة قابلة للتمائل لقروض وهي تتمثل في قيمة المبالغ المقدمة للغير كضمانات قابلة للاسترداد بعد تحقق شرط معين.
- حساب 276 خاص بالحسابات الدائنة الأخرى أي لا يمكن ادراجها في الحسابات السابقة كالفوائد الناتجة عن القروض الممنوحة من طرف الكيان للمؤسسات أخرى
- حساب 279 باقي الدفع على سندات القيم الثابتة غير المسددة وهو مخصص للجزء غير المسدد للسندات، على ان تتم بعد ذلك تصفية هذا الجزء بعد كل عملية تسديد في مقابل الحسابات المالية حيث يجعل هذا الحساب مدينا وهذا بتكلفة الاقتناء، مقابل جعل حساب الغير أو الحساب المالي وحساب باقي الدفع على السندات دائنا.

اهتلاك القيم الثابتة: يتناولها حساب 28 يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاهتلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20x و 21x، بحيث يجعل حساب 28xx دائنا بقيمة الاهتلاك السنوي ويقابله في الجانب المدين مخصصات الاهتلاكات لكن القيم الثابتة المعنوية تهتك لمدة لا تتجاوز 20 سنة باستثناء حالات خاصة ينبغي أن تبرر في الملاحق وجداول الإيضاحات.

تدنى قيمة القيم الثابتة: يتناولها حساب 29 عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29xx دائنا، ويقابله في الجانب المدين حساب 68x، وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات مالية، مخصصات استثنائية). ويمكن أن يعاد النظر في قيمة هذا النقص مفهوم المؤونة سابقا- المكونة في نهاية كل دورة محاسبية بحيث:

يجعل حساب المخصصات المعني مدينا في حالة زيادة المؤونة. يجعل حساب 78x دائنا في حالة نقص المؤونة أو تخفيضها أو إلغائها تماما في حالة التنازل عن الأصل الذي خصصت له المؤونة، يرصد حساب المخصصات باستعمال حساب 78x.

3- دراسة وتحليل عناصر المخزونات والحسابات الجارية:

حساب 30 البضائع، حساب 31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر يضم المواد المستهلكة حساب 321، حساب 322 اللوازم المستهلكة، حساب 326 الأغلفة، وحساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الجاري حساب 35 إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351 إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع، بالإضافة إلى الحسابات 36 مخزون القيم الثابتة، مخزون لدى الغير 37، حساب 38 مشتريات، وحساب 39 تدني قيم المخزونات.

أ- حالة الجرد المتناوب

أ-1 المعالجة المحاسبية لمشتريات المواد الأولية والبضائع المستهلكة:

- أثناء الدورة المحاسبية يجعل حساب 38x مشتريات مخزنة مدينا بتكلفة الشراء ويقابله في الجانب الدائن حساب المورد أو حساب الخزينة وذلك على حسب طريقة التسديد.
- في نهاية الدورة يلغى المخزون الموجودة في أول الفترة بحيث يجعل حساب 30 بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 في الجانب الدائن مقابل جعل حساب 60x في الجانب المدين.

- كما يجب ترصيد حساب 38x بحيث يجعل دائناً، مقابل جعل حساب 60x مديناً.

- كذلك يتم في نهاية الدورة حساب مخزون آخر الفترة، بحيث يجعل حساب 30 بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 في الجانب المدين، مقابل جعل حساب 60x (حساب 600 أو 601 أو 602) دائناً.

أ- 2 المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع:

أثناء الدورة لا توجد معالجة محاسبية خاصة بالصنف الثالث لان العناصر الضرورية يتم تسجيلها في الأعباء حسب طبيعتها، وفي نهاية الدورة يتم إلغاء مخزون أول المدة بحيث يتم تسجيل أو جعل الحسابات ح/33، ح/34، ح/35 دائنة ويقابله في الجانب المدين حساب 72x إنتاج مخزون، وعند تحديد مخزون آخر الفترة يجعل حساب 72x دائناً ويجعل حساب المخزون مديناً.

ب- حالة الجرد الدائم:

طريقة الجرد الدائم تمكننا من المتابعة اليومية والدورية للمخزونات، كذلك يمكننا في حالة المنتج التام من تقدير ومعرفة التكاليف ومقابلتها بالعوائد المنتظرة.

ب-1 المعالجة المحاسبية للمشتريات الخاصة بالمواد الأولية والبضائع المستهلكة:

أثناء الدورة المحاسبية يجعل حساب 38x مديناً بتكلفة الشراء ويقابله في الجانب الدائن حساب المورد أو حساب الخزينة وذلك حسب طريقة التسديد.

وعند وصول المشتريات ودخولها إلى المخازن يرصد حساب 38x بحيث يجعل دائنا ويقابله في الجانب المدين حساب 30 بضائع أو 31 مواد ولوازم أو 32 تموين آخر، وهذا حسب نوع المشتريات.

وفي حالة وجود خروج للمخزونات يجعل إحدى الحسابات، حساب 30 بضائع أو 31 مواد ولوازم أو 32 تموين آخر دائنا ويقابله في الجانب المدين إحدى الحسابات، حساب 600 بضائع مستهلكة أو 601 مواد ولوازم مستهلكة أو حساب 602 تموين آخر مستهلك.

وفي نهاية الدورة عند عملية الجرد ومقارنة الجرد الطبيعي بالجرد المحاسبي، يتم تسجيل الفروقات المبررة في حساب المخزون المعني (30 أو 31 أو 32) مقابل حساب 60x، والفروقات الأخرى تسجل إما في حساب 657 أو حساب 757.

ب- 2 المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع

أما المعالجة المحاسبية لحركة المخزونات الخاصة بالمنتجات يتم أثناء الدورة المحاسبية تسجيل حسابات المخزون (حساب 35 منتجات، حساب 34 منتجات خدمات قيد الإنتاج وحساب 33 منتجات قيد الإنتاج) التي تستعمل في حركة المخزون للمنتجات بحيث تجعل هذه الحسابات مدينة عند دخول المنتجات إلى المخزن ويجعل حساب 72x دائنا.

وفي حالة خروج المنتجات، بحيث تجعل هذه الحسابات دائنة وحساب 72x مدينا.

وفي نهاية الدورة عند عملية الجرد ومقارنة الجرد الطبيعي بالجرد المحاسبي، يتم تسجيل الفروقات المبررة في حساب المخزون المعني (33 أو 34 أو 35) مقابل 72.

ت-مخزونات بالخارج:

يتناولها حساب 37، يسجل في هذا الحساب المخزونات المحجوزة أو المخزونات التي هي في طريقها للوصول، ويرصد هذا الحساب عند وصول المواد الأولية أو السلع باستعمال الحسابات المعنية وفي نهاية الدورة إذا لم يرصد هذا الحساب ينبغي إعداد جداول أو بطاقة مخزون توضيح المخزونات الموجودة بالخارج.

ث- تدني القيمة الخاصة بالمخزونات:

يتناولها حساب 39، يجعل هذا الحساب دائناً في حالة تسجيل نقص في قيم المخزونات بمختلف أنواعها ويقابله في الجانب المدين المخصصات الخاصة بالمخزونات المعنية.

وفي نهاية كل دورة محاسبية ينبغي إعادة النظر في قيمة التدني بحيث يسجل: جعل حساب المخصصات الخاصة بالمخزونات المعنية مدنياً في حالة زيادة القيمة بحيث يسجل نفس القيد الذي سجل عند تسجيل نقص القيمة. في حالة انخفاض المؤونة يجعل حساب 78 استرجاع أعباء الدورات السابقة دائناً.

في حالة بيع المخزونات التي كونت لها تدني قيمة ينبغي تحميل هذا النقص للمخون المعني، كما يجب ترصيد الحساب المعني وكذلك يجعل حساب 78 دائناً.

ج- تقييم المخزونات

- **المخزونات والحسابات الجارية:** تعبر المخزونات من ضمن الأصول المتداولة وتشمل المواد الأولية واللوازم والبضائع والمنتجات بمختلف أنواعها القابلة للتخزين.

- **تقييم المخزونات:** تقييم المخزونات بتكلفة الشراء أو الاقتناء التي تشمل أسعار الشراء وكل المصاريف الملحقة بعملية الشراء، مثل مصاريف الإدارة والمالية والمصاريف العامة، وعموما يتم تقييم المخزونات إما بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج وهذا على حسب طبيعة المخزون وفي بعض الحالات الخاصة عندما تكون قيمة المخزون غير قابلة للتحقق، يمكن أن يقيم بسعر البيع بعد خفض الهامش المطبق على كل نوع من المخزون.

- **طرائق التقييم:** في حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد سواء بالنسبة للمواد الأولية أو المنتجات تعتمد إحدى الطريقتين:

- طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة أو

- طريقة ما ورد أولا صدر أولا FIFO.

- **حالة المخزونات الزراعية:** تعالج المخزونات الزراعية بالتكلفة الأولية محاسبيا، وتقييم بالقيمة العادلة عند تاريخ الإقفال.

ح- محاسبة المخزونات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية:

تناولها المعيار المحاسبي الدولي الثاني:⁽¹⁾ المخزون السلعي يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية، وتعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف بها كأصل يدرج في الميزانية حتى

(1) شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية

يتحقق الإيراد المتعلق به، هي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات، ويقدم المعيار التوجيه العملي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصاريف، ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحويل كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.

يجب أن يطبق المعيار في البيانات المالية المعدة حسب نظام التكلفة التاريخية للمحاسبة عن المخزون باستثناء:

- عمليات تشغيل ناتجة عن بعض العقود وتشمل عقود الخدمة ذات الصلة المباشرة من المعيار المحاسبي الدولي رقم 11⁽¹⁾.
 - الأدوات المالية .
 - المخزون من الدواجن والمواشي والحيوانات، المنتجات الزراعية، والمعادن الخام في حالة تقييمها بصافي القيمة بموجب الممارسات المتعارف عليها في بعض الصناعات .
 - يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي الثاني الخاص بتقييم وعرض المخزون في إطار نظام التكلفة التاريخية المعتمد في 1975.
- ويحدث ذلك، على سبيل المثال عندما يحصد المحصول، أو تستخرج الخامات المعدنية ويكون البيع مؤكد في حالة وجود عقد بيع مؤجل أو وجود ضمان حكومي، أو وجود سوق متجانسة تكون فيه مخاطر الفشل في البيع ضئيلة، فهذا النوع من المخزون يستبعد من نطاق هذا المعيار.⁽²⁾

(1) www.IASB.org

(2) www.IASB.org/ias2.et, www.focusIFRS.com/ias2

ح-1 - يعتبر المخزون أصلا عند الاحتفاظ به للبيع خلال دورة النشاط التجاري . وخلال مرحلة التصنيع لغرض البيع، أو إذا كان في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات .

ح-2 - صافي القيمة التحصيلية: هي سعر البيع التقديري خلال دورة النشاط التجاري بعد طرح التكاليف اللازمة لتهيئة المخزون ولإتمام عملية البيع .

- يتضمن المخزون البضاعة المشتراة والمحتفظ بها لغرض البيع وتشمل، على سبيل المثال المخزون التي يشتريها تاجر التجزئة ويحتفظ بها لغرض البيع، أو الأراضي والممتلكات الأخرى التي يحتفظ بها لغرض البيع، كما يتضمن المخزون البضاعة تامة الصنع، بضاعة تحت التشغيل والمواد واللوازم المنتظر استخدامها في الإنتاج، في حالة مؤسسات الخدمات يتمثل المخزون في تكاليف الخدمة، والتي لم تحدد المؤسسة الإيراد المتعلق بها⁽¹⁾

ح-3- تكلفة المخزون: يجب أن يشمل تكلفة المخزون كل تكاليف الشراء، تكاليف التحويل، والتكاليف الأخرى التي ترتبت على جلب المخزون إلى مكانه⁽²⁾.

- تكاليف الشراء: - تشمل تكاليف الشراء ثمن الشراء، والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى (باستثناء الضرائب القابلة للاسترجاع) ومصاريف النقل والتحميل، وأية مصاريف أخرى مباشرة لها علاقة بحياسة المخزون التام والمواد والخدمات بعد طرح الخصم التجاري، والتخفيضات والعناصر المشابهة الأخرى .

- يمكن أن تشمل تكلفة الشراء تكلفة فروق تحويل العملة التي تحدث عند الحياسة المباشرة للمخزون بالعملة الأجنبية في الحالات النادرة المسموح بها حسب

(1) أنظر المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر، شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية

(2) Laurent Bailly,2005,P :23

بدائل المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون والمتعلق بآثار التغير في أسعار العملة الأجنبية، وتقتصر هذه الفروق على حالات التخفيض المزمنا لأسعار العملة أو حالات تخفيض العملة التي لا توجد لها وسائل عملية للتحويل وتلك التي تؤثر على الالتزامات التي لا يمكن الوفاء بها والتي تنشأ من حيازة المخزون التي تمت مؤخرًا.

- **تكاليف التحويل:** تشمل تكاليف تحويل المخزون، التكاليف المباشرة المتعلقة بوحدة الإنتاج مثل الأجور المباشرة، كما تشمل التحويل المنظم للتكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة والمتغيرة التي نتجت عن تحويل المواد إلى بضاعة تامة، تمثل التكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة تلك التي بقيت ثابتة نسبيًا بغض النظر عن مستوى الإنتاج، مثل اهتلاك وصيانة مباني المصنع ومعداته وتكاليف إدارة المصنع وتشغيله، تشمل التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة تلك التكاليف الإنتاجية التي تتغير مباشرة بتغير حجم الإنتاج مثل المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة.

يعتمد تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة على تكاليف التحويل على أساس مستوى الطاقة الإنتاجية العادية، والذي يتمثل بالإنتاج المتوقع تحقيقه في المعدل خلال عدة فترات أو مواسم تحت الظروف العادية، مع الأخذ بالاعتبار الطاقة المفقودة نتيجة برنامج الصيانة المخطط، ويمكن استخدام حجم الإنتاج الفعلي إذا كان مقاربًا للطاقة العادية، ولا يرتفع نصيب الوحدة من التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج أو تعطل المصنع، وتعتبر التكاليف الصناعية غير المحملة مصاريف تحمل على الفترة التي حدثت فيها، وينخفض نصيب الوحدة من التكاليف الصناعية الثابتة في الفترات التي يكون فيها مستوى الإنتاج عالٍ بشكل غير عادي كي لا يتم تقييم المخزون بقيمة أعلى من

التكلفة، ويتم تحميل كل وحدة من الإنتاج بالتكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة على أساس الاستخدام الفعلي لوسائل الإنتاج .

- **التكاليف الأخرى :-** تدخل التكاليف الأخرى في تكلفة المخزون فقط من أجل جعل المخزون في مكانها وظروفها الحالية، مثلا، يمكن إضافة تكاليف غير إنتاجية أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين ضمن تكاليف المخزون .

- يمكن إعطاء أمثلة عن التكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون والتي اعتبرت مصاريف تخص الفترة التي حدثت فيها:

- القيم غير العادية من المواد والأجور والتكاليف الصناعية.
- تكاليف التخزين، إلا إذا كانت تلك التكاليف ضرورية للعمليات الإنتاجية التي تسبق مرحلة إنتاجية أخرى .
- التكاليف الإدارية الإضافية التي لا تساهم في جلب المخزون إلى مكانه ووضعها الحالي.
- تكاليف البيع.
- في ظروف محددة يسمح بتضمين تكاليف الاقتراض في تكلفة المخزون، وهذه الظروف محده في المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكاليف الاقتراض⁽¹⁾.

- **طرائق قياس التكاليف:-** يمكن عمليا استخدام طريقة التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة في احتساب تكلفة المخزون للوصول إلى قيمة تقريبية للمخزون. تأخذ التكاليف المعيارية بالاعتبار المستوى العادي للمواد واللوازم والأجور

(1) www.IASb.org/ias23

والفاعلية والطاقة المستنفدة. ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة منتظمة وإذا استدعى الأمر يتم تعديلها حسب الظروف السائدة .

- تستخدم طريقة التجزئة عادة في قطاع التجزئة لقياس المخزون الذي يحتوي على أعداد كبيرة من الأصناف السريعة التغير، والتي لها هامش متشابه، وذلك في الأحوال التي يصعب فيها تطبيق طرق أخرى. تتحدد تكلفة المخزون عن طريق استبعاد نسبة الربح المناسبة من قيمة مبيعات المخزون، وتأخذ النسبة المستخدمة بالاعتبار المخزون المقيمة بأقل من سعر البيع الأصلي، وعادة ما يستخدم معدل متوسط لكل قسم من أقسام التجزئة.

المعالجة المفضلة: - يجب أن تحدد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً، أو طريقة المتوسط المرجح .

تفترض طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً أن المخزون الذي تم شراؤه أولاً يباع أولاً، وبالتالي فإن المخزون الباقي في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها مؤخراً.

وفي ظل طريقة المتوسط المرجح للتكلفة يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزون المتشابهة الموجودة في بداية الفترة وتلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلال الفترة، وذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف كل مؤسسة .

4- دراسة وتحليل عناصر حسابات الغير:

يضم الصنف الرابع حسابات الموردين وحسابات الزبائن والحسابات الملحقه والحسابات المتعلقة بأجور المستخدمين، حسابات الهيئات الاجتماعية والحسابات الخاصة بالدولة والجماعات المحلية والهيئات الدولية والحسابات الخاصة بالمجموعة والشركاء والأعباء والإيرادات المسجلة مقدماً.

المورد والحسابات التابعة له: يتناولها حساب 40، يضم هذا الحساب موردي البضائع والخدمات أوراق الدفع، موردي الخدمات، وموردي الأعباء القابلة للدفع لأجل، التخفيضات والحسومات، بالإضافة إلى التسبيقات المدفوعة مقابل الحصول على مواد أولية و سلع، بالإضافة إلى موردي الاستثمارات. (1)

(1) أنظر: شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية

401- حساب موردي- المخزونات والخدمات

403- حساب المورد- أوراق الدفع

404 حساب موردي الاستثمارات

405 حساب موردي الاستثمارات-أوراق دفع

408 - حساب موردي الفواتير التي لم تصل

409- حساب الموردين المدينون كالتسبيقات.

يجعل حساب 40x الموردين والحسابات المماثلة دائنا بفاتورة الشراء أو الخدمات، مقابل جعل الحسابات التالية مدينة:

حساب 38 المشتريات

حسابات الأعباء (المبلغ خارج الرسم القابلة للاسترجاع) للمخزونات غير القابلة للتخزين والخدمات

حساب 445x اقتطاع الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع (T. V. A (déductible).

يجعل حساب 40 x مدينا عند تسوية المستحقات مقابل جعل الحسابات التالية دائنة:

حساب الخزينة عند التسوية، أو

حساب 38x، أو

حالة رجوع البضائع أو وجود تخفيضات أو حسومات، أو

حسابات خاصة بالأوراق التجارية تحل محل حساب المورد.

- **أوراق الدفع:** يتناولها حساب 403، في هذه الحالة الأخيرة يجب أن يرصد حساب أوراق الدفع باستعمال حساب الخزينة.

- أما الحسابين 408 - حساب موردي الفواتير التي لم تصل و409- حساب الموردين المدينون كالتسيقات.

الزبائن والحسابات التابعة: يتناولها حساب 41، يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيها، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الانجاز، تخفيضات وحسومات، تسيقات محصلة من الغير. وعموما يشمل هذا الحساب الحسابات المرتبطة بعملية بيع السلع والإنتاج تام الصنع وتقديم الخدمات ويضم الحسابات الفرعية التالية:

411- حساب الزبائن؛

413- حساب الزبائن- أوراق القبض ؛

416- حساب الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم ؛

417 حقوق مرتبطة بالأعمال والخدمات الجارية؛

418- حساب الزبائن- فواتير لم تحرر بعد ؛

419- حساب الزبائن الدائنون.

يجعل حساب 411 الزبائن مدينا بمبلغ الفواتير الخاصة بالبيع أو الخدمات المقدمة، ويقابله في الجانب الدائن الحسابات التالية:

- حساب 70x مبيعات البضائع أو مبيعات المنتجات المصنعة (المبالغ بدون

رسوم) ؛

- حساب الأغلفة حساب فرعي 41x؛
- حساب 445x الرسم على القيمة المضافة المجمعة (T. V. A collecté).
- كما يجعل حساب 41x دائنا مقابل جعل الحسابات التالية مدينة:**
- حساب الخزينة عند التحصيل؛
- حساب 70x حالة إرجاع البضائع من طرف الزبائن ووجود تخفيضات أو حسومات؛
- حساب أوراق القبض عند التحصيل بورقة تجارية (حالة استبدال الحقوق بالأوراق التجارية) ؛
- حساب التسبيقات المقبوضة.
- **أوراق القبض:** يتناولها حساب 413، يرصد بحيث يجعل دائنا مقابل حساب الخزينة مدينا أو
- حساب أوراق القبض المخصومة حساب فرعي 41x وحساب مصاريف مالية بقيمة معدل الخصم.
- وفي نفس الوقت عند خصم الأوراق التجارية يجعل حساب الخزينة مدينا مقابل حساب 519 دائنا
- **الزبائن المشكوك في تحصيل ديونهم:** يتناولها حساب 416، يجعل مدينا بقيمة الديون المشكوك فيها مقابل جعل حساب الزبائن 411 دائنا.
- كما يضم حسابات 417 حقوق مرتبطة بالأعمال والخدمات الجارية وحساب 418- حساب الزبائن- فواتير لم تحرر بعد.

- **الزبائن الدائنون:** يتناولها حساب 419، يسجل في هذا الحساب التسبقات المحصل عليها مقابل الطلبات المقدمة وبعض العمليات الأخرى في نهاية الدورة المحاسبية بحيث يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة هذه المبالغ ويقابله في الجانب المدين الرسم القابل للاسترجاع في حساب فرعي 4xx وكذلك الإيراد المعني في حساب فرعي 7xx

-المستخدمون والحسابات الملحقة: يتناولها حساب 42، يسجل في هذا الحساب المكافآت المستحقة، تسبيقات، معارضة على الأجور، أموال الخدمات الاجتماعية، وأعباء للدفع. و يضم الحسابات الفرعية التالية:

حساب 421 مستخدمون- أجور مستحقة؛

حساب 422 أموال الخدمات الاجتماعية؛

حساب 423 مساهمة المستخدمين في النتيجة؛

حساب 425 مستخدمون-تسبيقات ؛

حساب 426 مستخدمون-إيداعات محصلة؛

حساب 427 مستخدمون-معارضة على الأجور؛

حساب 428 مستخدمون-أعباء للدفع- إيرادات للتحصيل.

-**مستخدمون- أجور مستحقة:** يجعل هذا الحساب دائنا بالقيمة الإجمالية للأجور المستحقة مقابل جعل حسابات 631 أجور المستخدمين مدينا.

كما يمكن أن يجعل مدينا في الحالات التالية: بقيمة التسبيقات الخاصة بالمستخدمين (مقابل حساب 425 دائنا)، وبقيمة مبلغ المعارضة على

الأجور (مقابل حساب 427 دائنا)، وبقيمة مبلغ الأعباء الاجتماعية (مقابل حساب 43 دائنا)، وبقيمة مبلغ الضريبة المقتطع من الأجور (مقابل حساب 442 دائنا).

يمكن أن تتم المعالجة الحسابية بطريقة أخرى بحيث يتم تسجيل في حساب 42 الأجور المدفوع (صافي الدفع فقط انطلاقا من كشف الأجور)، بحيث:

يجعل حساب 631 مدينا مقابل جعل الحسابات التالية دائنة:

حساب 421 المستخدمين (الصافي)

حساب 422 أموال الخدمات الاجتماعية

حساب 425 تسبيقات للمستخدمين

حساب 427 معارضة على الأجور

حساب 43 هيئات اجتماعية والحسابات الملحقة

عمليات أخرى تتضمن المستخدمين:

- أموال الخدمات الاجتماعية: يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب أعباء اجتماعية مدينا، وعند الدفع يجعل حساب الخزينة دائنا ويجعل هذا الحساب مدينا.

حساب 425 تسبيقات للمستخدمين: يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب 631 مدينا

حساب 427 معارضة على الأجور: يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب 631 مدينا

وعند دفع المبالغ المتنازع عنها يتم جعل حساب الخزينة دائنا وجعل المستفيد مدينا.

حساب المستخدمين – أعباء للدفع: يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة السنوية بعض الأعباء مستحقة الدفع مثل العطل المدفوعة الأجر، أو مكافآت المرودية، بحيث يجعل حساب أعباء المستخدمين مديناً، وعند عملية الدفع يرصد حساب 428 مقابل جعل حساب 421 دائناً.

الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة: يجعل هذا الحساب دائناً بالمبالغ المستحقة التالية:

القيمة الواجبة الدفع للهيئات الاجتماعية مثل الاشتراكات، الخدمات الاجتماعية، حوادث العمل، التقاعد، مقابل جعل حساب 6xx الأعباء حسب طبيعتها مديناً.

القيمة المدفوعة للهيئات الاجتماعية من أجل المستخدمين مقابل جعل حساب 421 مديناً.

ويجعل حساب 43 مديناً عند عملية الدفع، مقابل جعل حساب الخزينة دائناً.

هيئات الاجتماعية- أعباء للدفع – إيرادات للتحصيل: يتناولها حساب 438 يسجل في هذا الحساب في نهاية الدورة الأعباء المستحقة مثل العطل مدفوعة الأجر أو المنح الخاصة بالأرباح أو مكافآت المرودية

-الدولة، الجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة: يتناولها حساب 44، يسجل في هذا الحساب العمليات التي قامت بها مؤسسات عمومية ذات الصبغة العمومية، أما العمليات الأخرى الخاصة بالشراء والبيع فتسجل في حسابات الغير إما في حساب 41 المورد أو حساب 42 الزبون.

ويضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

حساب 441 الدولة والجماعات العمومية - مساعدات للتحويل؛

حساب 442 الدولة - رسوم وضرائب للتحويل؛

حساب 443 عمليات خاصة مع الدولة والجماعات العمومية؛

حساب 444 الدولة- ضريبة على النتيجة؛

حساب 445 الدولة- الرسم على رقم الأعمال؛

حساب 446 منظمات دولية؛

حساب 447 ضرائب ورسوم أخرى مماثلة؛

حساب 448 أعباء للدفع وإيرادات للتحويل - خارج الضرائب-.

-الدولة والجماعات العمومية الأخرى، إعانات للاستلام: يجعل هذا الحساب

مدينة في نهاية الدورة بقيمة المساعدات المسجلة ولكنها غير محصلة بعد، مقابل

جعل إحدى حسابات الإيرادات دائنا - إعانات الاستغلال-، أو حساب إيرادات

مسجلة مقدما - إعانات الاستثمار-. ويرصد هذا الحساب عند الاستلام مع حساب

الخزينة.

حساب الضرائب على الأرباح: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة الضرائب واجبة

الدفع، مقابل جعل حساب 695 مدينة. ويجعل مدينة عند التسوية، مقابل جعل

حساب الخزينة دائنا.

-الرسم على رقم الأعمال أو الرسم على القيمة المضافة: ويضم:

الرسم على القيمة المضافة المجمعة في حالة عملية البيع $445x$ ؛

الرسم على القيمة المضافة المقتطعة في حالة عمليات الشراء 445x.

-**الهيئات دولية:** يسجل في هذا الحساب كل العمليات الخاصة بالهيئات الدولية التي تخص عمليات التمويل باستثناء العمليات التي تعتبر فيها هذه الهيئات الدولية مورد أو زبون في هذه الحالات تسجل العمليات مباشرة في الحساب المورد 40x أو 41x حساب الزبون على حسب الحالة .

-**الدولة- ضرائب ورسوم أخرى:** يجعل هذا الحساب دائماً بكل الضرائب والرسوم الأخرى المدفوعة من طرف المؤسسة مثل الرسم على النشاط المهني؛ مقابل جعل إحدى حسابات المعنية مديناً. ويجعل مديناً عند عمليات التسوية مقابل جعل حسابات الخزينة دائماً.

-**أعباء للدفع – إيرادات للاستلام:** يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة لتسوية بعض العمليات الخاص مثل الضرائب المستحقة على العطل المدفوعة الأجر أو الضرائب المستحقة على مكافآت المرדودية.

- **حساب الضرائب المؤجلة:** يضم هذا الحساب الضرائب المؤجلة الناتجة عن فروقات مؤقتة ناتجة من وقت تقدير الإيراد أو الأعباء في المحاسبة ووقت إخضاعها للضريبة.

-**الشركاء:** يتناولها حساب 45، لا يسجل في هذا الحساب العمليات التي تعتبر فيها مورد أو زبون لأنها تحمل مباشرة على الحساب 40 أو 41. ويضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

- حساب 451 عمليات المجموعة ؛
- حساب 455 الشركاء- حسابات جارية؛
- حساب 456 الشركاء –عمليات خاصة برأس المال؛

- حساب 457 الشركاء- حصص للدفع؛
- حساب 458 الشركاء -عمليات جماعية.
- **عمليات المجموعة:** يسجل في الجانب المدين لهذا الحساب الأموال المقدمة بصفة مؤقتة كتسبيق للفرع من طرف المجموعة أو الفروع الأخرى. ويجعل دائناً بقيمة الأموال الموضوعه تحت تصرف الفرع من طرف المجموعة أو الفروع الأخرى.
- الشركاء – الحسابات الجارية:** يجعل دائناً بقيمة المبلغ الذي يوضع تحت تصرف المؤسسة من طرف الشركاء بصفة مؤقتة.
- الشركاء – عمليات تخص رأس المال:** يجعل دائناً بمبلغ الحصص المقدمة من طرف الشركاء ويرصد بحساب رأس المال المعني.
- حصص الدفع:** يجعل دائناً بقيمة الحصص الموزعة، مقابل جعل إحدى الحسابات التالية مدينة حسب الحالة:- حساب 12 نتيجة الدورة أو حساب 106 الاحتياطات أو حساب 11 محول من جديد.
- أما كيفية معالجة حساب 458 الشركاء- عمليات جماعية، فيسجل فيه العمليات التي تتم بصفة مشتركة.
- حسابات مختلفة مدينون – حسابات مختلفة دائنون:** يتناولها حساب 46، ويمكن أن يضم هذا الحساب ما يلي: 462 حقوق التنازل عن القيم الثابتة؛
- 464 ديون اقتناء سندات التوظيف؛ ديون الحصول على أدوات الخزينة؛
- 465 حقوق التنازل عن سندات التوظيف؛ حقوق التنازل عن أدوات الخزينة؛
- 467 مدينون آخرون – دائنون آخرون؛

468 أعباء مختلفة للدفع – إيرادات للاستلام.

-**حقوق التنازل عن القيم الثابتة:** يتناولها حساب 462، يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة سعر التنازل. كما يجعل هذا الحساب دائنا مقابل جعل حساب الخزينة مدينا عند التحصيل.

- **ديون الحصول على سندات التوظيف:** يتناولها حساب 464، يجعل دائنا بمبلغ الاقتناء مقابل جعل حساب 50 قيمة سندات التوظيف مدينا ويجعل مدينا مقابل إحدى الحسابات المالية دائنا عند التسوية.

-**أعباء للدفع – إيرادات للتحصيل:** يتناولها حساب 468، يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة لتسوية بعض العمليات العالقة مثل الرسم على القيمة المضافة

-**الحسابات الوسيطة- مبالغ في انتظار التحميل:** يتناولها حساب 47، يسجل في هذا الحساب العمليات التي هي في انتظار التحميل والتي تتطلب معلومات إضافية لتحميلها بصفة عقلانية.

-**أعباء وإيرادات مسجلة مقدما:** يسجل في حساب 48 الأعباء والإيرادات التي تخص دورات لاحقة في نهاية الدورة وتحمل على الحسابات المعينة مباشرة ويضم هذا الحساب العناصر التالية:

حساب 481 مؤونة الخصوم المتداولة؛

حساب 486 أعباء مسجلة مسبقا؛

حساب 487 إيرادات مسجلة مسبقا.

-**مؤونة الخصوم المتداولة:** يمكن إنشاء مؤونات للخصوم المتداولة غير المؤكدة. وذلك يجعل حساب 481 مؤونات الخصوم المتداولة دائنا وجعل حساب 68x مخصصات الاهتلاكات والمؤونات في الجانب المدين، وفي حالة تحقق

الأعباء تسجل في الصنف السادس وتحمل للأعباء حسب طبيعتها في الجانب المدين ويجعل الحساب المالي المعني أو حسابات الغير دائئا.

أما حساب 481 يجب أن يرصد يجعله مدينا مقابل جعل حساب 78x استرجاع مؤونات الدورات السابقة دائئا.

تدنى قيمة حسابات الغير: يتناولها حساب 49، عندما يكون هناك نقص محتمل في حسابات الغير يجعل هذه الحسابات الفرعية دائئة:

حساب 491 نقص قيمة حسابات الزبائن؛

حساب 495 نقص في حسابات المجموعة وحسابات الشركاء؛

حساب 496 نقص قيمة في الحسابات المدينة المختلفة؛

حساب 498 نقص قيمة في حسابات أخرى للغير.

وبالمقابل يجعل حساب مخصصات نقص القيمة مدينا؛

وينبغي إعادة النظر في القيمة المكونة في نهاية كل دورة محاسبية بحيث يسجل ما يلي وذلك حسب الحالة الموجودة:

- يجعل حساب مخصصات نقص القيمة مدينا في حالة زيادة المؤونة نفس المعالجة المحاسبية التي تمت عند إنشاء المؤونة.

- يجعل حساب 78x استرجاع القيمة في حالة انخفاض قيمة المؤونة أو إلغائها

نهائيا

5-دراسة وتحليل الحسابات المالية: يضم هذا الصنف الحسابات المالية
التالية: (1)

حساب 50 القيم المنقولة للتوظيف؛

حساب 51 حسابات البنوك والمؤسسات المالية المماثلة؛

حساب 52 أدوات الخزينة –الأدوات المالية؛

حساب 53 الصندوق؛

حساب 54 سلف مستديمة وإعتمادات ؛

حساب 58 تحويلات داخلية ؛

حساب 59 نقص قيمة في الأصول المالية.

-القيمة المنقولة للتوظيف: يتناولها حساب 50، يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات، بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنا.

- في حالة سندات المساهمة بالقيمة الاسمية، فالقيمة المطلوبة والمحركة تسجل في الجانب المدين، والقيمة غير المحركة تسجل في الجانب الدائن في حساب 509

- في حالة سندات التوظيف القابلة للمفاوضة حالا، والمقيمة بالقيمة السوقية في تاريخ الإقفال، والفرق بين هذه القيمة والقيمة المحاسبية للسندات تسجل كما يلي:

- يجعل الحساب الفرعي 50x مدينا وحساب 765 القيمة الزائدة لسندات

التوظيف دائنا (Plue value)

(1) أنظر: شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية

- يجعل حساب 50x دائنا وحساب 665 القيمة الناقصة لسندات التوظيف مدينا
(Moins value)

- وفي حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد حساب 50x يجعل مدينا
ويجعل سعر التنازل دائنا، مقابل جعل الأعباء المالية حساب 667 خسارة
صافية من التنازل عن الأصول المالية مدينا في حالة الخسارة، ويجعل
إيرادات مالية حساب 767 دائنة في حالة الربح.

البنوك والهيئات المالية: يجعل حساب البنك 512 مدينا بقيمة التحصيل،
ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات ربح صافي من التنازل عن الأصول المالية

الأدوات المالية: يجعل حساب 52 مدينا بقيمة الاقتناء، مقابل الحساب المالي
المعني في الجانب الدائن.

- أدوات الخزينة القابلة للمفاوضة حاليا تقيم بالقيمة السوقية في تاريخ وقف
الحسابات والفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية تعالج محاسبيا كما
يلي:

- يجعل حساب 52 مدينا ويجعل حساب 765 إيرادات مالية أخرى دائنا في
حالة وجود قيمة زائدة (Plue value)، أو

- يجعل حساب 52 دائنا، ويجعل حساب 665 أعباء مالية أخرى في حالة
وجود القيمة الناقصة (Moins value).

- وفي حالة التنازل عن الأدوات المالية فإن رصيد حساب 52 تسجل القيمة
الإجمالية في الجانب المدين وسعر التنازل في الجاني الدائن. كما تعالج
الفروقات كما يلي:

الخسارة تسجل في الجانب المدين (حساب 667 خسارة صافية من التنازل عن الأصول المالية)

الربح يسجل في الجانب الدائن (حساب 767 ربح صافي من التنازل عن الأصول المالية).

الصندوق: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة التحصيل ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات النقدية.

سلف مستديمة واعتمادات: يتناولها حساب 54 يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأموال المدفوعة والمسيرة من طرف محاسبين مساعدين أو (le régisseur) مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.

تحويلات داخلية: يستعمل هذا الحساب في عملية التحويلات الداخلية مثل تحويل مبلغ من حساب البنك إلى حساب الصندوق أو العكس، وفي كل الحالات يجب أن يرصد هذا الحساب لأنه حساب وسيط فقط.

نقص قيمة الأصول المتداولة: يمكن استعمال حساب 59 ومعالجته محاسبيا بنفس طريقة معالجة حساب 49

ثالثا- الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ محدد، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم، أي أن لكل مؤسسة ذمة مالية توضح ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

ويمكن عرض الميزانية التي تضم أرصدة الحسابات السابقة من الصنف الأول إلى الصنف الخامس وتظهر بالشكل النموذجي التالي:

الشكل النموذجي الميزانية:

1 - الميزانية-أصول

رقم الحساب	الأصول	إحالات	القيمة الإجمالية	الاطفاء الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية	أرصدة الدورة السابقة
2	الأصول غير المتداولة:					
20	القيم المعنوية:					
203	أعباء تطوير قيم ثابتة					
204	أنظمة الإعلام الآلي					
205	رخص، مركبات؛					
207	فرق الاقتناء- شهرة المحل					
208	قيم معنوية أخرى					
21	القيم المادية:					
211	الأراضي					
212	تهيئات أراضي					
213	مباني					
215	معدات وأدوات صناعية					
218	قيم ثابتة مادية أخرى					
22	قيم ثابتة للتنازل					
23	قيم ثابتة قيد الاتجاز:					
232	قيم مادية قيد الانجاز					

					قيم معنوية قيد الانجاز	237
					تسبيقات/ قيم ثابتة	238
					قيم ثابتة مالية:	
					حقوق متعلقة بالمساهمات	26
					قيم ثابتة مالية أخرى	27
					الأصول المتداولة:	
					مخزونات وحسابات جارية	3
					مخزون البضائع	30
					مواد أولية ولوازم	31
					تموين آخر	32
					منتجات سلع جارية	33
					منتجات خدمات جارية	34
					مخزون المنتجات	35
					مخزون مرتبط بالقيم الثابتة	36
					مخزون لدى الغير	37
					مشتريات مخزنة	38
					حسابات الغير	4
					الزبائن والحسابات الملحقه	41
					مدينون آخرون	

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للابلاغ المالي

					ضرائب	
					أصول أخرى متداولة	
					أصول مالية متداولة	5
					سندات توظيف وأصول مالية أخرى متداولة	50x
					النقديات	5xx
					مجموع الأصول	

2- الميزانية - خصوم

رقم الحساب	الخصوم	إحالات	مبالغ السنة الجارية	الدورة السابقة
	الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	احتياطات			
11	محول من جديد			
12	نتيجة الدورة			
	الخصوم غير المتداولة: د.ط.م			
13x	حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة			
15x	مؤونات الأعباء			
16x	قروض وديون مماثلة			
17x	ديون مرتبطة بالمساهمات			
	ديون أخرى			
	الخصوم المتداولة: د.ق.م			
13x	حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة			
16x	قروض وديون مماثلة			
17x	ديون مرتبطة بالمساهمات			
40x	الموردين والحسابات الملحقة			
4xx	ديون أخرى			
5xx	ديون مالية أخرى			
	مجموع الخصوم			

تطبيق:

تم استخراج المعلومات التالية من الدفاتر المحاسبية لاحدى المؤسسات:

قيم معنوية 8000، أراضي 50000، آلات انتاج 6000، مباني 9000،
وسائل النقل 18500، تجهيزات المكتب 4000،
سندات مساهمة 8000، كفالات مدفوعة 4000، حقوق عقود الايجار
التمويلية 15000
قيم ثابتة قيد الانجاز 6000
اطفاء القيم المعنوية 2000، الاهتلاكات: آلات انتاج 1000، مباني
3000، وسائل النقل 2000، تجهيزات المكتب 1000، تدني قيم وسائل
النقل 1500
مخزونات البضائع 7000، انتاج تام 12000، مواد أولية ولوازم
14500، مخزون تموينات أخرى 9500، مخزون القيم الثابتة 4300،
تدني قيم البضائع 800، تدني قيم المواد الأولية 700
الزبائن 23400، أوراق القبض 6500، سندات التوظيف 5400،
البنك 14500، السيولة في الصندوق 6300، تدني حسابات الزبائن
3400
أجور مستحقة 7800، حسابات الموردين 31000، أوراق الدفع
8500، ديون عقود الايجار التمويلية 8400، قروض مصرفية
19800، الاحتياطات 3100، فرق اعادة التقدير 1200
رأس المال 120000، ديون مالية 1200

المطلوب : اعداد الميزانية المحاسبية

الميزانية بتاريخ.....

السنة السابقة	المبلغ	الخصوم	رح	السنة السابقة	ق.م.ص	ابت.ا	القيمة الاجمالية	الأصول	رح
					6000	2000	8000	قيم معنوية	20
	120000	رأس المال	101					قيم مادية	21
	1200	فرق اعادة التقدير	105		50000	-	50000	أراضي	211
	3100	الاحتياطات	106		6000	3000	9000	مباني	213
	19800	قروض مصرفية	164		5000	1000	6000	معدات واذوات	215
	8400	ديون عقود الايجار التمويلية	167		15000	3500	18500	معدات النقل	218
	31000	حسابات الموردين	401		3000	1000	4000	تجهيزات المكتب	218
	8500	أوراق الدفع	403		6000		6000	قيم ثابتة قيد الاجاز	23
	7800	أجور مستحقة	421					قيم ثابتة مالية	
	1200	ديون مالية	519		8000		8000	سندات مساهمة	262
	15500	النتجية			15000		15000	حقوق عقود الايجار التمويلية	274
					4000		4000	كفالات مدفوعة	275
								المخزونات	3
					6200	800	7000	البضائع	30
					13800	700	14500	مواد أولية ولوازم	31
					9500		9500	مخزون تموينات أخرى	32
					12000		12000	انتاج تام	35
					4300		4300	مخزون القيم الثابتة	36

						حسابات الغير	4
		20000	3400	23400		الزبائن	411
		6500		6500		أوراق القبض	413
						الحسابات المالية	5
		5400		5400		سندات التوظيف	50
		14500		14500		البنك	512
		6300		6300		السيولة في الصندوق	53
216500	مجموع الخصوم			216500	15400	مجموع الأصول	

رابعاً- دراسة التوازنات المالية للمؤسسة بواسطة رأس المال العامل

بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية، فإنه يمكن دراسة التوازنات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال العاملة وخاصة ما يتعلق بتوازن عناصر الميزانية.

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة وهذا حسب السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربعة كتل رئيسية .

الأصول: أصول ذات طبيعة طويلة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.

الخصوم: حقوق المساهمين؛ الخصوم ذات طبيعة طويلة المدى، الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

ومنه فإن التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا

تتجاوز السنة، وبالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، والتي يمكن تحويلها إلي سيولة في وقت قصير.

- **رأس المال العامل:** يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.

كما يمثل رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسميه ثانيه هي صافي رأس المال العامل، أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة.

و يمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:

- **من خلال المدى الطويل:** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل يساوي أموال الدائمة - أصول الثابتة

- **من خلال المدى القصير:** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل يساوي أصول متداولة - الخصوم المتداولة

- مفاهيم أساسية لرأس المال العامل واحتياجاته

صافي رأس المال العامل يمثل صافي رأس المال العامل الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة أو يمثل الفرق بين الخصوم ذات طبيعة طويلة المدى بما فيها حقوق المساهمين والأصول ذات الطبيعة طويلة المدى، كما انه الجزء من الموجودات المتداولة الممولة بالتمويل طويل الأجل. يحسب وفقاً للعلاقة التالية:

أموال دائمة - أصول ثابتة = أصول متداولة - الخصوم المتداولة

ان تحليل رأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاثة فرضيات:

- أصول متداولة تساوي الخصوم المتداولة والمتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى وهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة .

- أصول متداولة أكبر من الخصوم المتداولة، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال،

- أصول متداولة أقل من الخصوم المتداولة وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هذا

يدل أيضا على هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون القصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

-**رأس المال العامل الإجمالي:** يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة يمثل إجمالي الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

-**رأس المال العامل الخاص:** يمثل العلاقة التالية: رأس المال العامل الدائم ناقص الديون طويلة الأجل، أو الأموال الخاصة ناقص القيم الثابتة.

إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر .

-**رأس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها وحسب بالعلاقة التالية:

الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل = (رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص) = (مجموع الخصوم - الأموال الخاصة)

-**احتياجات رأس المال العامل:** تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء (-) السلفات المصرفية من جهة ثانية،

تعبّر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من

طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصير الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية. ويحسب كالتالي: (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات المصرفية)

-**الخبزينة:** هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخبزينة وخصومها.

الخبزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات:

إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فان الخبزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

و إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل فان الخبزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن

بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

وإذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية في حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل:

- تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل

- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.

ويمكن أن يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات .

- تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين.

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة سالبة فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

تطبيق:

تعطى لك العناصر الأساسية لميزانية احدى المؤسسات الانتاجية، والمطلوب حساب رؤوس الأموال العاملة والخزينة

القيم الثابتة المعنوية 23500، القيم الثابتة المادية 125000، القيم الثابتة المالية 35000، قيم ثابتة للامتياز 15000
 المخزونات والحسابات الجارية 48000، حسابات الزبائن والحسابات المماثلة 52000، الحسابات المالية 80000 منها 30000 قيم غير جاهزة
 الأموال الخاصة 250000، الالتزامات طويلة الأجل 50000، الالتزامات قصيرة الأجل 78500

الميزانية بتاريخ.....

القيم	الخصوم	القيم	الأصول
250000	الأموال الخاصة	23500	القيم الثابتة المعنوية
		125000	القيم الثابتة المادية
		15000	قيم ثابتة للامتياز
50000	الالتزامات طويلة الأجل	35000	القيم الثابتة المالية
		48000	المخزونات والحسابات الجارية
78500	الالتزامات قصيرة الأجل	52000	حسابات الزبائن والحسابات المماثلة
		80000	الحسابات المالية
378500		378500	

حساب رؤوس الأموال العاملة والخزينة:

التعليق	النتائج	العلاقة	
	=198500-300000 101500	أموال دائمة - قيم ثابتة	رأس المال العامل الصافي
الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها	=78500-180000 101500	أصول متداولة - الخصوم المتداولة	
	180000	الأصول المتداولة	رأس المال العامل الاجمالي
	=50000+78500 128500	اجمالي الالتزامات	رأس المال العامل الأجنبي
رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والجزء المتبقي ووظف في دورة الاستغلال وهذا غير	=198500-250000 51500	الأموال الخاصة - القيم ثابتة	رأس المال العامل الخاص

مقبول، ومنه يجب شراء قيم ثابتة			
	=78500-130000 51500	(قيم الاستغلال + قيم غير الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات المصرفية)	احتياجات رأس المال العامل
رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، فان الخزينة موجبة، هنا المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما ي طرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.	=51500-101500 50000	رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل	الخزينة

خامسا- دراسة التوازنات المالية من خلال الميزانية بواسطة المؤشرات المالية:

1-النسب التي لها علاقة بالميزانية

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة
- نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- نسبة التداول أو نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الالتزامات المتداولة فإن هذا يبين أن هذه المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من واحد دل ذلك على وجود أصول متداولة لدى المؤسسة تمكنها من سداد الالتزامات من ديون ومستحقات متأخرة على المؤسسة، ويرى البعض أن هذه النسبة يجب أن تكون الأصول المتداولة تغطي مرتين الخصوم المتداولة حتى تكون مقبولة، لكن مع مراعاة نشاط المؤسسة،

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

إلا أننا نعود للإشارة إلى أن النسبة لا يمكن أن تقرأ بدون تفسير واضح، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للمؤسسات الناجحة في نفس النشاط، وكذلك مراعاة جميع الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالعناصر الأخرى.

- **نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع = إجمالي القيم الجاهزة
وغير الجاهزة / الخصوم المتداولة**

تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات، وبين الخصوم المتداولة المتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى. كما تسمى من طرف البعض بنسبة الخزينة العامة أو السيولة المختصرة (1).

وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، ويتم حذف عنصر المخزون من إجمالي الأصول المتداولة نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

هذه النسبة مشابهة لمعدل التداول غير أنها تستثني المخزونات على أساس أنها تحتاج وقتاً لتحويلها إلى سيولة نقدية، من هنا ظهرت أهمية معدل التداول السريع، لأنه لا يأخذ في الاعتبار المخزون، وبالتالي يعطي ضماناً أكبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

- **نسبة النقدية أو السيولة الحالية = النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة**

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشراً للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة المدى،

- **نسبة تغطية الحسابات المالية للالتزامات القصيرة:**

= الحسابات المالية / الخصوم المتداولة

(1) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، 1999.

- نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض:

$$= \text{إجمالي الالتزامات} / \text{مجموع الأصول}$$

- نسبة تغطية الحسابات المالية للالتزامات القصيرة:

= الحسابات المالية / الخصوم المتداولة

- نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض:

= إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول

وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات وبين مجموع الأصول، هذه العلاقة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول، بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين. كما تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية،⁽¹⁾

- نسبة التمويل بالديون طويلة المدى = الديون طويلة المدى/اجمالي الأصول

- نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل /اجمالي الأصول

- الالتزامات إلى حقوق الملكية أو نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين: إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الالتزامات

- وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية، وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين.

(1) أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، 2004، ص 564

- نسبة او معدل الأداء = (الاحتباطات+الأرباح المحتجزة)/رأس المال
 - تدل على الاستخدام الأمثل للأموال او ان هناك كفاءة في توظيف راس المال
 - معدل تغطية الالتزامات طويلة الأجل = الأصول الثابتة/ الالتزامات طويلة الأجل
 - نسبة الالتزامات طويلة الأجل = الالتزامات طويلة / اجمالي الالتزامات
 - نسبة الالتزامات القصيرة = الالتزامات القصيرة / اجمالي الالتزامات
 - نسبة تناسق القيم الثابتة = الأصول الثابتة / اجمالي الأصول
- كما يمكن حساب الوزن النسبي لتقييم الهيكل الاستثماري لكل مجموعة من القيم الثابتة كمايلي:

- نسبة القيم الثابتة المعنوية = القيم الثابتة المعنوية / اجمالي الأصول
- نسبة القيم الثابتة المادية = القيم الثابتة المادية / اجمالي الأصول
- نسبة القيم الثابتة المالية = القيم الثابتة المالية / اجمالي الأصول
- نسبة القيم المتداولة = الأصول المتداولة / اجمالي الأصول
- نسبة الحسابات المالية = الحسابات المالية / اجمالي الأصول
- كما يمكن حساب الوزن النسبي لكل عنصر من القيم الثابتة كمايلي:
- نسبة المعدات والادوات = المعدات والادوات/ اجمالي الأصول
- نسبة المعدات النقل = معدات النقل / اجمالي الأصول
- نسبة التجهيزات المكتب = تجهيزات المكتب / اجمالي الأصول

- **نسبة المباني = المباني / اجمالي الأصول**
- كما يمكن حساب الوزن النسبي لكل عنصر من الأصول المتداولة كمايلي:
- **نسبة للمخزونات والحسابات الجارية = المخزونات والحسابات الجارية / اجمالي الأصول**
- **نسبة للنقديات = النقديات / اجمالي الأصول**
- **نسبة للاوراق القبض = أوراق القبض / اجمالي الأصول**
- **نسبة حسابات الزبائن = حسابات الزبائن / اجمالي الأصول**
- تطبيقات:تحصلنا من الدفاتر المحاسبية لمؤسسة جبال عمور على قائمة المركز المالي:**

الميزانية بتاريخ.....

رقم الحساب	الأصول	إحالات	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات- تدني القيمة	القيمة المحاسبية	الدورة السابقة
2	الأصول منالغير المتداولة:					
20	القيم المعنوية:					
204	أنظمة الإعلام الألي	1	800000	80000	720000	
21	القيم المادية:					
211	الأراضي	2	750000000		750000000	
213	مباني	3	2000000000	100000000	1900000000	
215	معدات وأدوات صناعية	4	2500000000	575000000	1925000000	
218 ^x	معدات نقل	5	800000000	200000000	600000000	
218 _x	تجهيزات مكتب	6	500000000	125000000	375000000	
23	قيم ثابتة قيد الانجاز:					
238	تسبيقات/ قيم ثابتة		250000		250000	

التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي

					قيم ثابتة مالية:	
	2500000		2500000		سندات مساهمة	262
	200000000		200000000		ضمانات مدفوعة	275
					الأصول المتداولة:	
					المخزونات وحسابات جارية	3
	1500000000		1500000000		مخزون البضائع	30
	2500000000		2500000000		مواد أولية ولوازم	31
	300000		300000		تموين آخر	32
	742500000	7500000	750000000		مخزون منتجات تامة	355
					حسابات الغير	4
	1872400000	100000	1872500000	9	الزبائن	411
	450000000		450000000		الزبائن-أوراق القبض	413
	500000000		500000000		زبائن مشكك فيهم	416
					الحسابات المالية	5
	200000000		200000000		سندات توظيف	50x
	5940550000		5940550000		البنك	512
	899487500		899487500		الصندوق	53
	20358707500	1007680000	21366387500		مجموع الأصول	

الميزانية - خصوم

رقم الحساب	الخصوم	إحالات	مبالغ السنة الجارية	الدورة السابقة
	الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص		12000000000	
106	احتياطات		500000000	
12	نتيجة الدورة بعد الضريبة	13	1635705625	
	الخصوم غير المتداولة: د.ط.م			
164	قروض بنكية	10	5000000000	
167	ديون عقد الإيجار التمويلية	11	100000000	
	الخصوم المتداولة: د.ق.م			
134	التزام ضريبي مؤجل	14	544901875	
167	ديون عقد الإيجار	11	100000000	
401	موردي-المخزونات		267800000	
438	هيئات اجتماعية		150000	
445	الرسم.ق.م	12	210000000	
4xx	ديون مستحقة /ضرائب		150000	
	مجموع الخصوم		20358707500	

العمل المطلوب:

- اعداد الميزانية المختصرة
- حساب النسب المالية.

أ- اعداد الميزانية المختصرة

النسب	المبالغ	الخصوم	النسب	المبالغ	الأصول
	14135705625	الأموال الخاصة		6753550000	الأصول غير المتداولة:
	5100000000	الخصوم غير المتداولة		800000	القيم المعنوية
				6550000000	القيم المادية
				250000	قيم ثابتة قيد الانجاز
				202500000	قيم ثابتة مالية
				14612837500	الأصول المتداولة:
				4750300000	المخزونات وحسابات جارية
	1123001875	الخصوم المتداولة		2822500000	حسابات الغير المدينة
				7040037500	الحسابات المالية
	20358707500	مجموع الخصوم		20358707500	مجموع الأصول

ب- حساب المؤشرات المالية:

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
 $2,848236205 = 6753550000 / 19235705625$
- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
 $2,093077807 = 6753550000 / 14135705625$
- نسبة التداول أو السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
 $13,01230018 = 1123001875 / 14612837500$
- نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع = إجمالي القيم الجاهزة
وغير الجاهزة / الخصوم المتداولة
 $8,782298338 = 1123001875 / 9862537500$
- نسبة الحسابات المالية = الحسابات المالية / الخصوم المتداولة
 $6,268945455 = 1123001875 / 7040037500$
- نسبة إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض
إجمالي الالتزامات / مجموع الأصول
 $0,305667827 = 20358707500 / 6223001875$
- نسبة التمويل بالديون طويلة المدى = الديون طويلة المدى / إجمالي
الأصول
 $0,250507062 = 20358707500 / 5100000000$
- نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / إجمالي
الأصول

- 0,055160765= 20358707500 /1123001875
- الالتزامات إلى حقوق الملكية أو نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين:
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الالتزامات
- 2,271525207= 6223001875 /14135705625
- نسبة او معدل الأداء = (الاحتباطات+الأرباح المحتجزة)/رأس المال
- 0,177975469=12000000000 /2135705625
- معدل تغطية الالتزامات طويلة الأجل = الأصول الثابتة/ الالتزامات طويلة الأجل
- 1,32422549=5100000000 /6753550000
- نسبة الالتزامات القصيرة = الالتزامات المتداولة / إجمالي الالتزامات
- 0,180459832= 6223001875 /1123001875
- نسبة الالتزامات طويلة الأجل = الالتزامات طويلة / إجمالي الالتزامات
- 0,819540168= 6223001875 /5100000000
- نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة /إجمالي الأصول
- 0,331727837= 20358707500 /6753550000
- نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول
- 0,717768429= 20358707500 /14612837500
- نسبة القيم الثابتة المادية = القيم الثابتة المادية / إجمالي الأصول
- 0,321729658= 20358707500 /6550000000
- نسبة القيم الثابتة المالية = القيم الثابتة المالية / إجمالي الأصول

$$0,009946604 = 20358707500 / 202500000$$

- نسبة المخزونات = المخزونات والحسابات الجارية / اجمالي الأصول

$$0,233330137 = 20358707500 / 4750300000$$

التعليق: ؟

تطبيق: نفترض أنه لدينا القيم التالية المستخرجة من ميزانية احدى المؤسسات ويطالب منك القيام بتحليل الميزانية باستعمال أسلوب المقارنة الرأسية

2011	2010	
11000	11000	القيم المعنوية
17000	19000	القيم الثابتة المادية
8000	6500	القيم الثابتة المالية
8000	5500	المخزونات
12000	8500	حسابات الزبائن
4000	11500	الحسابات المالية
60000	62000	مجموع الأصول
35000	35000	الأموال الخاصة
12000	15500	الالتزامات طويلة المدى
13000	11500	الالتزامات قصيرة المدى
60000	62000	مجموع الخصوم

يمكن الاجابة من خلال جدول المقارنات التالي:

النسبية	التغيرات	المطلقة	التغيرات	القيم		البيان
				2011	2010	
ق	+ ق	ق	+ ق	2011	2010	القيم المعنوية
-	-	-	-	11000	11000	القيم الثابتة المادية
10.52	-	2000		17000	19000	القيم الثابتة المالية
-	23.07	-	1500	8000	6500	المخزونات
-	45.45	-	2500	8000	5500	

التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي

-	41.17	-	3500	12000	8500	حسابات الزبائن
34.78	-	7500		4000	11500	الحسابات المالية
-	-	2000		60000	62000	مجموع الأصول
-	-	-	-	35000	35000	الأموال الخاصة
22.58	-	3500		12000	15500	الالتزامات طويلة المدى
-	-	13.04	1500	13000	11500	الالتزامات قصيرة المدى
			2000	60000	62000	مجموع الخصوم

التعليق: ؟

تطبيق: تعطى لك ميزانية إحدى المؤسسات الإنتاجية التالية: المبالغ 10^4

2011	2010	الخصوم	2011	2010	الأصول
23700	21000	الأموال الخاصة	3500	4000	القيم الثابتة المعنوية
			4500	6000	القيم الثابتة المادية
			1500	1200	القيم الثابتة المالية
5300	7700	الخصوم طويلة المدى	500	700	القيم الثابتة الممتازة منها في شكل امتياز
			1000	1800	القيم الثابتة قيد الانجاز
18400	14500	الخصوم قصيرة المدى	18000	15000	المخزونات والحسابات الجارية
			8400	6500	حسابات الغير
			10000	8000	الحسابات المالية
47400	43200	مجموع الخصوم	47400	43200	مجموع الأصول

العمل المطلوب:

بصفتك المسؤول المباشر على منح القروض بالبنك، هل توافق على منح قرض للمؤسسة أم لا ؟ برر إجابتك ودع الأرقام تتكلم بدون عاطفة !

بصفتك مدير المالية بالمؤسسة كيف يمكن تحويل الخلل المالي إلى توازن مالي في المؤسسة؟

الباب الخامس
تحليل الاستغلال

الباب الخامس تحليل الاستغلال

أولا- حسابات النتائج:

يتم عرض الأعباء إما حسب الوظيفة، أو تصنف الأعباء حسب طبيعتها، ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:

الإيرادات؛ نتائج الأنشطة التشغيلية؛ أعباء التمويل؛ حصة الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر؛ الأعباء الضريبية؛ الأرباح والخسائر من النشاطات العادية؛ العناصر غير العادية؛ حصة الأقلية؛ صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية.

1. دراسة عناصر حسابات التسيير: (1)

يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء تقدم من خلال حسابات النتائج وتعرض أو تصنف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة.

أدراسة حسابات الأعباء: تكون عادة أرصدة حسابات الأعباء مدينة، تصنف الأعباء من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات، حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، وذلك حسب طبيعة واحتياجات المؤسسة، لكن المؤسسات التي تقوم بإعداد حسابات النتائج حسب الوظيفة، ينبغي عليها إعداد جداول ملحقه تبين فيه الأعباء حسب طبيعتها. (2)

(1) Dans la pratique, un système de comptabilité analytique simple ou même un simple tableau de répartition pour les petites entreprises permet de passer d'une classification par nature à une classification par fonction et vice versa.

(2) أنظر: شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية

- **المشتريات المستهلكة** من البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة وتموين آخر مستهلك: يضم هذا الحساب مشتريات المواد الأولية المستهلكة، البضائع المباعة والمتعلقة بالمشتريات المخزنة المستهلكة، يتناولها حساب 60.

أما عن كيفية سير الحسابات والمعالجة المحاسبية فقد تم التطرق لها من خلال الصنف الثالث المتعلق بالمخزونات وذلك حسب طريقة الجرد المعتمدة من طرف المؤسسة.

تقيم المخزونات المستهلكة بتكلفة شرائها المتضمنة سعر الشراء وكل المصاريف الملحق بعملية الشراء مثل النقل، التأمين ومصاريف أخرى.

أما المشتريات غير القابلة للتخزين مثل فواتير المياه، الطاقة...، أو أدوات و مواد لا تمر مباشرة على المخزن، تسجل مباشرة في حساب مشتريات مستهلكة حساب 607، والمواد غير القابلة للتخزين والتي لم تستهلك قبل نهاية الدورة (عند تاريخ الإقفال) تعتبر مصاريف مسجلة مقدما وتسجل في حساب 48x في الجانب المدين.

- **خدمات خارجية:** يسجل في هذا الحساب، في الجانب المدين المصاريف المتعلقة بالخدمات الخارجية مثل مصاريف الإيجار، الإصلاحات، مصاريف التأمين، أبحاث ودراسات، والخدمات المقدمة من طرف الشركات المناوبة التي يتناولها حساب 61.

- **خدمات خارجية - أخرى:** يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطية، مصاريف الإشهار، مصاريف نقل السلع، مصاريف التنقلات ومصاريف الاستقبال، ومصاريف البريد، وخدمات البنوك، اشتراكات، يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة هذه المصاريف. يتناولها حساب

-مصاريف المستخدمين: يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمين بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور. المكافآت حسب طبيعتها تسجل في حساب 638 أعباء أخرى للمستخدمين ويجعل مدينا بها وبالمقابل تجعل إما الإيرادات حساب 738 إيرادات أخرى للتسيير دائنا أو حساب الأعباء المعني مباشرة.

-ضرائب ورسوم: يتناولها حساب 64، يضم هذا الحساب الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية، بالإضافة إلى المدفوعات التي لها صبغة اجتماعية اقتصادية. لا تسجل الضرائب على الأرباح في هذا الحساب بل يتم تسجيلها في حساب 695.

-مصاريف أخرى وظيفية: يتناولها حساب 65 يضم هذا الحساب **أتاوي** المصاريف المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي، الماركات التجارية وبراءات الاختراع حساب 651، مكافآت الإداريين على وظائفهم حساب 653، خسائر ناتجة عن الزبائن حساب 654، مصاريف الغرامات والمخالفات حساب 656، نقص القيمة في حالة التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية حساب 652، ومصاريف أخرى استثنائية خاصة بالتسيير.

-المصاريف المالية: يتناولها حساب 66 يضم هذا الحساب أعباء الفوائد حساب 661، نقص القيمة المرتبط بحقوق سندات المساهمة حساب 664، الخسارة الصافية الناتجة من التنازل عن أصول مالية حساب 667، خسائر الصرف حساب 666، نقص فرق التقدير الناتج عن الأدوات المالية حساب 665، ومصاريف مالية أخرى حساب 668.

-العناصر الاستثنائية- أعباء: يتناولها حساب 67 يسجل في هذا الحساب الأعباء الاستثنائية الخاصة جداً مثل أعباء الكوارث وما إلى ذلك، ينبغي إعداد ملحق خاص بهذه الأعباء عند إعداد القوائم المالية.

-مخصصات الاهتلاك والمؤونات ونقص القيمة: يتناولها حساب 68 يجعل هذا الحساب مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائناً.

-الضرائب على الأرباح: يتناولها حساب 69 يسجل في هذا الحساب الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة ويجعل مدينا بها.

ب- دراسة حسابات الإيرادات: تكون أرصدة حسابات الإيرادات أو النواتج عادة أرصدة دائنة⁽¹⁾.

-بيع المنتجات المصنعة والبضائع وتقديم الخدمات: يتناولها حساب 70، يضم هذا الحساب العنصر والحسابات الفرعية التالية: حساب 700 مبيعات بضائع، 701 بيع المنتجات التامة الصنع، 702 بيع منتجات وسيطية، 704 بيع- أعمال، 705 بيع- دراسات، 706 خدمات أخرى مقدمة، 708 إيرادات النشاطات الثانوية، 709 تخفيضات وحسومات. ويضم هذا الحساب مبيعات المؤسسة من المنتجات والبضائع في السوق الوطنية والدولية والمبيعات داخل المجموعة وخارجها، وإيرادات تقديم الخدمات، إيرادات النشاطات الرئيسية، والنشاطات الثانوية مثل المطاعم، السكن والنقل.

يجعل حساب المبيعات دائن بالسعر الصافي بعد طرح الرسم على القيمة المضافة والحسومات والتخفيضات إن وجدت.

(1) أنظر: شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية

-إنتاج مخزن: يتناولها حساب 72، يسجل في هذا الحساب تغيرات في الإنتاج المخزن والتغيرات في مخزون السلع.

في حالة استعمال طريقة الجرد المؤقت يجعل حساب مدين بالنسبة لمخزون أول الدورة، ويجعل دائن بالنسبة لآخر الدورة.

ويمثل حساب 72 فرق إنتاج المخزون الإجمالي، ويمكن أن يكون الرصيد مدينا أو دائنا، حسب حركة المخزون من الإنتاج.

-إنتاج قيم ثابتة: يتناولها حساب 73، يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة تكاليف الإنتاج الخاصة بالقيم الثابتة المادية أو المعنوية المنتجة من طرف المؤسسة، وتسجل ضمن الأصول غير المتداولة.

كما يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة المصاريف الملحقة مثل النقل، التركيب، التهيئة الخاصة بالقيم الثابتة.

-إعانات الاستغلال: يتناولها حساب 74 يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة إعانات الاستغلال المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا.

-إيرادات أو نواتج أخرى وظيفية: يتناولها حساب 75 يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة: يضم هذا الحساب الإيرادات المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي، الماركات التجارية وبراءات الاختراع حساب 751، مكافآت محصل عليها للإداريين والمسيرين حساب 753، إعانات الاستثمار حساب 754، إيرادات محصلة من الديون المدومة 756، زيادة القيمة في حالة التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية غير المالية حساب 752، وإيرادات استثنائية مثل المحصل عنها من مؤسسات التأمين حساب 757،

إيرادات أخرى خاصة بالتسيير حساب 758 مثل الإيرادات محصلة من الغير ناتجة عن الغرامات والمخالفات.

إيرادات مالية: يتناولها حساب 76 يجعل هذا الحساب دائماً ويضم إيرادات الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة حساب 761، عائدات الأصول المالية حساب 762، الربح الصافي الناتجة من التنازل عن أصول مالية حساب 767، أرباح الصرف حساب 766، زيادة الفرق الناتج عن تقدير الأدوات المالية حساب 765، وإيرادات مالية أخرى حساب 768.

عناصر غير عادية – إيرادات: يتناولها حساب 77، ويسجل في هذا الحساب المنتجات المتحصل عنها نتيجة لنشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وهنا ينبغي إعداد ملحق مفصل بهذه الإيرادات عند إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة.

-استرجاع خسائر القيم والمؤونات: يتناولها حساب 78 يجعل هذا الحساب دائماً مقابل جعل خسائر أو نقص قيمة للمؤونات المعنية أو عند تخفيض قيمة المؤونة المكونة أو إلغائها نهائياً مديناً.

حسابا النتائج: يضم أرصدة حسابات التسيير: يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات والأعباء تقدم من خلال حسابات النتائج وتعرض أو تصنف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة.

1- حسابات النتائج أ- تصنيف الأعباء حسب طبيعتها

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
70	المبيعات				
72	التغير في المخزون				
73	إنتاج المؤسسة لذاتها				
74	إعانات الاستغلال				

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

				إنتاج الدورة 1	
				مشتريات مستهلكة	60
				خدمات خارجية	61
				خدمات خارجية أخرى	62
				استهلاكات الدورة 2	
				القيمة المضافة للاستغلال = 2-1	
				أعباء المستخدمين	63
				ضرائب ورسوم	64
				فائض الاستغلال الإجمالي 4	
				إيرادات وظيفية أخرى	75
				أعباء وظيفية أخرى	65
				مخصصات الإهلاكات وتدني القيمة	68
				استرجاع أعباء الدورات السابقة	78
				النتيجة الوظيفية 5	
				إيرادات مالية	76
				أعباء مالية	66

				النتيجة المالية 6	
				النتيجة العادية قبل الضريبة = 5+6	
				الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	698-695
				الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	693-692
				إجمالي إيرادات النشاطات العادية	
				إجمالي أعباء النشاطات العادية	
				النتيجة الصافية للنشاطات العادية 7	
				إيرادات استثنائية	77
				أعباء استثنائية	67
				النتيجة غير العادية 8	
				النتيجة الصافية للدورة 9	

ثانيا- دراسة وتحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقدم حسابات النتائج تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. وغيرها من النتائج الوسيطة

1. تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:

أ- إنتاج السنة المالية ويتضمن العناصر التالية:

- المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة التالية:

حساب 700 مبيعات البضائع؛

حساب 701 مبيعات المنتجات التامة؛

حساب 702 مبيعات المنتجات الوسيطة؛

حساب 703 مبيعات المنتجات المتبقية؛

حساب 704 مبيعات الأشغال؛

حساب 705 مبيعات الدراسات؛

حساب 706 تقديم الخدمات الأخرى؛

حساب 708 منتجات الأنشطة الملحقة؛

حساب 709 التخفيضات التجارية الممنوحة.

- الإنتاج المخزن، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك

حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان، ويتفرع الى:

حساب 723 تغير المخزونات الجارية.

حساب 724 تغير المخزونات من المنتجات.

إنتاج المؤسسة لذتها، ويتفرع إلى:

حساب 731: إنتاج القيم لاثابته المعنوية.

حساب 732: إنتاج القيم الثابته المعنوية.

إعانات الاستغلال، ويتفرع إلى:

حساب 741- إعانات التوازن.

حساب 748- إعانات أخرى للاستغلال.

إنتاج السنة المالية = إنتاج السنة المالية = حساب 70 + حساب 71 +

حساب 73 + حساب 74.

ب- إستهلاك السنة المالية: ويشمل:

- المشتريات المستهلكة، وتشمل الحسابات التالية:

حساب 600 مشتريات البضائع المباعة

حساب 601 المواد الأولية المستهلكة

حساب 602 استهلاك التموينات الأخرى.

حساب 603 تغيرات المخزونات.

حساب 604 مشتريات الدراسات والخدمات.

حساب 605 مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال.

حساب 607 المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات.

حساب 608 مصاريف الشراء التابعة.

حساب 609: التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن المشتريات.

- الخدمات الخارجية ويضم الحسابات التالية:

حساب 611 التقاويل العام.

حساب 613 الإيجارات.

حساب 614 الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة.

حساب 615 الصيانة والتصلیحات، والرعاية.

حساب 616 أقساط التأمینات.

حساب 617 الدراسات والأبحاث.

حساب 618 التوثيق.

حساب 619 التخفيضات التجارية المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية.

- الخدمات الخارجية الأخرى، ويضم الحسابات التالية:

حساب 621 العاملون الخارجيون عن المؤسسة.

حساب 622 أجور الوسطاء والأتعاب.

حساب 623 الإشهار والنشر والعلاقات العامة.

حساب 624 نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين.

حساب 625 التنقلات والمهمات والاستقبالات.

حساب 626 مصاريف البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

حساب 627 الخدمات المصرفية وما شابهها.

حساب 628 الاشتراكات والمستجدات.

حساب 629 التخفيضات التجارية المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية

الأخرى.

ت- النتائج الوسيطة:

ت-1- استهلاك السنة المالية تساوي = المشتريات المستهلكة حساب 60
+ الخدمات الخارجية حساب 61 + الاستهلاكات الخارجية الأخرى حساب 62.

ت-2- القيمة المضافة للاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج الدورة
واستهلاك الدورة،

القيمة المضافة للاستغلال = حساب 70 + حساب 71 + حساب 73 + حساب
74 - (حساب 60 + حساب 61 + حساب 62)

ت-3- فائض الاستغلال الإجمالي: وهو عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح
منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

فائض الاستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للاستغلال - حساب 63 -
حساب 64

والملاحظ هنا هو أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي
الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني القديم نظرا
لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح
مخصصات الاهتلاك والمؤونات،

ت-4- النتيجة الوظيفية عبارة عن فائض الاستغلال الإجمالي مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

$$\text{النتيجة الوظيفية} = \text{فائض الاستغلال الإجمالي} + \text{حساب 75} - \text{حساب 65} - \text{حساب 68} + \text{حساب 78}.$$

ت-5- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{حساب 76} - \text{حساب 66}.$$

ت-6- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة الوظيفية والنتيجة المالية

ت-7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{حساب (695 أو 698)} - \text{حساب (692 أو 693)}$$

ت-8- النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية.

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{حساب 77} - \text{حساب 67}.$$

ت-9- نتيجة السنة المالية الصافية: وهي عبارة عن اجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية \pm النتيجة غير العادية.

مثال تطبيقي: حسابات النتائج - حسب الطبيعية

رقم الحساب	البيان	احالات	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	أرصدة الدورة السابقة
70	المبيعات			3500000000	
72	التغير في المخزون			750000000	
74	إعانات الاستغلال			500000	
	إنتاج الدورة 1			4250500000	
60	مشتريات مستهلكة		1000600000		
61	خدمات خارجية		800000		
	استهلاكات الدورة 2		1001400000		
	القيمة المضافة للاستغلال = 1- 2			3249100000	
63	أعباء المستخدمين		200150000		
64	ضرائب ورسوم		350000		
	فانص الاستغلال الإجمالي 4			3048600000	
75	إيرادات وظيفية أخرى			150000000	
65	أعباء وظيفية أخرى		62500		
68	مخصصات الإهلاكات وتدني القيمة		1007680000		
	النتيجة الوظيفية 5			2190857500	
76	إيرادات مالية				
66	أعباء مالية		10000000		
	النتيجة المالية 6		10000000		

	2180857500			النتيجة العادية قبل الضريبة= 6+5	
		250000		الضرائب المدفوعة على النتيجة العادية	695
		544901875		الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	693
	1635705625			النتيجة الصافية للنشاطات العادية 7	
	1635705625			النتيجة الصافية للدورة	

ثالثا- تحليل الاستغلال الوظيفي

1- تصنيف الأعباء حسب الوظيفة:

تصنف الأعباء حسب الوظيفة، وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم. بحيث يمكن أن نجد عدة طرائق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي:

- تصنيف الأعباء من الزاوية الاقتصادية أو النشاط بحيث نجد: وظيفة الشراء، وظيفة الإنتاج، وظيفة التوزيع، الوظيفة الإدارية والمالية.
- تصنف حسب وسائل الاستغلال بحيث نجد: المخازن، المصانع، المكاتب...
- التصنيف حسب المنتج أو نوعية الخدمات بحيث نجد: المنتج أ، المنتج ب...
- التصنيف حسب مراكز التكلفة أو المسؤولية بحيث نجد: المديرية العامة، الإدارة والمالية، المديرية التجارية، مصالح الدراسات، المصالح التقنية.
- التصنيف حسب المناطق الجغرافية بحيث نجد: المنطقة أ، المنطقة ب، إفريقيا، آسيا، بقية العالم...

حسابات النتائج حسب الوظائف

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات				
الهامش الاجمالي				
ايرادات أخرى ووظيفة تكاليف تجارية أعباء ادارية أعباء أخرى ووظيفة				
نتيجة وظيفية				
الأعباء حسب طبيعتها: -مصاريف المستخدمين -مخصصات الاهتلاكات - أعباء حسب طبيعتها أخرى				
ايرادات مالية مصاريف مالية				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للأنشطة العادية				
أعباء استثنائية ايرادات استثنائية				
النتيجة الصافية للنشاط				
عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة				

2. دراسة عناصر حسابات النتائج حسب الوظائف:

أ-هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة

وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

ب- **النتيجة الوظيفية:** وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى الوظيفية.

النتيجة الوظيفية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات الوظيفية الأخرى - الأعباء التجارية - الأعباء الإدارية - أعباء أخرى وظيفية.

ت- **النتيجة العادية قبل الضريبة:**

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة الوظيفية - مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

ث- **نتيجة الأنشطة العادية الصافية:**

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

ج- **نتيجة السنة المالية الصافية:**

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء غير العادية + الإيرادات غير العادية.

مثال تطبيقي: حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	أرصدة الدورة السابقة
إجمالي المبيعات		4250500000	
تكلفة المبيعات			

هامش الربح الإجمالي		
	150000000	إيرادات أخرى
	1000600000	مشتريات مستهلكة
	800000	خدمات خارجية
	200150000	أعباء المستخدمين
	350000	ضرائب ورسوم
	62500	أعباء وظيفية أخرى
	1007680000	مخصصات الإهلاكات وتدني القيمة
	10000000	أعباء مالية
	2180857500	النتيجة العادية قبل الضريبة
	250000	الضرائب المدفوعة على النتيجة العادية
	544901875	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
	1635705625	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

رابعاً- تحليل حسابات النتائج بواسطة النسب المالية:

يمكن تحليل حسابات النتائج حسب الطبيعة او حسب الوظيفة وهذا على حسب ماتم عرضه في القوائم المالية أو تحليله حسب الطبع وكذا حسب الوظيفة من خلال المؤشرات والنسب التي يقاس من خلالها مرد ودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح. ومن بين هذه النسب مايلي:

- نسبة هامش الربح الإجمالي = هامش الربح الإجمالي / المبيعات
- نسبة القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال / المبيعات
- نسبة إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / المبيعات
- نسبة النتيجة الوظيفية = النتيجة الوظيفية / المبيعات
- نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب / المبيعات
- نسبة النتيجة غير العادية = النتيجة غير العادية / المبيعات
- نسبة نتيجة السنة المالية الصافية = نتيجة السنة المالية الصافية / المبيعات.
- نسبة هامش الربح الإجمالي: وهو يمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، بحيث كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين، فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالي: النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي
- وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك.
- نسبة هامش الربح الصافي: هذه النسبة تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات، يمكن ملاحظة

هامش الربح الإجمالي قد يكون عاليا بينما هامش صافي الربح منخفضا وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد قروض، وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشرا على نجاح العملية الأساسية بينما فشل المؤسسة في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المؤسسة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية، وتحسب انطلاقا من العلاقة النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى.

وكما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

كما يمكن قياس الوزن النسبي لمختلف المصاريف والأعباء بالنسبة للمبيعات:

- نسبة المصاريف = إجمالي المصاريف / المبيعات
- نسبة مصاريف التسويق = مصاريف التسويق / المبيعات
- نسبة مصاريف الإدارة = مصاريف الإدارة / المبيعات
- نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / المبيعات
- نسبة مصاريف الأشهر = مصاريف الأشهر / المبيعات
- نسبة مصاريف الخدمات الخارجية = مصاريف المستخدمين / المبيعات

- نسبة الضرب والرسوم = الضرب والرسوم / المبيعات
تطبيق: من خلال المثال التطبيق أعلاه والخاص بحسابات النتائج يمكن حساب النسب والمؤشرات المالية التالية:

- نسبة هامش الربح الإجمالي = هامش الربح الإجمالي / المبيعات

$$0,035289966 = 4250500000 / 150000000$$

- نسبة القيمة المضافة للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال / المبيعات

$$0,764404188 = 4250500000 / 3249100000$$

- نسبة إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / المبيعات

$$0,717233267 = 4250500000 / 3048600000$$

- نسبة النتيجة الوظيفية = النتيجة الوظيفية / المبيعات

$$0,515435243 = 4250500000 / 2190857500$$

- نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب / المبيعات

$$0,513082579 = 4250500000 / 2180857500$$

- نسبة نتيجة السنة المالية الصافية = نتيجة السنة المالية الصافية / المبيعات.

$$0,384826638 = 4250500000 / 1635705625$$

- نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / المبيعات

$$0,764404188 = 4250500000 / 3249100000$$

خامسا- تحليل نقطة التعادل:

تمثل رقم الأعمال الذي تحقق فيه المؤسسة نتيجة تساوي الصفر، ويتساوى أو يتعادل فيه اجمالي ايراداتها مع اجمالي تكاليفها وتسمى بعتبة المردودية، بحيث يكون:

$$\text{رقم الأعمال} = \text{اجمالي التكاليف}$$

$$\text{ومنه: النتيجة} = \text{رقم الأعمال} - \text{اجمالي التكاليف}$$

$$\text{النتيجة} = \text{رقم الاعمال} - \text{اجمالي التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة}$$

$$\text{النتيجة} = \text{الهامش على التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة}$$

وبمأن النتيجة عند عتبة المردودية تساوي الصفر يكون:

$$\text{النتيجة} = \text{الهامش على التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة} = \text{الصفر}$$

$$\text{ومنه: الهامش على التكاليف المتغيرة} = \text{التكاليف الثابتة}$$

ويمكن ان نعبر عن عتبة المردودية بالعلاقة التالية:

$$\text{عتبة المردودية} = (\text{رقم الأعمال} \times \text{التكاليف الثابتة}) / \text{الهامش على التكلفة}$$

المتغيرة

تطبيق: من خلال الدفاتر المحاسبية لاحدى الشركات تحصلنا من جدول حسابات النتائج على المعطيات التالية، ومنه يمكن حساب عتبة المردودية كمايلي:

النسبة	القيم	
100%	4400500000	المبيعات
28%	1211962500	التكاليف المتغيرة
72%	3188537500	الهامش على التكاليف المتغيرة
23%	1007680000	الأعباء الثابتة

النتيجة	2180857500	50%
---------	------------	-----

عتبة المردودية = (رقم الأعمال X التكاليف الثابتة) / الهامش على التكلفة المتغيرة

$$\text{عتبة المردودية} = (4400500000 \times 1007680000) / 3188537500$$

$$\text{عتبة المردودية} = 1390698977, 20$$

كما يمكن معرفة الزمن الذي تصل فيه المؤسسة الى عتبة المردودية كما يلي:
اذا كان رقم الأعمال 4400500000 تتحقق خلال سنة فان نقطة التعادل تتحقق خلال

$$113, 77 = 360 \times (4400500000 / 1390698977, 20) \text{ يوم}$$

كما يمكن تحديد:

- **حجم التعادل بالوحدات يمثل:** التكاليف الثابتة الاجمالية / الربح الحدي للوحدة
- **معدل الربح الحدي يمثل:** ربح الوحدة/سعر بيع الوحدة
- **نقطة التعادل وهامش الأمان تمثل:** الفرق بين رقم الأعمال ونقطة التعادل
- **نسبة هامش الأمان تمثل:** هامش الأمان/ رقم الأعمال
- **نقطة التعادل والربح المستهدف:** ماهو حجم المبيعات الذي يحقق الربح المرغوب؟

يمكن تحده كمايلي:

$$\text{(التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش ربح الوحدة الواحدة}$$

الباب السادس دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة

الباب السادس دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة

يتضمن جدول تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج.

ويتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن مايلي:

- الأنشطة التشغيلية أو وظيفة الاستغلال: تتضمن الأعباء والنواتج والانشطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار

- الأنشطة الاستثمارية أو وظيفة الاستثمار: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات

- الأنشطة التمويلية أو وظيفة التمويل: تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

وسف نحاول التطرق الى جدول التدفقات النقدية للخزينة بالتفصيل من خلال المعايير المحاسبية الدولية، وحسب النظام المحاسبي المالي.

أولاً- جدول التدفقات النقدية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي السابع

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية. (1)

يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد **جدول التدفقات النقدية للخبزينة**، وذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء مستقل عن بياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.

1- مفاهيم أساسية: فيما يلي تعريف المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار:

أ- **النقديات**: ويقصد بها النقدية بالخبزينة والودائع تحت الطلب .

ب- **النقدية المعادلة**: وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها .

ت- **التدفقات النقدية**: وتتمثل في التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

ث- **وظيفة الاستغلال**: عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية.

(1) أنظر المعيار المحاسبي الدولي السابع من خلال المواقع التالية:

www.IASb.org/ias7, www. IFRS.com/ias7, et, www.infotechaccountants.com/ias7

ج - **وظيفة الاستثمار:** عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة

ح - **وظيفة التمويل:** عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية، المتمثلة في إجمالي حقوق المساهمين أو الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة.

2- **تقديم جدول التدفقات النقدية:** يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية، خلال الفترة مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، والتمويلية⁽¹⁾.

أ- **أساسيات الأنشطة التشغيلية:** - تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى، لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

- يتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات المؤسسة، ولذلك فإنها تنتج عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

(1). Laurent Bailly, op-cit ,P :26

- التحصيل النقدي من بيع السلع وتقديم الخدمات ؛
- التحصيل النقدي الناتج عن منح حقوق امتيازات، والرسوم والعمولات، وغيرها من الإيرادات
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات؛
- المدفوعات النقدية للعاملين أو نيابة عنهم؛
- التحصيلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو تعويضات أو أية مزايا تنتج عن التأمين .
- المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مسترجعة، إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية .
- التحصيلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار .

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية .

في حالة احتفاظ إحدى المؤسسات بأوراق مالية أو قروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، فإنها تعتبر مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، ولذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب أن تبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية، وقياسا على ذلك فإن القروض والسلف التي تقدمها المؤسسات المالية تبوب عادة ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات.

ب- أساسيات الأنشطة الاستثمارية: ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية. وفيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:

- المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة أو غير ملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى. وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة؛

- التحصيل النقدي من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة؛

- المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو للدخول في مشروعات مشتركة ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة، وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها؛

- التحصيل النقدي من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى، أو حصص في مشروعات مشتركة ولا يشمل ذلك على التحصيل النقدي من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة، وكذلك التحصيل النقدي من بيع أوراق مالية تم شرائها بغرض المتاجرة فيها؛

- القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها المؤسسات المالية؛

- التحصيل النقدي الناتجة عن سداد الغير للقروض والسلف للمؤسسة ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمؤسسات المالية؛

- المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية

- التحصيل النقدي الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية. وفي حالة اعتبار أحد العقود السابقة كعقد وقائي لتحوط لموقف معين، فإنه يتم تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالعقد حسب التصنيف الخاص بالموقف الذي تم تحصيله أو تحوط له.

ت- أساسيات الأنشطة التمويلية: يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

- النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.
- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها .
- النقدية الناتجة عن السندات والقروض أو كمبيالات والمرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة .
- النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن أصول مستأجرة ناتجة عن عقود الإيجار التمويلية.

3- الإفصاح عن التدفقات النقدية: يجب على المؤسسة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين الآتيتين:

أ- الطريقة المباشرة، حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية.

ب- الطريقة غير المباشرة حيث يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة

بأثر العمليات غير النقدية وأية عناصر مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية وكذلك عناصر حسابات النتائج أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

يفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تقدم هذه الطريقة معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة، وفي ظل الطريقة المباشرة يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للعناصر الرئيسية بإحدى طريقتين:

- من الدفاتر المحاسبية للمؤسسة، أو.
- بتعديل عناصر المبيعات وتكلفة المبيعات الفوائد وما شابهها من عناصر حسابات النتائج
- ومصاريف الفوائد وما يشابهها من عناصر المصاريف الرئيسية بالمؤسسات، المالية وكذلك باقي عناصر قائمة حسابات النتائج بما يلي:
- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية، العناصر غير النقدية الأخرى.

- العناصر الأخرى التي تعتبر آثارها النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .
- في ظل الطريقة غير المباشرة، يتم حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة بما يلي:
 - أ- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.
 - ب- العناصر غير النقدية مثل اهتلاك الأصول الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من شركات زميلة أو حقوق أقلية،
 - ت- باقي العناصر التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .

وكطريقة بديلة فإنه يمكن إظهار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في ظل الطريقة غير المباشرة عن طريق عرض الإيرادات والمصروفات الظاهرة بقائمة حسابات النتائج، وكذلك التغيرات في عناصر المخزون والعناصر التشغيلية من حسابات المدينين والدائنين.

ثانيا- بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة من خلال حسابات النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات⁽¹⁾:

(1) شنوف شعيب، 2009

1 - وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية: تتضمن الأعباء والنواتج

والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار

2- وظيفة الاستثمار من خلال الأنشطة الاستثمارية: تتضمن المبالغ المدفوعة

من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن

التنازل عن الاستثمارات

3 - وظيفة التمويل من خلال الأنشطة التمويلية: تشمل الأنشطة التي لها

علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت

رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة

غير المباشرة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة كمايلي:

1- وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية: تشمل العناصر التالية:

- التحصيل المقبوض من الزبائن وتشمل مايلي: حساب 70 المبيعات من

البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة -

ماعدا حساب 709 التخفيضات التجارية الممنوحة- ويجب استثناء

وطرح (-): التغير في رصيد حساب 411 الزبائن والحسابات الملحقة،

وذلك من خلال الفرق بين رصيد آخر مدة ورصيد أول مدة.

- التحصيلات الأخرى التي تضم حساب 74 إعانات الاستغلال، وحساب

757 الايرادات الاستثنائية عن عمليات التسيير، وحساب 758 الايرادات

الأخرى للتسيير الجاري، والتغير في حساب 487 الايرادات المسجلة

مسبقا.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتضم مايلي: حساب 60 المشتريات المستهلكة ماعدا حساب 609 التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات، حساب 61 الخدمات الخارجية، حساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى، حساب 63 أعباء المستخدمين، ويستثنى منها(-):التغير في رصيد حساب 401 المورد والمخزونات والخدمات، التغير في رصيد حساب 467 الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة، التغير في حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة، التغير في حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.
 - وكذلك المبالغ المدفوعة لمتعاملين آخرين وتشمل:حساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، حساب 65 الأعباء الوظيفية الأخرى، ويستثنى (-) التغير في رصيد حساب 445 الرسم على القيمة المضافة، التغير في رصيد حساب 486 الأعباء المسجلة مسبقا.
 - فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة تضم حساب 66 الأعباء المالية.
 - الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كمايلي: حساب 695 الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية وي طرح منها (-) التغير في رصيد حساب 444 الدولة والضرائب على النتائج.
 - تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية وتمثل الفرق بين حساب 77 الإيرادات غير العادية وحساب 67 الأعباء غير العادية.
- 2 - **وظيفة الاستثمار من خلال الأنشطة الاستثمارية:**تشمل عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتحدد كما يلي:

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(+) التحصيل الناتج من عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال: الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب 76 الأيرادات المالية.

(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

(-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتمثل التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية، بالإضافة القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

(-) تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتمثل التغير في القيم الثابتة المالية، بالإضافة الى القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

3 - **وظيفة التمويل من خلال الأنشطة التمويلية:** وهي أنشطة تكون ناتجة عن حركة حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتشمل يلي:

- **التحصيل الناتج من إصدار أسهم** تتمثل في التغير في حساب 101 رأس المال، بالإضافة الى التغير في حساب 103 العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة.

- **الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها** وتتمثل في حساب 12 نتيجة السنة المالية السابقة - غير المسجلة في الاحتياطات.

- التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب 16 القروض والديون المماثلة

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على النقديات وما يعادلها فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والوداع والالتزامات ذات الأجل القصير بمعنى التوظيفات قصيرة المدى سهلة التحول إلى سيولة

ثالثا- طرائق عرض وتقديم جدول التدفقات النقدية للخرينة

خلافًا لجدول حسابات النتائج والميزانية اللذان يتم اعدادهما استنادًا إلى أساس الاستحقاق، ومنه يتم اعداد ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية، فان جدول التدفقات النقدية يمكن أن يتم إعداده من ثلاثة مصادر هي: (1)

- ميزانية مقارنة للسنتين متتاليتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها؛

- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة ؛

- معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة

(1) حنان، 2005، ص 135، نقلا عن السيد أحمد عبد الناصر شحدة، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الانتمان في البنوك ، 2008

إن إعداد جدول التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفقا لثلاث خطوات متتالية هي (1):

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية المقارنة؛
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية؛
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة والبيانات الإضافية.

وتوجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما: (2)

1- الطريقة المباشرة: يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة.

الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة - الطريقة المباشرة

البيان	إحالات	الدورة الجارية	أرصدة الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:			
التحصيل من الزبائن			

(1) Kieso , Weygand & Warfield , 2001, P 14

(2) Voir :IAS7 :Norme comptable N° 7.

التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

		المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين
		فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة
		ضرائب مدفوعة على النتيجة
		تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية
		تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية
		تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية
		تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:
		المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة
		التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة
		المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية
		فوائد محصلة من التوظيفات المالية
		حصص وأقساط مقبوضة من النتائج
		تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية
		تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:
		التحصيل الناتج من إصدار الأسهم
		حصص وتوزيعات أخرى
		تحصيل قروض
		تسديد الديون وقرض أخرى
		تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية
		مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة
		تغير الخزينة خلال السنة المالية
		الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
		الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
		تغير الخزينة خلال السنة المالية
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

2- الطريقة غير المباشرة: يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- اضافة الأعباء غير النقدية إلى صافي الربح و منها:
- اهتلاك الأصول الثابتة؛
- إطفاء الأصول المعنوية غير الملموسة ؛

- الديون المشكوك في تحصيلها ؛
- تعدل التغيرات التالية في رأس المال العامل:
- طرح الزيادة في الأصول المتداولة ؛
- + اضافة النقص في الأصول المتداولة ؛
- + اضافة الزيادة في الالتزامات المتداولة ؛
- طرح النقص في الالتزامات المتداولة ؛
- تعدل العناصر غير التشغيلية التالية:
- طرح أرباح بيع الأصول الثابتة ؛
- + اضافة خسائر بيع الأصول الثابتة ؛

تجدر الاشارة الى أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض جدول التدفقات النقدية هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال وظيفة الاستغلال، أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

يشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم السابع المؤسسات على إعداد جدول التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة، وذلك لأن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ومن أهم الاختلافات الأساسية بين الطريقتين، أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المؤسسة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة، من ناحية أخرى يؤخذ على الطريقة المباشرة أنها

تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي، وتتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفقا لأساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجة وفقا للأساس النقدي (1)

الشكل النموذجي - جدول تدفقات الخزينة - الطريقة غير المباشرة

الدورة السابقة	الدورة الجارية	إحالات	البيان
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول: - اهتلاكات ومؤونات - التغير في الضرائب المؤجلة - التغير في المخزون - التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى - التغير في حسابات المورد وديون أخرى - زائد/ناقص قيمة التنازل، ضريبة صافية
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: - المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة - التحصيل الخاص بالتنازل/القيم الثابتة
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: - حصص مدفوعة للمساهمين - زيادة أو ارتفاع رأس المال - إصدار قروض - تسديد قروض
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3
	3+2+1		تغير الخزينة خلال السنة المالية

(1) Wild , et al., 2003 , P 385-391

			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			مؤشر تغير أسعار صرف العملات
			تغير الخزينة خلال السنة المالية

رابعاً- تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة المؤشرات المالية:

1. دور وأهمية جدول التدفقات النقدية للخزينة:

هناك العديد من البيانات والنعلمومات المحاسبية واحتياجات مستخدمي القوائم المالية لا توفرها الميزانية ولا حسابات النتائج، ومن خلال قراءة البيانات والمعلومات التي يتضمنها جدول التدفقات النقدية واستخداماته يمكن الاعتماد على الفكرة التي تؤيد الإفصاح من خلال التدفقات النقدية للخزينة لأنه يجب على مجموعة من التساؤلات، والتي غالباً ما تفشل القوائم الأخرى في الإجابة عنها كجدول حسابات النتائج، والميزانية، ويمكن تلخيص أهم هذه التساؤلات في النقاط التالية:

ما هو مستوى النقد الناتج من العمليات التشغيلية؟ لماذا تعاني بعض المؤسسات والشركات ذات الربحية من عسر مالي ونقدي؟ كيف تنمو وتتوسع الشركات والمؤسسات في نفس السنة التي تظهر حسابات نتائجها خسارة؟ ماهي المبالغ التي تستخدم للاقراض والناجمة من المصادر الداخلية؟ ما هو مقدار الأموال المقترضة خلال السنة؟ هل أن التدفق النقدي الصافي أكبر أو أقل من الربح الصافي؟

وتعتبر معلومات التدفقات النقدية للمؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية، واحتياجات المؤسسة في استخدام هذه النقدية.

عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.

يمكن أن تساعد معلومات التدفق النقدي مستخدمي القوائم المالية على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمشاريع المؤسسة المختلفة.

كما يمكن أن تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

2. أهداف جدول التدفقات النقدية للخرينة:

يمكن القول أن من بين الأهداف التي يخدمها جدول التدفقات النقدية للخرينة ما يلي:

أ- تقييم جودة ربحية المؤسسات: تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتوضح نسب ربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفرقة بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج، والتدفق النقدي الصافي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي من خلال جدول التدفقات النقدية للخرينة، وعلى هذا الأساس فإن

تحقيق المؤسسة لربح صافي مرتفعا لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس.

لكن كلما ارتفع التدفق النقدي الصافي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح، وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين، المساهمين والادارة، والمقرضين، فالمستثمرون يهتمهم الفرص المربحة لتوجيه استثماراتهم نحوها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى مؤسسات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.

ب-تقييم السيولة: تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل.⁽¹⁾

3- تحليل جدول التدفقات النقدية بوسطة النسب المالية:

توجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول التدفقات النقدية للخرينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب و المؤشرات حسب

(1) Schroeder , et al. , 2001, P 156

أغراض المحللين الماليين ، لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه

- **نسبة النشاط التشغيلي:** وتحدد من العلاقة التالية: (1)

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية/الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة (2).

توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفية الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة.

- **نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الربح الصافي:** ويحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الربح الصافي.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب (3).

- **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:** وتحدد بالعلاقة التالية:

التحصيل النقدي الناتج من إيرادات الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

(1) السيد أحمد عبد الناصر شحدة، 2008

(2) Fried lob & Schaefer , 2003, Pp 75 - 89.

(3) محمد مطر، 2006، ص 163

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي: وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية.

توضح هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من خلال وظيفة الاستغلال، وتوضح قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح⁽¹⁾

وفي حالة ماذا كانت النتيجة سلبية فهذا يعني أنه يجب على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز، وهذا إما ببيع جزء من استثماراتها أو الاعتماد على التمويل طويل الأجل.

- نسبة تغطية النقدية: تحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتشمل التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية أهمها مايلي:

- الديون والقروض المستحقة الدفع، الدفعات المستحقة لعقود الإيجار التمويلي؛ المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة؛ وتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه

(1) Gibson , 2001 , P 366

النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات⁽¹⁾.

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

- **نسبة التوزيعات النقدية:** وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية الناتجة من وظيفة الاستغلال و الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، وارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية⁽²⁾.

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

(1). Friedlob & Schleifer , 2003 , P 91

(2). Gibson , 2001 , P 367

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛ مدفوعات أعباء الديون؛ الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية؛ والديون المستحقة خلال السنة المالية.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / (الديون طويلة الأجل المستحقة + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل).

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة، وكل ما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلة السيولة.

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل. توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.⁽¹⁾

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية: وتحدد بالعلاقة التالية:

(1) Roehl – Anderson & Bragg , 2005 , P 329

التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/التدفق النقدي الخارج للنفقات الاستثمارية.

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية. وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها (1)

- **التدفقات النقدية الحرة:** تمثل الفرق بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال وظيفة الاستغلال و النفقات الرأسمالية، يعني أن التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وإذا كان التدفق النقدي الحر سالبا فهذا يدل على وجود مؤشر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة

وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / (النفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح)

وتوضح نسبة التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة المرونة المالية للمؤسسة (2)

- **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:** وتحدد بالعلاقة التالية:

(1) Stickney et Brown , 1999 , P 154

(2) Bergevin , 2002 , P 230

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة
للأنشطة الاستثمارية

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة⁽¹⁾

- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تمثل نسبة تمويل حيازة الأصول الثابتة، وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات.

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، وذلك بتوفير مؤشرات تفيد المستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم، كما تقيس أيضاً مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة عقلانية في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل، للمحافظة على التوازن المالي.

كما تجدر الإشارة الى أن هذه النسب والمؤشرات المالية و التي تم استنتاجها من جدول التدفقات النقدية للخرينة يمكن توزيعها وتصنيفها الى كتل متجانسة وذلك لقياس جودة الأرباح، قياس السيولة ، وقياس مؤشر انتقيم سياسات التمويل كمايلي:

(1) محمد مطر وآخرون، 2005، ص 167

3-1- مؤشرات تقييم جودة الأرباح:⁽¹⁾ ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخرينة واستخدامها لتقييم ربحية المؤسسة مايلي:

-نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي:

= التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي/الاحتياجات النقدية الأساسية⁽²⁾

-نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب

كما يمكن حساب هذه النسبة كمايلي:

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب⁽³⁾

- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

-نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات:

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي / صافي المبيعات

3-2 مؤشرات تقييم السيولة: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول

التدفقات النقدية للخرينة واستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة مايلي:

- نسبة تغطية النقدية:صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

(1) محمد الشيايب، النسب المستخدمة في التحليل المالي، 2007

(2) تشمل الاحتياجات النقدية الأساسية المصاريف التشغيلية النقدية، فوائد مدينة، مصاريف رأسمالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، نصيب السنة المدفوع من الالتزامات طويلة الأجل، النقص في الدائنين، إطفاء السندات

(3) صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد + الضرائب

- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / فوائد الديون

- نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي: صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية⁽¹⁾

3-1- مؤشرات تقييم سياسات التمويل: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخرينة لتقييم سياسة التمويل في المؤسسة مايلي:

- نسبة التوزيعات النقدية:

التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية،

- نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

- نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة:

المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

- نسبة الإنفاق الرأسمالي:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم

خامساً- تحليل قائمة التدفقات النقدية للخرينة:

⁽¹⁾ مصطفى فهمي الشيخ، 2008،

ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل عند القيام بتحليل جدول التدفقات النقدية، بحيث يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمؤسسة، فعلى سبيل المثال نجد المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج المالي يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المؤسسة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن جدول التدفقات النقدية للخرينة لأنها نشاطات غير نقدية مثل⁽¹⁾ إصدار الأسهم والسندات لشراء الأصول؛ استبدال الأصول الثابتة؛ وتحويل السندات إلى أسهم عادية.

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة والتي تمثل التدفقات النقدية الخارجية، فمثلاً إذا اتبعت المؤسسة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فإن ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار، وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح، وبالتالي سيترتب على المؤسسة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة، وهذا ينطبق على طرائق الاهتلاك

(1) الدوري و أبو زناد، 2003، ص 116

المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح، وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة.⁽¹⁾

ويمكن للمحلل المالي الاستعانة ببعض المؤشرات والتي تعتبر كدلائل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية ومن أهمها:⁽²⁾

- معدل الزيادة في المبيعات أقل من معدل الزيادة في المدينين والمخزون، وهذا يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء.
- معدل الانخفاض في المخزون أقل من معدل الانخفاض في الدائنين، وهذا يدل على تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين، ومن يعني أن هناك صعوبات في السيولة تعاني منها المؤسسة.
- معدل الزيادة في الخصوم المتداولة الأخرى أكبر من معدل الزيادة في المبيعات، مما يدل على صعوبات تواجه المؤسسة في مجالات البيع، وبالتالي ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.
- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وبشكل مستمر إما بسبب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل.
- زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مما يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات، والذي يمكن أن يكون مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل.

(1) Fridlob & Schefier, 2003, P 149

(2) Stickney et Brown , 1999, pp : 623-624

- الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل، والذي يعتبر مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المؤسسة.
 - تخفيض أو إيقاف التوزيعات النقدية.
- كما نجد أن جدول التدفقات النقدية يحتوي على بعض المؤشرات التي يمكن أن تساعد المحلل المالي في الحكم على أوضاع المؤسسات، ومن أهمها: (1)
- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة على قدرة المؤسسة في توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية.
 - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل وإمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- ومن خلال تحليل التدفقات النقدية الحرة التي يمكن أن يساعد في الإجابة عن التساؤلات التالي: (2)
- هل المؤسسة قادرة على دفع أرباح الأسهم؟ هل المؤسسة قادرة على الاحتفاظ باستثماراتها الرأسمالية الأساسية حتى لو انخفضت أنشطتها التشغيلية؟ ما هو النقد الحر الذي تستطيع أن تستخدمه المؤسسة في الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزينة وإضافة سيولة المؤسسة؟
 - التدفقات النقدية الحرة المتوفرة للمقرضين تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة بالفوائد وأصل القروض.

(1) Palepu , et al., 2004 , P 15

(2) kieso, et al., 2005 , P 197

- التدفقات النقدية الحرة المتوفرة لحملة الأسهم تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم، وقيمة المؤسسة تعتمد على التدفقات النقدية الحرة المتوقعة مستقبلا والتي يمكن أن تستخدم في:

- تسديد الديون والفوائد للمقرضين؛
- دفع الحصاص النقدية لحملة الأسهم؛
- إعادة شراء الأسهم من المستثمرين؛
- شراء الأوراق المالية والأصول غير التشغيلية الأخرى.

سادسا- العلاقات المالية للتوازن من خلال التغير في الخزينة خلال الفترة

يتكون جدول تدفقات الخزينة من ثلاث محاور رئيسية مرتبطة ببعضها البعض، كمايلي:

- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستغلال؛
- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات الاستثمار؛
- تدفقات الخزينة المتولدة من نشاطات التمويل.

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بشكل عقلاي وبأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر، لأن الخزينة المثلى هي التي تقترب من الصفر، حيث أن:

تغيرات الخزينة للسنة المالية = تدفقات الخزينة الصافية من نشاطات الاستغلال + تدفقات الخزينة الصافية من نشاطات الاستثمار + تدفقات الخزينة

الصافية من نشاطات التمويل، أو = الخزينة في نهاية الفترة - الخزينة في نهاية الفترة.

يمكن ان يكون المحلل المالي أمام الحالات التالية:

- إذا كان لدينا صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال أكبر من صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة أنشطة الاستغلال، في هذه الحالة يجب على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، مع ضرورة التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

- إذا كان لدينا صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال يساوي صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة أنشطة الاستغلال، لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه يجب القيام بتحليل دقيق خاصة لصافي تدفقات الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، بالرغم من أن تدفقات الاستغلال كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

- إذا كان لدينا صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال أقل من صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، فان المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال.

- إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فان أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الفرق بين

لتدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من أجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي المحافظة على بقاءها في حلبة المنافسة، وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة المالية.

سابعا- مقارنة بين الميزانية وجدول تدفقات الخزينة:

من خلال الميزانية	من خلال جدول التدفقات النقدية للخزينة	
الأموال تعني رأس المال العامل	الأموال تعني النقد والنقد المعادل	مفهوم الأموال
إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل.	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية.	الأهداف
تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، وتمويلية	الشكل وطرق العرض
تعرض حسب العناصر المتداولة والعناصر غير المتداولة	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحا.	
تعرض في محتوى الميزانية	لا يمكن عرضها في محتوى جدول تدفقات الخزينة	كيفية عرض العناصر غير نقدية

ثامنا - مقارنة بين جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة

يوضح حسابات النتائج نتيجة نشاطات المؤسسة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقا لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة وتكاليفها، وتبدأ حسابات النتائج بصافي الإيرادات والتي تمثل قيمة المبيعات النقدية خلال السنة المالية، ثم يتم خصم تكلفة المبيعات من تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها للحصول على إجمالي الربح، الذي يخصم منه بعد ذلك المصاريف التشغيلية التي تحماتها المؤسسة خلال الفترة حتى نصل في النهاية إلى الربح قبل الضريبة.

إن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها المؤسسة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى المؤسسة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات وتكاليفها للمؤسسة طبقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءا منها كان أجلا أو على

الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة حسابات النتائج على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلا، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد، لذلك يجب التفرقة بين مفهوم الربح أو النتيجة ومفهوم التدفق النقدي، إذ في احتساب الربح الصافي تدخل عناصر لا يترتب عليها تدفق نقدي كاهتلاك الأصول الثابتة المادية الملموسة، أو إطفاء الأصول المعنوية غير الملموسة، وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات، في حين أن عناصر كهذه لا تراعى في احتساب التدفق النقدي الصافي.

لذلك يمكن القول أن جدول حسابات النتائج يعاني من بعض نقاط الخلل التي تتمثل بما يلي:

- عدم تطابق رصيد الربح الصافي الذي يظهر في حسابات النتائج هذه مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي، وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق، أما قائمة حسابات النتائج فتقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وأعباء حتى لو لم يقبض هذا الإيراد أو لم تدفع هذه الأعباء، لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح من خلال حسابات النتائج.

- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل الأعباء والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المؤسسة.

- يلخص حسابات النتائج بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المؤسسة على الدفع.

- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاهتلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها، أما جدول التدفقات النقدية فهو يوضح المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقديات أول المدة وآخر المدة، ويتم إعداد هذا الجدول وفقا للأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، ولذا يبين جدول التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عال وأكبر من الالتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل، وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة المؤسسة، وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وحسابات النتائج، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمرا ضروريا عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذا الجدول سد الفجوات الموجودة في القوائم المالية الأخرى مثل:

- تحديد أثر الأعباء غير النقدية كالاهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي؛
- بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها حسابات النتائج؛
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع عناصر التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للمؤسسة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج كل على حدة فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما يظهر حسابات النتائج المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين يقوم جدول التدفقات النقدية بإظهار عنصر المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في حسابات النتائج مع التغير في المدينين في الميزانية.

تطبيقات: تم استخراج من الدفاتر المحاسبية لاحدى المؤسسات جدول تدفقات

الخزينة المعد طبقا للطريقة المباشرة

الدورة السابقة	الدورة الجارية	إحالات	البيان
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية:
	1872500000		التحصيل من الزبائن
	-467500000		المبالغ المسددة إلى الموردين-المستخدمين
	-10000000		فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة
	-250000		الضرائب المدفوعة على النتيجة

	-201662500	26	مصاريف استغلال مدفوعة خلال الدورة
	500000	27	إيرادات استغلال محصلة
	1193587500		تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية:
	-1050000	20	المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة
	450000000		التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة
	-202500000		المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية
	246450000		تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية:
	500000000	25	التحصيل الناتج من إصدار الأسهم
	5000000000		تحصيل قروض
	-100000000		تسديد الديون طويلة الأجل
	5400000000		تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية
	6840037500		تغير الخزينة خلال السنة المالية
	0		الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
	6840037500		الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
	6840037500		تغير الخزينة خلال السنة المالية

- حساب بعض المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من جدول التدفقات

النقدية:

- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية

الداخلية من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية /

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية = 203550000 / 5500000000

= 27, 02038811

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

التدفقات النقدية الصافي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة

$$\text{للتدفقات الاستثمارية} = 203550000 / 1193587500 = 5,86385409$$

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة

الأجل: التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل

$$\text{الأجل} = 100000000 / 1193587500 = 11,935875$$

- نسبة تغطية النقدية: التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات

النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية = 1193587500 /

$$3,932095207 = 303550000$$

الباب السابع
التغيرات في حقوق المساهمين

الباب السابع التغيرات في حقوق المساهمين

يجب على المؤسسة أن تعرض في جدول مستقل تغيرات الأموال الخاصة
يظهر مايلي:

- صافي ربح أو خسارة الفترة؛ أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة؛
- المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، والتوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين؛
- كل عنصر من عناصر الإيرادات أو الأعباء التي لها علاقة بحقوق المساهمين؛
- حركة الأسهم والاحتياطي.
- السياسات المحاسبية: من خلال ذلك يجب توضيح مدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية
- تقديم المعلومات المالية الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية سابقة الذكر؛
- السياسات والطرائق المحاسبية المعتمدة.

الشكل النموذجي لجدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات & نتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N						

مثال تطبيقي: جدول تغيرات الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات & نتيجة

500000000				10000000000	30	رصيد نهاية السنة N-1
						تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء
						إعادة تقييم القيم الثابتة
						الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج
						حصص موزعة
				2000000000		زيادة رأس المال
1635705625						نتيجة صافية للنشاط
				12000000000		رصيد نهاية السنة N

تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بواسطة النسب المالية:

- نسبة النتيجة الصافية/ رأس المال
- نسبة التوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين/ الأموال الخاصة
- نسب الأسهم، توزيع الأرباح وقياس القيم السوقية: وتحسب من خلال:
الأرباح الموزعة / قيمة السهم السوقية أو
الأرباح الموزعة / عدد الأسهم
- نسبة توزيع الأرباح: وتحسب من خلال الأرباح الموزعة / الأرباح
الصافية
- معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد: متوسط قيمة السهم
السوقية / ربح السهم
- نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية:
قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم
- معدل دوران الأسهم: وتحسب من خلال: عدد الأسهم التي تم تداولها خلال
الدورة المحاسبية/ عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.

الباب الثامن
التحليل الشمولي للمؤشرات المالية - النسب المالية المشتركة
والنسب المعيارية

الباب الثامن التحليل الشمولي للمؤشرات المالية - النسب المالية المشتركة والنسب المعيارية أولاً- النسب المشتركة:⁽¹⁾

1-نسبة العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على حقوق المساهمين:

تسمى نسبة المر دودية الصافية للأموال الخاصة، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المر دودية المستخدمة حيث أنه بناء على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً وتحسب من العلاقة التالية:⁽²⁾

النتيجة الصافية / حقوق الملكية

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظراً لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة)/2.⁽³⁾

(1) أنظر شنوف شعيب محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية الجزء الأول
(2) تمثل حقوق المساهمين أو حقوق الملكية قيمة الأسهم المملوكة للمساهمين في المؤسسة وهي تتكون عادة من (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) بمعنى أنها تعبر عن الأموال الخاصة.

(3) ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر المساهمين ما يوازى معدل العائد الخالي من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى، ويعتبر معدل العائد الخالي من الخطر هو ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة 100% حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك العائد، وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزينة كمعدل عائد خالي من الخطر في

2- **معدل العائد على الاستثمار:** تسمى نسبة مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدة تجاوزت السنة، كما تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

وتكون تكلفة التمويل هي إجمالي التكلفة المرجحة لعناصر التمويل، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة المؤسسة في إدارة الأموال المستثمرة. وتحسب من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / إجمالي الاستثمار

ويتكون إجمالي الاستثمار من رأس المال العامل الدائم بالإضافة إلى إجمالي الأصول طويلة الأجل، أو من مجموع حقوق الملكية بالإضافة للقروض طويلة

ظل معدل تضخم يساوي صفر، أما في حالة وجود معدل تضخم فيتم استخدام معدل العائد الإسمي الخالي من الخطر ويتم حسابه كما يلي :

(1 + معدل العائد الخالي من الخطر) (1 + معدل التضخم) - 1

أما بدل المخاطرة فهو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في مجالات قد تتعرض للتقلبات ويتم تقسيم المخاطر عادة إلى مخاطر الأعمال؛ مخاطر التمويل؛ مخاطر السيولة. وتنقسم المخاطرة بوجه عام إلى جزئيين، أحدهما يرجع إلى السوق ككل وهو ما يسمى المخاطرة المنتظمة والأخر يرجع إلى المؤسسة نفسها وهو يسمى المخاطرة غير المنتظمة ويتم قياسها والتحكم فيها داخل المؤسسة. ويتم تقدير المخاطرة المنتظمة للاستثمار عن طريق الربط بين العائد على الاستثمار والعائد على السوق ككل لتحديد ما يسمى معامل المخاطرة المنتظمة.

الأجل، أو بمفهوم آخر الأموال الدائمة. هناك من يرى انه يجب حسابها عن طريق (: النتيجة+الفوائد على رأس المال)/الأموال الدائمة.⁽¹⁾

3- نسبة العائد على إجمالي الأصول: وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على الأموال الدائمة، حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى، معدل العائد على الأصول يقاس من خلاله قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزونات، إلى غير ذلك من الموجودات، وربما يتبادر إلى الذهن أن بعض الأنشطة تحتاج أصولاً أكبر من غيرها، ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بين مؤسستين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل هذه أو نجاح تلك، ولكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس المؤسسة من دورة محاسبية إلى أخرى، أو أن نقارنه بالمؤسسات المماثلة من حيث طبيعة النشاط. وتحسب من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر المدة)/2، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع.

(1) أنظر: ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص: 58

4-معدلات دوران الأصول: تقيس كفاءة المؤسسة في استثمار وتوظيف مصادر الأموال في تحقيق المبيعات، والنسبة تقاس بعدد المرات، وتشمل المؤشرات التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة: المبيعات الصافية / الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول الثابتة: المبيعات الصافية / الأصول الثابتة

معدل دوران إجمالي الأصول: المبيعات / متوسط إجمالي الأصول

توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة.

5- معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، وهذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخزون وهي متوسط بقاء المنتج في المخزون بالأيام التي تساوي عدد أيام الفترة (360 في حالة سنة كاملة) / معدل دوران المخزون، كما توضح هذه النسبة سرعة بيع المنتجات، وتحسب بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

تكلفة البضائع المباعة / متوسط المخزونات

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة حيث تستطيع المؤسسة أن

(1) أنظر : أمين السيد أحمد لطفي، ص 574

تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

6-معدل فترة التخزين: ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه. وتحسب بالعلاقة التالية:

360 يوم / معدل دوران المخزون

7- معدل دوران المدينين: توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

المبيعات الآجلة(الزبائن+أوراق القبض) / متوسط حسابات المدينين

8- معدل دوران الدائنين: يجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين. وتحسب بالعلاقة التالية:

المشتريات الآجلة(الموردين+أوراق الدفع) / متوسط حسابات الدائنين

9- متوسط فترة التحصيل: وهو معدل دوران حسابات المدينين أو معدل دوران المبالغ تحت التحصيل، وتحسب من العلاقة التالية:

إجمالي حسابات المدينين /متوسط المبيعات اليومية

متوسط المبيعات اليومية يمثل صافي المبيعات السنوية /360 (1)

وهي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد، حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المؤسسة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على المؤسسة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدي إلى تحمل المؤسسة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط الحسابات المدينة. وبالتالي يمكننا حساب متوسط فترة التحصيل بالأيام كما يلي:

عدد أيام الفترة (360 في حالة عام كامل) /معدل دوران المبالغ تحت

التحصيل

هذه النسبة تبين قصر أو طول فترة التحصيل، مع ملاحظة أن طول فترة التحصيل لا ينم بالضرورة عن فشل إداري لأن بعض المؤسسات تسمح للعملاء بسداد قيمة المنتج بعد شهر أو على أقساط وذلك يعتبر تشجيع للعملاء على الشراء.

10-متوسط فترة السداد: وهي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين

وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسة، وطول هذه المدة في مصلحة المؤسسة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر المؤسسة في صورة المتعثرة في السداد. وتحسب بالعلاقة التالية :

إجمالي حسابات الدائنين / متوسط المشتريات اليومية

(1) عدد أيام السنة التجارية هو 360 يوم.

متوسط المشتريات اليومية تمثل صافى المشتريات السنوية /360يوم.

11- معدل تغطية الفوائد بالأرباح: وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات، باستخدام الأرباح، بمعنى عدد مرات تغطية الأرباح لفوائد الديون، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة.

وتحسب من خلال العلاقة التالية: الربح الإجمالي / الفوائد على الديون

12- الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل: وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الديون طويلة المدى / رأس المال العامل

13- نسب الأسهم، توزيع الأرباح وقياس القيم السوقية: معدل الربح الموزع للسهم أو نسبة الأرباح الموزعة للسهم الواحد: وهي نسبة الأرباح السنوية الموزعة لكل سهم إلى قيمة السهم السوقية، هذه النسبة هامة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالعائد النقدي الدوري، لنفترض أن مستثمراً يريد أن يشتري أسهما لكي يحصل على عائد سنوي لا يقل عن قيمة معينة، في هذه الحالة فإن معرفة هذه النسبة يؤثر على قراره بشراء السهم أو عدم شرائه. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة / قيمة السهم السوقية أو الأرباح الموزعة / عدد الأسهم

14 -نسبة توزيع الأرباح: وهي نسبة الأرباح الموزعة من الربح الصافي، هذه النسبة توضح سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح. وتحسب من خلال العلاقة التالية:⁽¹⁾

الأرباح الموزعة / الأرباح الصافية

15-معامل سعر السهم إلى عائد أو مضاعف السعر للعائد: وهي تمثل نسبة سعر السهم في السوق إلى العائد الموزع والمحتجز على السهم أي مقارنة سعر السهم بربح السهم، كلما كان المستثمرين في البورصة يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة من دورة محاسبية إلى أخرى، كلما ازدادت هذه النسبة. وتحسب من خلال العلاقة التالية: متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم

16-نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية: هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن القيمة المحاسبية بناء على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة ربحية المؤسسة مستقبلا أم لا وهي قيمة السهم في السوق إلى قيمته الدفترية التي عبارة عن حقوق المساهمين على عدد الأسهم. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم

17-معدل دوران الأسهم: يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية (فترة معينة). و تحسب من خلال العلاقة التالية:

(82) Securities & Commodities Authority, financial analysis general framework, Al fraj consulting, W.LL,2006,p:115.

عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية/ عدد الأسهم المكتتب بها
في نهاية الدورة المحاسبية

18-معدل دوران رأس المال العامل: المبيعات الصافية / متوسط رأس المال
العامل

(متوسط رأس المال العامل = الأصول المتداولة لبداية المدة + الأصول
المتداولة لنهاية المدة)/2

ويمكن حساب هذا المؤشر بالأيام كما يلي: 360/ معدل دوران رأس المال
العامل

وكلما كانت الأيام أقل لرس المال العامل كان هامش الربح أكبر، وهذا يدل
على ان دليل الاستثمار جيد.

19- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات: وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية من المبيعات / رقم الأعمال

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من
المبيعات، وهي توضح هذه النسبة التدفقات النقدية من المبيعات،

20-نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتحدد بالعلاقة
التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية
تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام

موجدها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الأصول باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلا من صافي الربح⁽¹⁾

21-نسبة العائد على رأس المال من التدفقات النقدية التشغيلية: ويحدد بالعلاقة التالية: التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / رأس المال

توضح هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة، وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلا من صافي الربح⁽²⁾

22-نسبة إعادة الاستثمار: وتحدد بالعلاقة التالية: التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الأصول طويلة الأجل

توضح هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل اقتناء الأصول طويلة الأجل، وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الأصول طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس فقط الأصول اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

23-نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة: وتحدد بالعلاقة التالية: التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / متوسط الالتزامات المتداولة.

(1) السيد أحمد عبد الناصر شحدة، 2008،

(2) عبيدات، 2006، ص 68

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخليا⁽¹⁾

24-نسبة أثر الاهتلاك والإطفاء: وتحدد بالعلاقة التالية:

(مخصصات الاهتلاك + مصاريف الإطفاء) / التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاهتلاك والإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويمكن اعتبار المؤسسة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاهتلاك والإطفاء لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية⁽²⁾

تطبيق 1:

تعطى لك البيانات التالية: القيم الثابتة: مصاريف البحث والتقيب 20000، شهرة المحل 50000، معدات النقل 80000، تجهيزات المكتب 60000؛ اقراضات 30000، سندات مساهمة 8000، كفالات مدفوعة 12000؛ المخزونات والحسابات الجارية: بضائع 30000، مواد أولية 70000، انتاج جاري 10000؛

حسابات الغير: حسابات الزبائن 60000، أوراق القبض 32000، أوراق الدفع 90000، موردي المخزونات 48000، موردي القيم الثابتة 55000

(1) Kieso, et al., 2005 , P 196

(2) Bergevin , 2002 , P 231

رأس المال الاجتماعي 250000، الاحتياطات 50000، مرحل من جديد
(-)10000، هيئات اجتماعية 5000، ضرائب مؤجلة 7000،

الحسابات المالية: الحساب الجاري البريدي:60000، الحسابات الجارية في
البنك 45000، سندات التوظيف 15000

المعلومات الاضافية:

- اتضح ان مصاريف البحث والتقيب لا تتوافق ولا تتوفر فيها شروط
الأصول

- الضراب على الأرباع 25 بالمائة

- متوسط المبيعات السنوي قدر بمبلغ 120000،

- متوسط المشتريات السنوي 85000

- مخزون أول الفترة 20000

العمل المطلوب:

- اعداد الميزانية

- تحديد الوضعية المالية الصافية

- رأس المال العامل واحتياجاته، والخزينة

- تحديد مهلة تحصيل الزبائن

- تحديد مهلة تسديد الموردين

- نسب المديونية

- نسب المردودية

- نسب تقييم السيولة

تطبيق 2: تحصلنا من الدفاتر المحاسبية لاحدى المؤسسات على ميزان

المراجعة بعد الجرد

الأرصدة		المجاميع		
دائن	مدين	دائن	مدين	البيان
500000		500000		رأس المال
2000		2000		فرق التقدير
510000		510000		الاحتياطي
	20000		20000	الأراضي
	100000		100000	مباني
	100000	50000	150000	معدات وأوات
	300000	100000	400000	معدات نقل
	10000		10000	تجهيزات المكتب
	10000	5000	15000	غلافات قابلة للاسترجاع
	100000		100000	
	28000		28000	
60000		60000		اهتلاك المباني
60000		101250	41250	اهتلاك المعدات
300000		390000	90000	اهتلاك معدات النقل
5000		6200	1200	اهتلاك الأغلفة
10000		10000		اهتلاك تجهيزات المكتب
	3900	298100	302000	مخزون البضائع
	12000	255000	267000	مواد أولية ولوازم
	10000	65000	75000	تموين آخر
	140000	660000	800000	انتاج تام
	3000		3000	مخزونات بالخارج
	3000	602000	605000	مشتريات البضائع
3000		3000		مشتريات المواد الأولية
		3000	3000	تدني قيمة البضائع
5000		5000		تدني قيمة الانتاج التام

التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي

100000	900000	800000		موردي المخزونات
5000		5000		موردي -فواتير قيد الاستلام
	200		200	موردي -تسبيقات
	600000	550000	1150000	الزبائن
	2000	3000	5000	الزبائن المشكوك فيهم
1700		11700	10000	زبائن -أغلفة للاسترجاع
	11000	133000	144000	الرسم على القيمة المضافة
6000		219000	213000	الرسم على القيمة المضافة
	5000	450000	50000	قيم للتخليص
	50000	550000	600000	البنك
	40000	260000	300000	الحساب الجاري البريدي
	10000	80000	90000	الصندوق
	192100		192100	بضائع مستهلكة
	259900	3100	263000	مواد أولية مستهلكة
	20000		20000	تموينات أخرى مستهلكة
	30000		30000	خدمات خارجية
	3000		3000	مصاريف التأمين
	15000		15000	مصاريف المستخدمين
	20000		20000	ضرائب ورسوم أخرى
	22550		22550	القيمة الناقصة من خروج القيم الثابتة
	2000		2000	مصاريف مالية أخرى
	87450		87450	مخصصات اهتلاكات وتدني الأصول غير المتداولة
	5000		5000	مخصصات اهتلاكات وتدني الأصول المتداولة
250000		250000		مبيعات البضائع
319400		319400		انتاج مباع
5000		5000		خدمات مقدمة أخرى
50000		350000	300000	التغير في مخزون الانتاج
22000		22000		القيمة الزائدة من خروج القيم الثابتة
1000		1000		استرجاع تدني قيم الأصول المتداولة

العمل المطلوب:

- اعداد الميزانية؛
- اعداد حسابات الناتج؛
- هل يمكن اعداد جدول تدفقات الخزينة ؟
- تحليل الهيكل المالي باستعمال المؤشرات المالية الأكثر دلالة، ورأس المال العامل واحتياجاته.

ثانياً- النسب المعيارية:

يمكن استعمال أسلوب النسب المعيارية في الرقابة وتقييم الأداء، ويتم تحديد هذه المؤشرات عن طريق استخراج النسب المعيارية بواسطة المتوسط الحسابي، الوسيط، الوسط الحسابي المتحرك.

1- المتوسط الحسابي

لدينا المثال التالي الخاص بالمخزون السلعي:

2014	2013	2012	2011	2010	
6500	4500	6500	5500	4500	
$6000 = \frac{6000+4500+6500+5500+7500}{5}$					المتوسط الحسابي

ومنه فان القيمة المعيارية للمخزون السلعي لسنة 2015 هي تمثل المتوسط الحسابي المقدر بالمبلغ المتوسط 6000

2- طريقة الوسيط

في المثال السابق الوسيط هو:

يجب ترتيب العينات تصاعديا أو تنازليا كمايلي:

4500،5500 ،6000 ،6500 ،7500

ومنه فان الوسيط هو: 6000

3- طريقة المتوسط الحسابي المتحرك

لدينا المثال التالي والذي يوضح نسبة السيولة في المؤسسة:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	0.9	1.2	1.5	0.8	1.3

أولاً- يجب ترتيب العينات ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً كمايلي:

$$0.8, 0.9, 1.2, 1.3, 1.5$$

ثانياً- يجب استخراج المتوسط الحسابي لمفردتين أو ثلاثة مفردات لكل بداية أو

نهاية لعينة الدراسة

ثالثاً- حساب نسبة السيولة المعيارية لفترتين:

$$0.85 = 2 / (0.9 + 0.8) \text{ مرة ثانياً يعتبر المتوسط الحسابي المستخرج مفردة}$$

أو عينة جديدة لمتوسط حسابي جديد:

$$1.25 = 2 / (1.2 + 0.85) \text{ مرة}$$

$$1.265 = 2 / (1.3 + 1.25) \text{ مرة}$$

$$1.385 = 2 / (1.5 + 1.265) \text{ مرة}$$

رابعاً- المتوسط الحسابي الأخير المستخرج يعتبر النسبة المعيارية المطلوبة

وهو في هذه الحالة:نسبة السيولة المعيارية هي: 1.385 مرة لسنة 2015.

الباب التاسع
الأساليب الحديثة في التحليل المالي

الباب التاسع الأساليب الحديثة في التحليل المالي

تعتبر الطرائق الكمية من بين الأساليب الحديثة في التحليل المالي، ومنها الأساليب الاحصائية والأساليب الرياضية⁽¹⁾.

أولا- الأساليب الاحصائية:

والتي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات والعديد من السنوات، بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن ان لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل.

يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات. كما لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب الا اذا توفرت بيانات لمجموعة سنوات.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

2014	2013	2012	2011	2010	
40	60	80	110	110	القيم المعنوية
160	160	120	170	190	القيم الثابتة المادية
60	60	70	80	65	القيم الثابتة المالية
100	120	130	80	55	المخزونات
70	40	90	120	85	حسابات الزبائن
120	60	60	40	115	الحسابات المالية
550	500	550	600	620	مجموع الأصول

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر : وليد الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، 2004

380	400	380	350	350	الأموال الخاصة
100	80	110	120	155	الالتزامات طويلة المدى
70	20	60	130	115	الالتزامات قصيرة المدى
550	500	550	600	620	مجموع الخصوم

يجب الإشارة إلى:

- سنة الأساس هي سنة 2010، ومنه تصبح كل قيمها 100
- ننسب العناصر المتشابهة إلى العنصر الذي يمثلها في سنة الأساس مضروباً في 100 كمايلي:

(قيمة العنصر لسنة المقارنة / قيمة نفس العنصر لسنة الأساس) x 100

وبعد القيام بالاجراءات الضرورية نحصل على التغيرات التي تحدث في كل عنصر، ومنه تصبح البيانات كمايلي:

2014	2013	2012	2011	2010	
36.37	54.55	72.73	100	100	القيم المعنوية
84.21	84.21	63.16	89.5	100	القيم الثابتة المادية
92.3	92.3	107.7	123	100	القيم الثابتة المالية
181.82	218.18	236.37	145.45	100	المخزونات
82.35	47.06	105.88	141.18	100	حسابات الزبائن
104.34	52.17	52.17	34.78	100	الحسابات المالية
88.71	80.64	88.71	96.77	100	مجموع الأصول
108.58	114.28	108.58	100	100	الأموال الخاصة
64.51	51.61	70.96	77.41	100	الالتزامات طويلة المدى
60.87	17.40	52.17	113.04	100	الالتزامات قصيرة المدى
88.71	80.64	88.71	96.77	100	مجموع الخصوم

ثانيا- الأساليب الرياضية

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف

وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملما بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:

1- طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Y = f(x)$$

بحيث تمثل Y الظاهرة الأولى x الظاهرة الثانية

ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أشكال مختلفة قد تكون الظاهرة الأولى سبب والظاهرة الثانية نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

2- طريقة البرامج الخطية:

نعتمد على هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو جملة من الظواهر كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية،

ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية، نعتمد على استعمال المعادلة التالية:

$$Y = ax + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين:

$$\sum X_i + nb \quad Y_i = a \sum$$

$$\sum X_i^2 + b \sum X_i \quad Y_i X_i = a \sum$$

حيث تمثل i تسلسل المتغيرات، تمثل x_i قيم المتغير الأول، وتمثل y_i قيم المتغير الثاني.

3. طريقة المصفوفات الخطية:

تستخدم عموما في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة ذات الاحتمالات المتعددة، وتستعمل عادة من طرف المؤسسات الانتاجية الكبرى⁽¹⁾

ولتوضيح ذلك نفرض أن مؤسسة صيدال ترغب في انشاء ثلاثة خطوط انتاجية للأدوية، وكل خط يحتوي على ثلاثة نماذج انتاجية، بحيث كل خط انتاجي يضم على مايلي:

الخط الانتاجي الأول يتطلب 8 مراحل انتاجية من النموذج الأول، 10 مراحل انتاجية من النموذج الثاني، و 9 مراحل انتاجية من النموذج الثالث.

الخط الانتاجي الثاني يتطلب 12 مرحلة انتاجية من النموذج الأول، 15 مرحلة انتاجية من النموذج الثاني، و 8 مراحل انتاجية من النموذج الثالث.

(1) وليد ناجي الحياي، 2007، ص: 226

الخط الانتاجي الثالث يتطلب 8 مراحل انتاجية من النموذج الأول، 10 مراحل انتاجية من النموذج الثاني، و9 مراحل انتاجية من النموذج الثالث.

ولتبسيط ذلك نشكل هذه المعطيات في شكل مصفوفة، والتي هي عبارة عن مجموعة من الأعداد في شكل مربع أو مستطيل كمايلي:

النموذج3	النموذج2	النموذج1	
9	10	8	الخط1
8	15	12	الخط2
9	10	8	الخط3

الباب العاشر
استخدام الاساليب الاحصائية في التنبؤ بالفشل المالي وقياس
الاحتيال المالي

الباب العاشر

استخدام الاساليب الاحصائية في التنبؤ بالفشل المالي وقياس الاحتيال المالي

لتحليل مؤشرات الأداء يجب الاعتماد على الأساليب التالية:

طريقة التحليل الاقتصادي التقليدية؛

طريقة التحليل الاحصائي؛

طريقة التحليل الرياضي.

أما للتنبؤ بالفشل هناك العديد من النماذج المستعملة في التنبؤ بالفشل⁽¹⁾

أولا - الفشل المالي

كانت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي على يد Beaver حيث عرض فيها نموذج متطورا للنسب المالية المركبة التي تستخدم كمنبه مبكر للفشل المالي قبل حدوثه ثم تتابعت الدراسات بعد هذا النموذج في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة⁽²⁾

تعتمد أغلب النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي وذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات الا إن المعدلات النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج لآخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مؤسسة أو مشروع لذلك فإن كل نموذج يمكن ان يكون

(1) وليد الحياي، 2004

(2) JAMES A. OHLSON, Financial Ratios and the Probabilistic Prediction of Bankruptcy , Journal of Accounting Research Vol. 18 No. 1 Spring 1980 Printed in U.S.A

مفيد لظرف إقتصادي معين، ويمكن للمحلل المالي استخدام هذه النماذج مع إجراء بعض التعديلات على متغيراتها لكي تتلائم مع ظروف المؤسسة التي يقوم بدراستها، إلا أن المحلل المالي يحتاج إلى قدرة وكفاءة علمية ومهنية عالية لإقتراح النموذج الملائم وأيضاً يجب إختبار النموذج قبل تطبيقه حتى لا تكون المخرجات غير حقيقية وتؤثر على اتخاذ القرارات وبالتالي الحاق الضرر بالمؤسسة .

ثانياً- مفهوم الفشل المالي:

يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على الخبرة، وقدرة وكفاءة المحلل، حيث يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم، وفي كثير من الحالات تعطي المؤشرات والنسب المالية نتائج متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة مالية أخرى، كارتفاع نسب الربحية، وانخفاض نسب السيولة، بمعنى أن التحليل المالي لم يعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة، في الوقت الذي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إعساراً مالياً قد يحدث، إن العدد الكبير للنسب المالية المستخدمة، والصعوبات في تفسير مجموعة من تلك النسب، دفع العديد من الباحثين والمحللين الماليين إلى السؤال:

هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للمؤسسة، ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة؟

لذلك فقد اعتمد التحليل المالي لأهداف التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من النسب والمؤشرات المالية، لمعرفة معطيات معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم أخرى، وذلك كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها الشركات، ونظراً لعدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، بحيث يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه النفقات، وعادة ما

تكون البداية مع عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ومنه تتوقف المؤسسة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية مثل الدفعات المتركمة للأسهم الممتازة ملائمة فرض الاستمرارية على أثر الجدل والقلق المتزايد حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي، وظهور مخالقات مالية ومحاسبية جوهرية فشل مدققي الحسابات في اكتشافها،

قام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد IAASB بإصدار المعيار الدولي للمراجعة ISA 570، الخاص بفرض الاستمرارية .

ويهدف المعيار إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملاءمة فرض الاستمرارية للمؤسسة مستقبلا كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدد المعيار مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات على اكتشاف حالات الشك حول إمكانية استمرار عمل المؤسسة، هذه المؤشرات التي يجب أن تراعى من قبل المدقق، علما بأن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائما أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل، وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة؛
- عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل؛
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي؛
- تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها؛
- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها .

- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض .
- عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى .

ومؤشرات تشغيلية، وتمثل فيما يلي:

- فقدان إداريين قياديين بدون استبدالهم؛
- فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي؛
- مشاكل في نقص في تجهيزات مهمة .

مؤشرات أخرى، وتمثل فيما يلي:

- عدم تطبيق متطلبات رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى؛
- دعاوي قضائية ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها؛
- تغير في التشريعات أو السياسات الحكومية .

ويتضح مما سبق أن معايير المراجعة حددت لمدقق الحسابات الإجراءات الواجب إتباعها عند تقييم قدرة المؤسسات على الاستمرار، بحيث يجب أن يتضمن تقرير التدقيق توضحات عن تلك القدرة على الاستمرار في النشاط، لكي تكون بمثابة تحذير أو إنذار مبكر عن فشل محتمل، عند إعداد البيانات، وفي حال غياب معلومات مغايرة يفترض بأن المؤسسة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور، أي لفترة سنة مالية واحدة على الأقل.

وعليه فإن الممتلكات والالتزامات تسجل على أساس أن تحقيق الأصول وتسديد الإلتزامات بالسبل الاعتيادية للعمل، وإذا لم يكن هناك ما يبرر هذا الافتراض، فإن المؤسسة قد لا تستطيع تحقيق أصولها بالمبالغ المسجلة، كما قد

يكون هناك تغيير في مبالغ الإلتزامات وتواريخ استحقاقها، وكنتيجة لذلك فإن مبالغ الأصول والخصوم، تحتاج إلى تعديل .

ثالثا- التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل:

إن مؤشرات الجدارة الائتمانية تعكس نوعية الأداء المالي للمؤسسة، أما مؤشرات الإفلاس يقصد بها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ولمزيد من استعمال الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات، من ناحية قدرتها على الاستمرار أو تصفيتها وبالتالي حلها، مع استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس على أساس تقييم الوضعية المالية الماضية، وقياس مدى قدرة المؤسسة على تطوير مواردها، كما أستعملت هذه المؤشرات مع استخدامات رياضية وتحليل الإنحدار لتتوقع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل.

وازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل المؤسسات، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن أن تكون في خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة، وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل المالي النسبي وتحليل الإتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي.

1-نموذج ومدخل Zeta-Score

جرت هذه الدراسة من طرف Edward Altman⁽¹⁾، بحيث قام باستخدام أسلوب التحليل المالي الخطي التمييزي و متعدد المتغيرات لايجاد أفضل النسب المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات، حيث قام الباحث باستخدام عينة من المؤسسات الصناعية المسعرة في السوق المالي، بالإضافة الى بعض

(1) Edward I. Altman is the Max L. Heine Professor of Finance at the Stern (School of Business, New York University

المؤسسات الفاشلة ماليا، وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول، بحيث تم استثناء المؤسسات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي، وللتأكد من دقة تصنيف المؤسسات تم استخدام تحليل التصنيف Classification Analysis بدقة بلغت في العام الأول 94% للمؤسسات الفاشلة ماليا و97% للمؤسسات غير الفاشلة، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت إلى 72% للمؤسسات الفاشلة و94% للمؤسسات غير الفاشلة، وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار أكثر من 20 نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات خلال سنتين، تم تصنيفها إلى خمس مجموعات تمثل في السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل، ومؤشرات النشاط، ووقع الاختيار على خمسة نسب للتنبؤ بالفشل المالي.

وكان Altman أول من استخدم التحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis) للتنبؤ بمشكلات الإخفاق المالي، حيث قام بجمع أكثر من متغير لتحقيق هذا الهدف، وبالدراسة المقارنة بين مجموعة من المؤسسات التي تعاني من الإخفاق المالي، ومجموعة من الشركات الناجحة ماليا، وهذه الشركات متجانسة أي من النشاط نفسه، توصل إلى معادلة أصبحت معروفة باسم:

Z-Score Model ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$(1) Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1.0X5$$

Where:

- Z = weighted average of five separate ratios
- X1 = working capital / total assets
- X2 = retained earnings / total assets
- X3 = profit before interest and tax / total assets
- X4 = market capitalization / book value of debts

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$$

حيث أن: (1)

X_1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية؛

X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية؛

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول المادية؛

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم؛

X_5 = صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية .

وكلما ارتفعت قيمة Z ، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي.

وللتمييز بين المؤسسات الناجحة، والمؤسسات المتوقعة أن يواجهها الإخفاق، وضع Altman المعايير التالية: (2)

- إذا كانت قيمة Z تساوي 2.99 أو أكبر فهي مؤسسات قادرة على

الاستمرار؛

$X_5 = \text{Revenue} / \text{total assets} =$
= Altman's model shows companies that have a Z-score of > 2.7 are considered as a good sign for being successful compared to those which have a Z-score of < 1.8 had potential serious problems and may not be able to continue.
However, for a company who's Z-score falls between 2.7 and 1.8, it is difficult to determine its status.

- (1) Edward I. Altman, PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF COMPANIES: REVISITING THE Z-SCORE AND ZETA® MODELS, July 2000,p 13
- (2) The Diagnosis of Bankruptcy Risk Using Score Function, RECENT ADVANCES in ARTIFICIAL INTELLIGENCE, KNOWLEDGE ENGINEERING and DATA BASES,p 84

- إذا كانت قيمة Z تساوي 1.81 أو أقل . فهي مؤسسات مهددة بخطر
الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها؛

- أما المؤسسات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى
دراسة تفصيلية، عندما تكون قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99

ومن بين أهم وأكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم
إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المؤسسات غير المسعرة في السوق
المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين وهذا يتطلب بيانات عن
القيمة السوقية للسهم.⁽¹⁾

(1) Altman's model shows companies that have a Z-score of > 2.7 are considered as a good sign for being successful compared to those which have a Z-score of < 1.8 had potential serious problems and may not be able to continue.

However, for a company who's Z-score falls between 2.7 and 1.8, it is difficult to determine its status

2- نموذج: Altman

قام Altman في سنة 1977 بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من الشركات الفاشلة وشركات أخرى ناجحة خلال الفترة من 1969 الى 1975، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية؛}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية؛}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول المادية؛}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين/ مجموع الخصوم؛}$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية.}$$

إذا كان رصيد المؤشر Z يساوي 2.9 أو أكبر، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس،

(1) Edward I. Altman, PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF COMPANIES: REVISITING THE Z-SCORE AND ZETA® MODELS, July 2000, p 25

أما إذا كانت القيمة أقل من 1.23، فإن المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس (1).

لقد اعتمدت الصيغ السابقة على عينة من المؤسسات الصناعية، ويمكن القول، أن النماذج المناسبة لأوضاع تلك الشركات قد تختلف عن المؤسسات غير الصناعية، وبالفعل سجل نموذج Z أرصدة مختلفة لبعض المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية، مما دفع الباحثين Altman, Hartzell, Peck في سنة 1995 إلى تبني نموذج Zeta الخاص بالمؤسسات غير الصناعية، وقد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في المؤسسات غير الصناعية أعلى منه في الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية. حسب الصيغة التالية (2) :

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4 \quad (3)$$

حيث أن :

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول الملموسة؛}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول الملموسة؛}$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول الملموسة؛}$$

- (1) The Diagnosis of Bankruptcy Risk Using Score Function, p 84 ... The overall value of z'-score indicates as follows: $z' < 1.23$ = Zone I - Distress Zone - High probability of bankruptcy for the firm;
 $1.23 < z' < 2.90$ = Grey area – uncertain zone;
 $z' > 2.90$ = Zone II - Safe zone - Low probability of bankruptcy for the firm
- (2) Edward I. Altman, PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF COMPANIES, REVISITING THE Z-SCORE AND ZETA® MODELS, July 2000, p 27
- (3) Z'' formula was modified as: $Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4 + 3.25$, where the constant (3.25) for the standardization with a default rating (D), which is used for bond rating.

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} / \text{مجموع الخصوم} .$$

إذا كان برصيد المؤشر Z يساوي 2.6 أو أكبر فإن المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس، أما إذا كانت القيمة تساوي 1.1 أو أقل، فإن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس⁽¹⁾ .

3- نموذج Taffler's Z-score

خلال سنة 1977 أجريت في بريطانيا دراسة من قبل الباحثين Taffler and Tisshow، والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المؤسسات البريطانية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفرقة بين العديد من المؤسسات الصناعية مستمرة في عملها، ومؤسسات أخرى أعلنت إفلاسها تم تصنيفها والمجموعتين متشابهتين من حيث الحجم والصناعة، وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج نسب مالية مختلفة، تم اعتماد أربعة منها كمايلي:⁽²⁾

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4$$

حيث أن⁽³⁾:

- (1) EdPavel Gusev, Models of Credit Risk for Emerging Markets, Graduate Business School, Industrial and Financial Economics Master Thesis No 2005,p 7
- (2) Mahesh Narain Butani, PILOT STUDY: FINANCIAL RATIO BENCHMARKS FOR REALESTATE COMPANIES OF THE G.C.C , A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Science in Quantity Surveying. Dissertation supervisor: Prof. Ammar Kaka Heriot-Watt University School of the Built Environment April 2010, p 34
- (3) Mahesh Narain Butani, April 2010, p 34
Taffler (1983) used data from British companies and came up with a four variable Z-score model as follows:
 $Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16 X_4$, Where :
X1 = Profit before tax/Current liabilities
X2 = Current assets/Total liabilities
X3 = Current liabilities/Total assets; and

$$X_1 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{الخصوم المتداولة}؛$$

$$X_2 = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم}؛$$

$$X_3 = \text{الخصوم المتداولة} / \text{مجموع الأصول}؛$$

$$X_4 = \text{فترة التمويل الذاتي} = (\text{الأصول السائلة} - \text{الخصوم المتداولة}) / \text{المصاريف التشغيلية اليومية المتوقعة}.$$

وقد جرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين وفقا لقدرتها على الاستمرار، وهي:

- فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، اذا كانت قيمة Z تساوي 0.3 أو أكبر .

- فئة المؤسسات المهددة بخطر الإفلاس، اذا كانت قيمة Z تساوي 0.2 أو أقل .

4- نموذج Taffler

خلال سنة 1982، قام Taffler بمحاولة لإعادة النظر في نمودجه السابق، لعينة صغيرة من المؤسسات أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها خلال الفترة ما بين 1968 و1973، ومؤسسات أخرى تتمتع بهيكل مالي قوي، وهناك قائمة كبيرة من المؤشرات المالية محتملة، تم تخفيضها الى خمسة مؤشرات، وذلك حسب الصيغة التالية:

$$X_1 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول}؛$$

$X_4 = \text{Turnover/Total assets}$ Accordingly, he suggested:

A score of < 0.0 showed characteristics similar to a failed company =

= A score greater than 0.2 was characteristic of good long term survival prospects.

Taffler did not provide any explanation as to why his model would provide a greater reliability than Altman; however both models agreed on the ratio turnover/total assets as a positive indicator of corporate failure.

$$X_2 = \text{مجموع الخصوم} / \text{صافي رأس المال المستثمر؛}$$

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{مجموع الأصول؛}$$

$$X_4 = \text{معدل دوران المخزون .}$$

وقد قام الباحث بدراسة الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات، وتوصل إلى أن هذا المنهج هو أفضل من الناحية العملية كوسيلة لتحديد قائمة صغيرة من الشركات التي تمر بضائقة مالية، وأن حالة الإفلاس الفعلي تتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وغيرها من الدائنين، ولا يمكن التنبؤ بالفشل بشكل دقيق .

5- نموذج Gordan Springate

خلال سنة 1978 استخدم الباحث Springate أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين مجموعة من المؤسسات الناجحة ماليا، ومجموعة أخرى من المؤسسات أعلنت افلاسها أو تم تصفيتها.

وذلك حسب الصيغة التالية:⁽¹⁾

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول المادية؛}$$

$$X_2 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول المادية؛}$$

(1) Modeli za ocjenu rizičnosti :

http://www.mathos.hr/analizapp/Files/Modeli_ocjene_rizicnosti.pdf, p 25

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{الخصوم المتداولة؛}$$

$$X_4 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المادية} .$$

وكلما ارتفعت قيمة المؤشر Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت Z أقل من 0.862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس⁽¹⁾.

ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث Botheras في سنة 1979 بتطبيق النموذج على 50 مؤسسة، وقد وصلت النتيجة إلى 88% كما قام Sands في سنة 1980 بفحص عينة مكونة من 24 مؤسسة كبيرة وصلت النتيجة إلى 83.3%.

6- نموذج Zmijewski

خلال سنة 1984 أجرى الباحث⁽²⁾ Zmijewski دراسة على عينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من 40 مؤسسة مفلسة و800 مؤسسة صناعية غير مفلسة، واعتمد في نموده على ثلاثة نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات خلال الفترة من 1972 إلى 1978، وهي العائد على مجموع الأصول، نسبة المديونية، ونسبة التداول، وقد استخدم النموذج تحليل بروبيت Probit Analysis، لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حسب الصيغة التالية:

$$Z = - 4.803 - 3.599X_1 + 5.406X_2 - 0.1X_3$$

(1) Prof. Violeta Kasarova , MODELS AND INDICATORS OF ANALYSIS ON THE COMPANY'S FINANCIAL STABILITY , New Bulgarian University
2Ali Ebrahimi Kordlar, Nader Nikbakht , Comparing Bankruptcy Prediction Models in Iran, Business Intelligence Journal - July, 2011 Vol.4 No.2,

إن تطبيق النموذج يحتاج إلى خطوة إضافية عن تلك المستخدمة في نموذج Altman، وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد 1.8138، لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$Z = - 8.7117 - 6.5279X_1 + 9.8054X_2 - 0.1814X_3$$

حيث أن:

X_1 = معدل العائد على مجموع الأصول؛

X_2 = نسبة المديونية؛

X_3 = نسبة التداول.

7- نموذج Zavgren⁽¹⁾:

يعتبر نموذج Zavgren أحد أهم النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، حيث يمتلك قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي لخمس سنوات قادمة وكان هذا خلال سنة 1985 ويقوم النموذج على أساس التحليل اللوغاريتمي، وقد قام الباحث بدراسة عينة من المؤسسات الفاشلة ماليا ومؤسسات أخرى ناجحة، واستخدام النسب المالية التالية⁽²⁾ :

متوسط المخزون السلعي / صافي المبيعات؛

متوسط الذمم المدينة / متوسط المخزون السلعي؛

النقد وما يعادل النقد / مجموع الأصول؛

- (1) Jonathan P. Pinder, Decision analysis using multinomial logit models: Mortgage portfolio valuation , Journal of Economics and Business, Volume 48, Issue 1, February 1996, Pages 67-77
- (2) Grant Henri Muller, Development of a model to predict ,financial distress of companies listed on the JSE , Master of Business Administration, at the University of Stellenbosch, March 2008

الأصول السائلة / الخصوم المتداولة؛

صافي الربح / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين؛

الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين)؛

صافي المبيعات / (الأصول الثابتة المادية + رأس المال العامل).

وبلغت دقة النموذج في التنبؤ بفشل المؤسسات الذي توصلت إليه هذه الدراسة

99% ومن ثم تكون دقته أعلى من دقة النموذج التي (Altman 1968) كانت

95%.

8- نموذج - kida:

يعتبر هذا النموذج من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو مبني

على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط

لتحديد المتغير التابع Z، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو

مؤشر، من خلال المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن:

1X: الربح الصافي / اجمالي الأصول ؛

2X: الأموال الخاصة / اجمالي الخصوم؛

3X: النقديات / الخصوم المتداولة؛

4X: المبيعات / اجمالي الأصول ؛

5X: النقديات / اجمالي الأصول.

اذا كانت النتائج ايجابية فان المؤسسة هي في مأمن من الفشل المالي، واذا كانت النتائج سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي ومنه الافلاس.

يمكن ان تأخذ هذه المؤشرات الترجحية وتفسيراتها من خلال هذا النموذج الشكل التالي:

(1): Kida's Z score Model 1-8

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

Where:

Z = weighted average of five separate ratios

X^1 = net profit after tax / the total assets

X^2 = Interest and expenses discounted for short-term and long-term obligations

X^3 = (Accounts and Notes Payable / total sales)* 12

X_4 = Sales / total assets

X_5 = Cash / total assets

Kida's model shows companies that have a Z-score of > 0.38 are considered as a good sign for being successful compared to those which have a Z-score of < 0.38 had potential serious problems and may not be able to continue

(1) Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies: Using Altman and Kida Models, International Journal of Business and Management Vol. 6, No. 3; March 2011,p 209

9- نموذج Altman and mc cough

من بين النماذج التي يعتمدها المحلل الائتماني للتنبؤ بالفشل المالي وتعثر العملاء، يعتمد النموذج على نسب مالية اعتبرت الأفضل في التمييز بين المؤسسات المفلسة وغير المفلسة أي أفضل النسب المالية المميزة للأداء والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر المالي للمؤسسات

يعتمد هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي ولكل مؤشر وزن ترجيحي يختلف عن الآخر في التنبؤ بالافلاس في المؤسسة، والخمس متغيرات مستقلة وفق معادلة الارتباط والمتغير التابع Z لتحديد القيم الفاصلة للفشل المالي ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، من خلال معادلة الارتباط التالية:⁽¹⁾

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الافلاس

1X: رأس المال العامل/ اجمالي الأصول؛

2X: الأرباح المحتجزة / اجمالي الأصول؛

3X: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الأصول؛

4X: القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للديون؛

5X: المبيعات / اجمالي الأصول.

(1) The Creditory Analysis and its Role in Guiding the Operations of Bank Loaning in the Syrian Industrial Bank, Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. 28 No 3 2006,p 20

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي السيولة، الربحية، الرفع المالي، والنشاط. وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة في ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

- القيمة الفاصلة لهذا النموذج هي: 2.675، المؤسسة التي تحقق أقل من هذه النسبة لها نفس الخصائص للمؤسسات التي فشلت في الماضي
- اذا كانت القيمة أقل من 1.81 تعتبر مؤسسات فاشلة والتي يحتمل افلاسها
- اذا كانت القيمة أكبر من 2.99 فان المؤسسة ناجحة
- اذا كانت القيمة بين 1.81 و 2.99 فانه يصعب التنبؤ بوضع المؤسسة

مثال تطبيقي:

البيان	القيم
رأس المال العامل	90
الأرباح غير الموزعة	70
الأرباح الاجمالية	120
القيمة السوقية لحقوق المساهمين	120
الديون	50
المبيعات	220
مجموع الأصول	360

$$Z = 0.012(90 \setminus 360) + 0.014(70 \setminus 360) + 0.033(120 \setminus 360) + 0.006(120 \setminus 50) + 0.010(220 \setminus 360) = 0.03723333$$

تعتبر مؤسسات فاشلة ويحتمل افلاسها حسب هذا النموذج

10- نموذج Sherrod

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات، والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية⁽¹⁾:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الافلاس، مؤشر درجة مخاطر القروض

X₁: نسبة: رأس المال العامل/ اجمالي الأصول؛

X₂: نسبة: النقديات / اجمالي الأصول؛

X₃: نسبة: اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الأصول؛

X₄: نسبة: الأرباح قبل الضرائب / اجمالي الأصول؛

X₅: نسبة: اجمالي الأصول / اجمالي الالتزامات؛

(1) أنظر : فهمي مصطفى الشيخ، 2008، ص: 102

X6: نسبة: اجمالي حقوق المساهمين / القيم الثابتة المادية⁽¹⁾.

- اذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z أكبر أو تساوي من 25 فان القروض ممتازة ولا توجد مخاطر
- اذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z بين 20 و 25 فان القروض قليلة المخاطر
- اذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z بين 5 و 20 فان القروض متوسطة المخاطر
- اذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z أقل من 5 فان القروض عالية المخاطر.

مثال تطبيقي:

تقدمت احدى المؤسسات لطلب قرض من البنك، والمطلوب تقييم مخاطر

القرض حسب نموذج Sherrod

البيان	القيم
القيم الثابتة	8000
الأصول المتداولة	10000 منها 2000 نقديات
رأس المال العامل	4000
اجمالي الالتزامات	8000
رأس المال	5000
الربح قبل الضريبة	1000

(1) يمكن استعمال نسبة: اجمالي حقوق المساهمين / القيم الثابتة، واستخدام المعامل أو الوزن الترجيحي: $0.1 \times X6$

$$\begin{aligned} Z &= 17(4000/18000) + 19(2000/18000) + 3.5(5000/18000) \\ &+ 20(1000/18000) + 1.2(18000/8000) + 0.10(5000/8000) = \\ &10.7347222 \end{aligned}$$

- يمكن القول أن القروض متوسطة المخاطر

11 - نموذج Argenti - Score⁽¹⁾

يعتمد هذا النموذج على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط، دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان، ويعتقد Argenti أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي، أو عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة، وقد اعتمد النموذج على فرضية أن المؤسسات المتوقعة فشلها لا بد وأن تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب، والأخطاء، والأعراض، ثم الفشل.

(1) Dr. Edward I. Altman, Stern School of Business, New York University, corporate credit scoring models, Argenti (A Score System), p : 21

تطبيقات شاملة:

تطبيق 1

تحصلنا على القوائم المالية الختامية لشركة بريتش بترول يوم لسنتي 2006 و2007 المستخرجة من التقرير المالي للشركة لسنة 2007

العمل المطلوب: تحليل الهيكل المالي لهذه الشركة باستعمال رأس المال العامل، والمؤشرات المالية التالية:

- تحليل السيولة ؛
- تحليل الهيكل المالي؛
- تحليل الربحية؛
- تحليل مؤشرات النشاط؛
- تحليل الرافعة المالية.

الميزانية الموحدة لمجمع شركة بريتش بترول يوم BP

Group balance sheet				
At 31 December			\$ million	\$ million
	البيان	Note	2007	2006
Non-current assets	الأصول غير المتداولة			
Property, plant and equipment	ممتلكات، مصانع وتجهيزات	23	97 989	90 999
Goodwill	شهرة المحل	24	11 006	10 780
Intangible assets	أصول غير ملموسة	25	6 652	5 246

Investments in jointly controlled entities	استثمارات مرآبة من الفروع	26	18 113	15 074
Investments in associates	استثمارات لدى الشركاء	27	4 579	5 975
Other investments	استثمارات أخرى	29	1 830	1 697
Fixed assets	أصول ثابتة		140 169	129 771
Loans	اقتراضات مالية		999	817
Other receivables	حقوق أخرى	31	968	862
Derivative financial instruments	مشتقات أدوات مالية	34	3 741	3 025
Prepayments	تسبقات		1 083	1 034
Defined benefit pension plan surplus		38	8 914	6 753
			155 874	142 262
Current assets	الأصول المتداولة			
Loans	اقتراضات		165	141
Inventories	مخزونات	30	26 554	18 915
Trade and other receivables	تجارة وتحصيلات أخرى	31	38 020	38 692
Derivative financial instruments	مشتقات أدوات مالية	34	6 321	10 373
Prepayments	تسبقات		3 589	3 006
Current tax receivable	رسوم جارية محصلة		705	544

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

Cash and cash equivalents	النقد والنقد المعادل	32	3 562	2 590
			78 916	74 261
Assets classified as held for sale	أصول ثابتة معدة للبيع	3	1 286	1 078
			80 202	75 339
Total assets	إجمالي الأصول		236 076	217 601
Current liabilities	الخصوم المتداولة			
Trade and other payables	تجارة ومدفوعات أخرى	33	43 152	42 236
Derivative financial instruments	مشتقات أدوات مالية	34	6 405	9 424
Accruals	مستحقات متراكمة		6 640	6 147
Finance debt	مستحقات مالية	35	15 394	12 924
Current tax payable	ضرائب جارية للدفع		3 282	2 635
Provisions	مؤونات	37	2 195	1 932
			77 068	75 298
Liabilities directly associated with the assets classified as held for sale		3	163	54
			77 231	75 352
Non-current liabilities	الخصوم غير المتداولة			
Other payables	مدفوعات أخرى	33	1 251	1 430

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للابلاغ المالي

Derivative financial instruments	مشتقات أدوات مالية	34	5 002	4 203
Accruals	مستحقات متراكمة		959	961
Finance debt	مستحقات مالية	35	15 651	11 086
Deferred tax liabilities	ضرائب خصوم مؤجلة	20	19 215	18 116
Provisions	مؤونات	37	12 900	11 712
Defined benefit pension plan and other post-retirement benefit plan deficits		38	9 215	9 276
			64 193	56 784
Total liabilities	إجمالي الخصوم		141 424	132 136
Net assets	صافي الأصول		94 652	85 465
Equity	رأس المال			
Share capital	حصص - الأسهم	39	5 237	5 385
Reserves	الاحتياطي		88 453	79 239
BP shareholders' equity	المساهمون	40	93 690	84 624
Minority interest	حصة الأقلية	40	962	841
Total equity	إجمالي رأس المال	40	94 652	85 465

حسابات النتائج الموحد لمجمع شركة بريتش بترول ليووم BP

Group income statement		Note	2007	2006
Sales and other operating revenues	مبيعات ومدا خيل أخرى	5	284 365	265 906

Earnings from jointly controlled entities – after interest and tax	أرباح من الفروع التابعة بعد الفوائد والضريبة		3 135	3 553
Earnings from associates – after interest and tax	أرباح من الشركاء بعد الفوائد والضريبة		697	442
Interest and other revenues	فوائد ومدا خيل	6	754	701
Total revenues	مجموع المداخيل		288 951	270 602
Gains on sale of businesses and fixed assets	عائدات بيع أصول ثابتة	7	2 487	3 714
Total revenues and other income	مجموع الدخل ومدا خيل أخرى		291 438	274 316
Purchases	مشتريات		200 766	187 183
Production and manufacturing expenses	إنتاج ونفقات		25 915	23 793
Production and similar taxes	إنتاج -رسوم	8	4 013	3 621
Depreciation, depletion and amortization	تدني ونفاد اهتلاكات	9	10 579	9 128
Impairment and losses on sale of businesses and fixed assets	خسائر بيع أصول ثابتة	10	1 679	549

Profit for the year attributable to BP shareholders	الأرباح السنوية الموزعة / المساهمين			
Basic		22	108,76	109,84
Diluted		22	107,84	109,00
Profit from continuing operations attributable to BP shareholders				
Basic			108,76	109,97
Diluted			107,84	109,12

جدول تدفقات الخزينة الموحد لمجمع شركة بريتش بترول يوم BP

Group cash flow statement				
For the year ended 31 December			\$ million	\$ million
		Note	2007	2006
Operating activities	أنشطة الاستغلال			
Profit before taxation from continuing operations	الأرباح قبل الضريبة		31 611	34 642
Adjustments to reconcile profit before taxation to net cash provided by operating activities	تعديل الأرباح			

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

Exploration expenditure written off	نفقات الاستكشاف	16	347	624
Depreciation, depletion and amortization	تدني القيمة واستنفاد الاهتلاكات	9	10 579	9 128
Impairment and (gain) loss on sale of businesses and fixed assets	هبوط-عوائد (أو خسائر) بيع قيم ثابتة	7, 10	(808)	(3 165)
Earnings from jointly controlled entities and associates	أرباح من الفروع التابعة والشركاء		(3 832)	(3 995)
Dividends received from jointly controlled entities and associates	حصص محصلة من الفروع والشركاء		2 473	4 495
Interest receivable	فوائد قابلة للتحويل		(489)	(473)
Interest received	فوائد محصلة		500	500
Finance costs	تكاليف مالية	18	1 110	718
Interest paid	فوائد مدفوعة		(1 363)	(1 242)
Other finance (income) expense	أعباء مالية أخرى (أو مداخيل)	19	(369)	(202)
Share-based payments			420	416
Net operating charge for pensions and other post-retirement benefits, less contributions				
and benefit payments			(404)	(261)

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

for unfunded plans				
Net charge for provisions, less payments	صافي نفقات المؤونات		(92)	340
(Increase) decrease in inventories	زيادة (أو انخفاض) المخزونات		(7 255)	995
(Increase) decrease in other current and non-current assets	زيادة (أو انخفاض) في الأصول أخرى		5 210	3 596
Increase (decrease) in other current and non-current liabilities	زيادة (أو انخفاض) في خصوم أخرى		(3 857)	(4 211)
Income taxes paid	ضرائب دخل مدفوعة		(9 072)	(13 733)
Net cash provided by operating activities of continuing operations	صافي التدفق النقدي لنشاطات الاستغلال المستمرة		24 709	28 172
Net cash provided by operating activities of Innovene operations		3	-	-
Net cash provided by operating activities	صافي التدفق النقدي لنشاطات الاستغلال		24 709	28 172
Investing activities	أنشطة الاستثمار			
Capital expenditures	نفقات رأسمالية		(17 830)	(15 125)
Acquisitions, net of cash acquired	اقتناءات		(1 225)	(229)
Investment in jointly controlled entities	استثمارات لدى الفروع		(428)	(37)
Investment in	استثمارات لدى الشركاء		(187)	(570)

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

associates				
Proceeds from disposal of fixed assets	عوائد من قيم ثابتة متخلى عنها	4	1 749	5 963
Proceeds from disposal of businesses, net of cash disposed	عوائد من أعمال متخلى عنها	4	2 518	291
Proceeds from loan repayments	عوائد من القروض		192	189
Other			374	-
Net cash used in investing activities	صافي التدفق النقدي لنشاطات الاستثمار		(14 837)	(9 518)
Financing activities	أنشطة التمويل			
Net repurchase of shares	صافي إعادة شراء الأسهم		(7 113)	(15 151)
Proceeds from long-term financing	عوائد من التمويل طويل المدى		8 109	3 831
Repayments of long-term financing	إعادة دفع- التمويل طويل المدى		(3 192)	(3 655)
Net increase (decrease) in short-term debt	صافي زيادة (أو انخفاض)		1 494	3 873
Dividends paid	حصص موزعة			
BP shareholders	المساهمون	21	(8 106)	(7 686)
Minority interest	حصة الأقلية		(227)	(283)
Net cash used in financing activities	صافي التدفق النقدي لنشاطات التمويل		(9 035)	(19 071)

التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي

Currency translation differences relating to cash and cash equivalents	تحويل فرق العملة الخاص بالنقد والنقد المعادل		135	47
Increase (decrease) in cash and cash equivalents	زيادة (أو انخفاض) في النقد والنقد المعادل		972	(370)
Cash and cash equivalents at beginning of year	النقد والنقد المماثل في بداية السنة المالية		2 590	2 960
Cash and cash equivalents at end of year	النقد والنقد المماثل في نهاية السنة المالية		3 562	2 590

تطبيق 2

تحصلنا على القوائم المالية الختامية لشركة بريتش بترول يوم لسنوات 2008-2010 المستخرجة من التقرير المالي للشركة لسنة 2010

العمل المطلوب: تحليل الهيكل المالي لهذه الشركة باستعمال رأس المال العامل، والمؤشرات المالية التالية:

- اعداد جدول تدفقات الخزينة ؛
- تحليل الهيكل المالي للشركة بواسطة النسب والمؤشرات المالية الأكثر دلالة ، وذلك من وجهة نظر:
- ادارة الشركة؛
- المستثمرين والمقرضين؛

- في حالة ما تقدمت هذه الشركة لطلب قرض، هل يوافق البنك على منحها القرض أم لا ؟

حسابات النتائج الموحد لمجمع شركة بريتش بترول ليووم BP

Group income statement				
		2008	2009	2010
		361	239	297
Sales and other operating revenues		143	272	107
Earnings from jointly controlled entities – after interest and tax		3 023	1 286	1 175
Earnings from associates - after interest and tax		798	2 615	3 582
Interest and other income		736	792	681
Gains on sale of businesses and fixed assets		1 353	2 173	6 383
		367	246	308
Total revenues and other income		053	138	928
		266	163	216
Purchases		982	772	211
Production and manufacturing expenses ^a		26 756	23 202	64 615
Production and similar taxes		8 953	3 752	5 244
Depreciation, depletion and amortization		10 985	12 106	11 164
Impairment and losses on sale of businesses and fixed assets		1 733	2 333	1 689
Exploration expense		882	1 116	843
Distribution and administration expenses		15 412	14 038	12 555
Fair value (gain) loss on embedded derivatives		111	-607	309
Profit (loss) before interest and taxation		35 239	26 426	-3 702
Finance costs ^a		-1 547	-1 110	-1 170
Net finance income (expense) relating to pensions and other				
	post-retirement benefits	591	-192	47
Profit (loss) before taxation		34 283	25 124	-4 825
		-12		
Taxation ^a		617	-8 365	1 501
Profit (loss) for the period		21 666	16 759	-3 324
Attributable to				
	BP shareholders	21 157	16 578	-3 719
	Minority interest	509	181	395

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

		21 666	16 759	-3 324
Earnings per share - cents				
Profit (loss) for the period attributable to BP shareholders				
	Basic	112,59	88,49	-19,81
	Diluted	111,56	87,54	-19,81

الميزانية الموحدة لمجمع شركة بريتيش بتروليوم BP

	2008	2009	2010
Property, plant and equipment	407388	424062	432285
Goodwill	42472	38897	34063
Intangible assets	34415	44271	55993
Investments in jointly controlled entities	96290	60854	57962
Investments in associates	17549	52598	53647
Other investments	5752	5028	4891
	603866	625710	638841
Loans	4220	4394	3765
Other receivables	3547	4408	15310
Derivative financial instruments	28046	17333	18273
Prepayments	4868	5428	5398
Deferred tax assets	0	924	1840
Defined benefit pension plan surpluses	28269	7015	7141
	672816	665212	690568
Loans	668	811	981
Inventories	104508	75535	93502
Trade and other receivables	160642	113788	137406
Derivative financial instruments	41931	25016	19026
Prepayments	14743	9891	9005
Current tax receivable	1154	1881	1225
Other investments	0	0	4737
Cash and cash equivalents	22752	35541	45510
	346398	262463	311392
	0	0	16667
	346398	262463	328059

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

	1019214	927675	1018627
	179167	134596	173867
Derivative financial instruments	42113	23673	18167
Accruals	27053	23535	22174
Finance debt	60456	45874	45325
Current tax payable	17636	11072	9893
Provisions	7656	5773	37495
	334081	244523	306921
	0	0	2672
	334081	244523	309593
Other payables	11742	12545	48888
Derivative financial instruments	36406	18377	15719
Accruals	3488	2945	2513
Finance debt	61108	96246	102723
Deferred tax liabilities	78371	69435	52452
Provisions	51354	51362	71361
Defined benefit pension plan and other post-retirement benefit plan deficits	38635	41198	37781
	281104	292108	331437
	615185	536631	641030
	404029	391044	377597
BP shareholders' equity	400016	388552	374010
Minority interest	4013	2492	3587
	404029	391044	377597
	7399629	6698746	7368916

تطبيق 3

تحصلنا على البيانات أدناه من القوائم المالية لمؤسسة ميناء جبال عمور:

1- بيانات من حسابات النتائج:

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	إحالات	البيان
6785751250.59	4864654774.93		رقم الأعمال
3147369512.42	1791145242.84		- الفائض الإجمالي عن الاستغلال

التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي

3199435033.17	1664940720.14		- النتيجة العمليانية-الوظيفية
292261893.04	244627491.59		الإيرادات المالية
-779972.01	-3341218.66		الأعباء المالية
291481921.03	241286272.93		- النتيجة المالية
3490916954.20	1906226993.07		- النتيجة العادية قبل الضرائب
-863261479.75			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
8518334842.30	5113925386.29		مجموع إيرادات الأنشطة العادية
-5890679367.85	-3207698393.22		مجموع أعباء الأنشطة العادية
2627655474.45	1906226993.07		- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
2627655474.45	1906226993.07		- النتيجة الصافية

2- جدول تدفقات الخزينة:

4306308370.03	52231633.78		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
-128784189.32	-293665101.52		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
-1506678822.31	-2012163.26		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
2670845358.40	-243445631.00		تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
3232214141.75	6236818211.44		الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
6236818211.44	5908643642.63		الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
3004604069.69	-328174568.81		تغير الخزينة خلال الفترة
376948595.24	-2234401561.88		المقاربة مع النتيجة المحاسبية
-333758711.29	84728937.81		الفروقات

العمل المطلوب : بصفتك محللا ماليا يطلب منك مايلي:

- تحليل وعلق على ربحية المؤسسة من خلال: نسبة إجمالي فائض الاستغلال، نسبة النتيجة الوظيفية، نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب، نسبة نتيجة السنة المالية الصافية. نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الربح الصافي. نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات.
- ماذا يعني الرصيد السالب في صافي تدفقات الخزينة المتأتية في كل من أنشطة الاستثمار، و أنشطة التمويل؟
- تحليل وعلق على الفروقات بين صافي التدفقات النقدية والنتيجة المحاسبية .

تطبيق 4 : تعطى لك البيانات المحاسبية التالية :

الإحالات	2010	2009	البيان
	30000	20000	القيم غير المتداولة

	7000	8000	المخزونات والحسابات الجارية
(1)	13000	17000	الزبائن والحسابات الملحقة
	20000	25000	الحسابات المالية
	40000	40000	الأموال الخاصة
(2)	10000	15000	الموردين والحسابات الملحقة
(3)	8000	10000	ديون عقود الإيجار تمويل
	2000	5000	التزام ضريبي مؤجل

العمل المطلوب : أدرس التوازن المالي للمؤسسة

تطبيق 5

تم تعيينك مدير مالية بمؤسسة أفاق، وطلب منك مجلس الإدارة إعداد تقرير يبين الوضع المالي للشركة وما يجب القيام به، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

إحالات	تقديري 2011	2010	2009	
	836840	939790	344800	قيم ثابتة صافية
	1716480	1287360	715200	المخزونات والحسابات الجارية
	878000	632160	351200	الزبائن والحسابات الملحقة
	71632	20000	48600	السندات المنقولة للتوظيف
	14000	7282	9000	التقديرات
	3516952	2886592	1468800	مجموع الأصول
	1680936	460000	460000	رأس المال
	296216	97632	203768	أرباح محتجزة
	500000	1000000	323432	التزامات طويلة المدى
	359800	324000	145600	حسابات الموردين
	300000	720000	200000	أوراق الدفع

(1) متوسط فترة التحصيل 70 يوم.

(2) متوسط فترة السداد 60 يوم.

(3) تدفع على خمس أقساط متساوية ابتداء من 2009.

التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للابلاغ المالي

	380000	284960	136000	مستحقات أخرى قصيرة المدى
	3516952	2886592	1468800	مجموع الخصوم

بيانات أخرى

تقديري 2011	2010	2009	
250000	100000	100000	عدد الأسهم
12.17	6.00	8.50	سعر السهم
7.909	5.576	6.638	القيمة الدفترية للسهم
7035600	5834400	3432000	المبيعات
5800000	4980000	2846000	تكلفة المبيعات
253584	95136	87960	الربح الموزع

- 1- لماذا تعد النسب المالية مؤشرات مهمة للمحلل المالي؟
- 2- تعد النسب المالية مفيدة لكل من الإدارة، المقرضين و المستثمرين ،لكن هل ينظر كل من هؤلاء إلى النسب بنفس الطريقة؟
- 3- أحسب نسب السيولة لسنة 2011 و قارن النتائج مع معطيات سنتي 2009 و 2010 ؟ ماذا تلاحظ؟
- 4- أحسب معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التحصيل ومعدل دوران الأصول لسنة 2011؟ فسر النتائج التي توصلت إليها.
- 5- إذا تقدمت الشركة إلى البنك لطلب قرض هل يوافق البنك على الطلب أم لا ؟ برر إجابتك بلغة الأرقام ؟
- 6- أحسب النسب المالية التي تتعلق بأراء المستثمرين حول أداء الشركة في الماضي ومستقبلها؟

المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية

- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، سبتمبر 2008
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، سبتمبر 2009
- شعيب شنوف، النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات، مطبوعة، مكتبة جامعة بومرداس 2009
- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بتر وليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006
- السيد أحمد عبد الناصر، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، دراسة أكاديمية، الأردن، 2008
- حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، 2004
- محمد مطر، التحليل المالي، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، عمان، 1997.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، 2005

- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق، الأردن، 2004
- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007
- محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، عمان، 2005
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2000،
- قانون 11-07 الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل25 نوفمبر 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ 26 ماي 2008 المتضمن النصوص التطبيقية لقانون 11-07، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 62.
- حيدر الفريجي، الحوار، العدد 1982، جويلية 2007.
- محمد همام علي بن همام، دراسة أكاديمية، اليمن، 2004.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين 2008.
- محمد شريف توفيق، حسن علي محمد سويلم، استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة، 2005
- شافع عبد العفو عساف أسماء، تطوير نموذج للتحليل المالي يستخدمه مدقق الحسابات في مرحلة التخطيط من عملية التدقيق للكشف عن احتمال وجود تضليل في القوائم المالية، دراسة أكاديمية، الأردن 2006،

ثانيا- المراجع الأجنبية

A- En francais:

- CHENNOUF Chouaib ; Le Système Comptable Financier des Entreprises SCF en rapport avec les Normes IAS/IFRS & PCG; Fonctionnement des Comptes SCF et leurs Applications; -Exercices & Applications; Les Travaux de Fin d'Exercices;SAB.Alger, septembre 2010
- Beatrice et Francis Grandguillot, l'essentiel de l'analyse financière, 3^e édition, 2001
- Hervé PUTEAUX, US GAAP, Comprendre et utiliser les états financiers américains, paris, Oct-2004,
- Gilles Darmois, comprendre les états financiers, les sociétés pétrolières et Gazières, ENSPM, France, 2004
- Laurent Bailly, comprendre les IFRS, Maxima, France paris, 2005
- ZAATRI Mohamed, comptabilite generale et analyse financiere selon SCF et les normes IAS/IFRS ,BERTI Editions ,.Alger ,2009
- Pierre conso, la gestion financiere de l'entreprise, édition, Dunod, Paris 2000
- ELIE COHEN, analyse financière, édition, Economica, Paris 1994
- Béatrice et Francis grand guillot , analyse financière , les outils du diagnostic financier, édition, gualino editeur, Paris 2007,

B-In English:

- Stephen H. Penman, Financial Statement Analysis and Security Valuation, Fourth Edition, Columbia University,2007
- Financial reporting, financial statement analysis, and valuation Par Clyde P. Stickney,Paul Brown,James M. Wahlen,Stephen P. Baginski,Mark Bradshaw
- James M. Wahlen Professor of Accounting James R. Hodge Chair of Excellence Kelley School of Business, Indiana University , Stephen P. Baginski Herbert E. Miller, Financial Reporting, Financial Statement Analysis, and Valuation A Strategic Perspective 7e , 2010
- IASC, International accounting standard, Presentation of Financial Statements, London, August 1997.
- Securities& Commodities Authority, financial analysis general framework, Al fraj consulting, W.LL, 2006
- Wild Etal, McGraw-Hill, Financial Statement Analysis, USA, 2005
- Altman, Edward I., "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy", Journal of Finance, Vol. 23, N. 4, September 1968,

- Edward I. Altman, PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF COMPANIES: REVISITING THE Z-SCORE AND ZETA® MODELS, July 2000,p 25.
- EdPavel Gusev, Models of Credit Risk for Emerging Markets, Graduate Business School, Industrial and Financial Economics Master Thesis No 2005,p 7
- Mahesh Narain Butani, PILOT STUDY: FINANCIAL RATIO BENCHMARKS FOR REALESTATE COMPANIES OF THE G.C.C , A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degreeof Master of Science in Quantity Surveying. Dissertation supervisor: Prof. Ammar Kaka Heriot-Watt UniversitySchool of the Built Environment April 2010, p 34
- Jonathan P. Pinder,Decision analysis using multinomial logit models: Mortgage portfolio valuation , Journal of Economics and Business, Volume 48, Issue 1, February 1996, Pages 67-77
- Grant Henri Muller, Development of a model to predict ,financial distress of companies listed on the JSE , Master of Business Administration, at the University of Stellenbosch, March 2008

شعيب شنوف من مواليد 1969 بأفلو -الجزائر متحصل على:



- دكتوراه في المالية والمحاسبة 2007 جامعة الجزائر
- شهادة في المعايير المحاسبية الدولية، المركز الدولي لإدارة الأعمال بباريس مارس 2005، فرنسا
- شهادة في المعايير المحاسبية الدولية المعهد العالي للتسيير عنابة ديسمبر 2005 الجزائر
- شهادة في المحاسبة الدولية، المعهد الوطني للبتترول بومرداس جوان 2004. الجزائر
- شهادة في تقنيات التسيير من المعهد المتخصص بباريس سبتمبر 2002، فرنسا
- ماجستير في التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 1994- 2001
- شهادة إطار في المالية والمحاسبة، مركز الإتقان لسونا طراك، أرزيو 2000، وهران الجزائر
- أستاذ للعلوم الاقتصادية، بثانوية محمد بوضياف بأفلو، 1994-1999 الجزائر
- إطار بالمجمع بريتش بترو ليوم - سونا طراك بحاسي مسعود 2000-2007 الجزائر
- حاليا أستاذ جامعي. الجزائر
- يبحث حاليا في تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المالي في الجزائر. كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية. مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات في ظل المعادلة الدولية
- له العديد من الاهتمامات تخص مستقبل الاقتصاد العربي-الجزائري خارج المحروقات، العلاقات الاقتصادية الدولية بين السياسة والاقتصاد، المالية العامة للدولة، التأهيل الدولي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التسيير المالي والمحاسبي، التحليل المالي الدولي والمراجعة والتدقيق المحاسبي، التنمية البشرية والاستثمار الاجتماعي؛